المؤدب ومنتهى الوطر

في آداب البحث عن الأثر

تأليف أبي عبد الله رشيد بن مصطفى المغربي البربري

تقديم العلامة المحدث أبي أسامة سليم بن عيد الهلالي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسلين، وآله، وصحبه، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد فإن أهل الحديث خير الناس بعد الأنبياء، والمرسلين، والصحابة. فهم ورثة الرسول ﷺ والواسطة بينه وبين الناس إلى يوم القيامة؛ حيث حفظوا سنته، وفهموها، ونقلوها إلى من أراد الله بهم خيرا، فنهلوا من ذاك المعين الزلال، وكرعوا من ذلك السلسبيل العذب.

... وقد خص الله أهل الحديث بمكارم الأخلاق، والفضائل العالية، والآداب الكريمة، والخصال الجليلة وفق ما اعتلج في صدورهم من الصدق والإخلاص. قال الخطيب البغدادي ؛ في "**الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**": «والواجب أن يكون طلبة الحديث أكمل الناس أدبا، وأشد الخلق تواضعا، وأعظمهم نزاهة وتدينا، وأقلهم طيشا وغضبا، لدوام قرع أسماعهم بالأخبار المشتملة على محاسن أخلاق رسول الله ﷺ وآدابه، وسيرة السلف الأخيار من أهل بيته وأصحابه، وطرائق المحدثين، ومآثر الماضين، فيأخذوا بأجملها وأحسنها، ويصدوا عن أرذلها وأدونها».

وقد ذكر أخونا الفاضل، الشاب السلفي، المناضل، رشيد المغربي في هذه الرسالة التي بين يديك نبذا طيبة يحتاجها الحديثي والمحدث بين يدي الطلب وأثناء البحث، تصلح أن تكون عدة وذخيرة لمن سلك طريق أهل الحديث.

وقد نظرت فيها فوجدتها فوائد نافعة وتقريرات ماتعة جديرة بالاهتمام من أهل الحديث، ممن ساروا على نهج السلف عقيدة، ومنهجا، وسلوكا، ودعوة.

وفق الله الجميع لما يحب، ويرضى، وجمع شملنا على البر والتقوى، ووقانا شر أهل البدع والهوى، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

كتبه أبو أسامة الهلالي سليم بن عيد

يوم الثلاثاء ١٧ / ربيع الأول / ١٤٤٢ هجري

عمان البلقاء، عاصمة الديار الأردنية من بلاد الشام المحروسة.

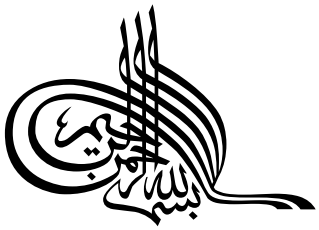

وعلى الله توكلت، فهو حسبي، ونعم الوكيل

الحمد لله المودع في بطون الأرض القناطير المقنطرة من الذهب والفضة، المقدر سبحانه لما تحت الأرض من المثاقيل العزيزة من السافاير الجميلة، المدخر جل وعلا لما في أوساط البحار من عديد اللؤلؤ، والمرجان، والجواهير، وغيرها من الأحجار الكريمة.

فلله الحمد المعطي كل شيء خلقه، الهادي كلا لاستخراج ما تيسر من هذه الكنوز المكنونة، ثم جمعها لإمعان نظر الناقد البصير فيها، ثم تفحيصها وتمحيصها لمعرفة ما لكل فرد منها من القيمة.

وله الحمد سبحانه على ما هدى به من شاء من عباده، ووفقه، للعلم النافع، ويسر له من الطرق الكثيرة لإخراج الكنوز المودعة في أثناء السطور العديدة، المدخرة في بطون الكتب العزيزة، الكامنة وراء الألوف من الأوراق المقلبة.

فهذه هي الكنوز التي قيمتها ونفعها في أعين من وفقه الله لمعرفة حقيقة قدرها أعظم من الكنوز المودعة في بطون الأرض وأوساط البحار.

والصلاة والسلام على من أعطي كنوز الآداب الجميلة، فجعله الله سبحانه معدنا للخلق العظيم، وقد بعثه سبحانه وتعالى متمما لمكارم الأخلاق، فكان أسوة حسنة يتأسى بها، وعلى أصحابه رضي الله عنهم المقتدين به ﷺ، المتبعين للهدى الذي جاء به، فصاروا هم ومن اتبعهم على التأسي المذكور خير أمة أخرجت للناس، فحسنت آدابهم، وطابت أخلاقهم.

أما بعد فهذا ما يسره الله تعالى لي جمعه من الآداب التي يتأدب بها الباحث أثناء بحثه عن الحديث النبوي من إخلاص النية، والصبر، وما إلى ذلك في جملة من الأخلاق التي يتحلى بها أثناء جمعه ونظره في طرق الحديث.

وقد أضفت خلال ذلك ما يرشد الباحث للعثور على الحديث المطلوب، وأشرت إلى أماكن مظنة وجوده فيه. ثم أودعت هذا الجمع ما ينبغي للباحث التحلي به من التفطن في سياق تفتيشه عمن ذكر من الرجال في سند الحديث.

وإلى غير ذلك من الآداب المهمة التي يتحراها الطالب أثناء بحثه، ويحث على التخلق بها أثناء كتاباته. لاسيما وفي اعتناء الباحث بهذه الآداب ما يقوده إلى الصواب في حكمه على الرجال المذكورين في السند وما يترتب على ذلك في آخر البحث من الموافقة للحكم الصواب على الحديث، بإذن الله.

والله أسأل أن يجعلنا ممن وفقه للتخلق بالآداب الحسنة والتحلي بمكارم الأخلاق، وأن يجنبنا سيئها، وبالله التوفيق.

أدب أصحاب الحديث

قال الحافظ السخاوي في "**شرح التقريب**" (ص ٣٧٣): علم الحديث علم شريف لشرف المضاف إليه، وهو الشارع ﷺ، يناسب مكارم الأخلاق من تقوى تحجزه عن المعاصي، وحلم يكف به السفيه، وخلق حسن يعيش به في الناس كبذل المال وجاه وتواضع. فالله سبحانه يحب معالي الأخلاق، وقال ﷺ: «[إنما] **بعثت لأتمم صالح الأخلاق**».اهـ المراد.

وقال رحمه الله عقب هذا في ما يناسب علم الحديث: ومحاسن الشيم، أي: الطبائع، وهي في الأصل جمع شامة الخال المعروفة. والمراد أنه يناسب التطبع بالأخلاق الحسنة والهيئات الشريفة، الظاهرة، المنظور إليها...اهـ المراد.

ويصب في دلو ما تقدم من جميل صفة أصحاب الحديث ما أفاد الخطيب رحمه الله في "**شرف أصحاب الحديث**" (ص ٣٧)؛ إذ قال: وقد جعل الله تعالى أهله أركان الشريعة، وهدم بهم كل بدعة شنيعة. فهم أمناء الله من خليقته، والواسطة بين النبي ﷺ وأمته، والمجتهدون في حفظ ملته، أنوارهم زاهرة، وفضائلهم سائرة، وآياتهم باهرة، ومذاهبهم ظاهرة، وحجتهم قاهرة.

كل فئة تتحيز إلى هوى ترجع إليه، أو تستحسن رأيا تعكف عليه، سوى أصحاب الحديث؛ فإن الكتاب عدتهم، والسنة حجتهم، والرسول فئتهم،

وإليه نسبتهم. لا يعرجون على الأهواء، ولا يلتفتون إلى الآراء، يقبل منهم ما رووا عن الرسول، وهم المأمونون عليه، والعدول، حفظة الدين وخزنته، وأوعية العلم وحملته. إذا اختلف في حديث كان إليهم الرجوع، فما حكموا به فهو المقبول، المسموع.

ومنهم كل عالم فقيه، وإمام رفيع، نبيه، وزاهد في قبيلة، ومخصوص بفضيلة، وقارئ متقن، وخطيب محسن. وهم الجمهور العظيم، وسبيلهم السبيل المستقيم.اهـ.

الجواب عما ورد من الكلمات في ذم أصحاب الحديث:

وليس المراد بهذه الكلمات ما يطعن به أهل الأهواء في أصحاب الحديث؛ فإن ذلك ديدنهم، ودأبهم، ومن صفاتهم التي يعرفون بها. وليس صدور مثل هذا الطعن من أهل الأهواء بالأمر العجيب لدى العارفين بهم، قال الخطيب رحمه الله تعالى في "**شرف أصحاب الحديث**" (ص ٣٢-٣٣): فقد وقفنا على ما ذكرتم من عيب المبتدعة أهل السنة والآثار، وطعنهم على من شغل نفسه بسماع الأحاديث وحفظ الأخبار، وتكذيبهم بصحيح ما نقله إلى الأمة الأئمة الصادقون، واستهزائهم بأهل الحق في ما وضعه عليهم الملحدون، ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٥].

وليس ذلك عجيبا من متبعي الهوى ومن أضلهم الله عن سلوك سبيل الهدى.اهـ.

وإنما المراد بهذه الكلمات ما ورد عن بعض المحدثين من الذم لأصحاب الحديث، فهذا الذي يشكل، ويتعجب منه!

وفي الوقت نفسه ليس في ذلك ما ينبغي التهويل به لما قال الشيخ المعلمي رحمه الله في "**مجموع آثاره**" (١٢/ ٣٩٤-٣٩٥) جوابا عن الإشكال المذكور: ذكر أبو رية (ص ٣٣٠) كلمات لبعض المحدثين في ذم أهل الحديث -يعنون طلابه- التقطها من كتاب "**العلم**" لابن عبد البر.

وقد قال ابن عبد البر هناك (٢/ ١٢٥): «وهذا كلام خرج على ضجر، وفيه لأهل العلم نظر». وإيضاح ذلك أن الرغبة في طلب الحديث كانت في القرون الأولى شديدة، وكان إذا اشتهر شيخ ثقة، معمر، مكثر من الحديث، قصده الطلاب من آفاق الدنيا، منهم من يسافر الشهر، والشهرين، وأكثر؛ ليدرك ذاك الشيخ.

وأكثر هؤلاء الطلاب شبان، ومنهم من لا سعة له من المال، إنما يستطيع أن يكون معه من النفقة قدر محدود يتقوت منه حتى يرجع، أو يلقى تاجرا من أهل بلده يأخذ منه الشيء. وكان منهم من كل نفقته جراب يحمله فيه خبز جاف يتقوت كل يوم منه كسرة يبلها بالماء، ويجتزئ بها. ولهم في ذلك قصص عجيبة.

فكان يجتمع لدى الشيخ جماعة من هؤلاء، كلهم حريص على السماع منه وعلى الاستكثار ما أمكنه في أقل وقت؛ إذ لا يمكنه إطالة البقاء هناك لقلة ما بيده من النفقة، ولأنه يخاف أن يموت الشيخ قبل أن يستكثر من السماع منه،

ولأنه قد يكون شيوخ آخرون في بلدان أخرى يريد أن يدركهم، ويأخذ عنهم.

فكان هؤلاء الشباب يتكاثرون على الشيخ، ويلحون عليه، ويبرمونه، فيتعب، ويضيق بهم ذرعا، وهو إنسان له حاجات، وأوقات يجب أن يستريح فيها وهم لا يدعونه، ومع ذلك فكثير منهم لا يرضون أن يأخذوا من الشيخ سلاما بسلام، بل يريدون اختباره؛ ليتبين لهم أضابط هو، أم لا؟ فيوردون عليه بعض الأسئلة التي هي مظنة الغلط، ويناقشونه في بعض الأحاديث، ويطالبونه بأن يبرز أصل سماعه. وإذا عثروا للشيخ على خطإ، أو سقط، أو استنكروا شيئا من حاله، خرجوا يتناقلون ذلك بقصد النصيحة. فكان بعض أولئك الشيوخ إذا ألح عليه الطلبة، وضاق بهم ذرعا، أطلق تلك الكلمات: «أنتم سخنة عين»، «لو أدركنا وإياكم عمر بن الخطاب لأوجعنا ضربا»، «ما رأيت علما أشرف ولا أهلا أسخف من أهل الحديث»، «صرت اليوم ليس شيء أبغض إلي من أن أرى واحدا منهم»، «إن هذا الحديث يصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة، فهل أنتم منتهون»، «لأنا أشد خوفا منهم من الفساق»؛ لأنهم يبحثون عن خطئه وزلله، ويشيعون ذلك.اهـ.

وقد ذكر الخطيب رحمه الله في آخر كتابه "**شرف أصحاب الحديث**" من هذه الكلمات جملة، وأجاب عنها بما فتح الله عليه، فراجعه لمزيد الفائدة.

التأهل للحكم على الحديث النبوي

التأهل للحكم على الحديث النبوي بما يسحقه هبة من الله يؤتيها جل وعلا من شاء من عباده، ﴿ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ﴾ [المائدة: ٥٤].

وإذا كد الطالب في ذلك، واجتهد في سعيه، نال من ذلك ما أراده الله تعالى له. وقد أفاد الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله تعالى في "**التأصيل لأصول التخريج**" (ص ١٥)؛ حيث قال: وما أجمل قول الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى في علم الحديث: «علم لا يعلق إلا بمن وقف نفسه عليه، ولم يضم غيره من العلوم إليه»، وقول أبي إسماعيل عبد الله بن محمد بن مت الأنصاري، المتوفى سنة ٤٨١ هـ رحمه الله تعالى: «هذا الشأن -يعني الحديث- شأن من ليس له شأن سوى هذا الشأن».

وأقول: هو علم لا يقبل الشركة.اهـ.

والتوفيق بيد الله، وقد سئل الشيخ مقبل عن وقت تأهل الطالب للحكم على الحديث، فقال رحمه الله كما في "**فتاواه الحديثية**" (٢/ ٣٠١-٣٠٢): هي ملكة يعطيها الله سبحانه وتعالى من شاء، فرب شخص يحفظ الأمهات الست، وهو لا يستطيع أن يتصدى للتصحيح والتضعيف، ورب شخص ما يحفظ إلا الشيء اليسير، وقد مارس كتب التخريج مثل "**نصب الراية**"، و"**فتح**

الباري"، و"**التلخيص الحبير**"، وكتب الشيخ الألباني حفظه الله تعالى، وكتب بعض المعاصرين، ويستطيع بإذن الله تعالى أن يحكم على الحديث بالصحة، أو الضعف.اهـ.

التأهل للحكم على الحديث بالممارسة:

ولما اقتضت حكمة الله تعالى ربط السبب بالمسبب كانت الملكة المذكورة مما يكتسبها الطالب، كما تقدمت الإشارة إليه، بالممارسة في هذا المجال.

ويوضح هذه الجملة ما أفاده الإمام الألباني في تحقيقه لـ"**الكلم الطيب**" (ص ٦)؛ إذ قال في ما يتعلق من ذلك بعلم مصطلح الحديث: أما التصحيح والتضعيف فإنه يتطلب معرفة تامة بأصول علم الحديث وقواعده، والمتفق عليه منها والمختلف، ثم القدرة الكافية على تمييز راجحه من مرجوحه.اهـ.

ثم بين رحمه الله تعالى ما يتعلق بالممارسة السابق ذكرها؛ فقال عقب ما تقدم: أضف إلى ذلك اطلاعا واسعا على تراجم رواة الأحاديث، ومعرفة من يحتج به منهم ممن لا يحتج به ومن يستشهد به ممن لا يستشهد به، ثم الاطلاع على طرق الأحاديث وأسانيدها؛ لأن ذلك مما يساعد كثيرا على معرفة الحديث الصحيح، أو الحسن، لذاته، أو لغيره، وأحيانا على الكشف عن العلل التي لولاها لم يستطع الوصول إلى معرفتها والحكم على الحديث بالضعف المنافي لظاهر الإسناد... إلى غير ذلك من الأمور التي لا تعرف إلا بالممارسة مع الدأب على البحث والصبر عليه.اهـ المراد.

قال الشيخ مقبل كما في المصدر السابق (٢/ ٣٠٣): فالذي ننصح به الأخ الذي يحقق أن يبدأ بتمارين. ثم بعد ذلك إذا كتب، ورأى نفسه أهلا، وقال أهل العلم: «إنه أهل أن يحقق» يحقق.

ولابد أن يعرضه على أناس من أهل العلم؛ ليروا عمله أهو على الجادة، أم ليس على الجادة، والله المستعان!اهـ.

ميزان التأهل للحكم على الحديث:

ويبين ميزان هذا التأهل ما قاله الإمام الألباني كما في "**الروض الداني**" (ص ١٢١-١٢٢): أنصح لكل من يكتب في مجال التصحيح والتضعيف أن يتئد. ولا يستعجل في إصدار أحكامه على الأحاديث إلا بعد أن يمضي عليه دهر طويل في دراسة هذا العلم في أصوله، وتراجم رجاله، ومعرفة علله، حتى يشعر من نفسه أنه تمكن من ذلك كله نظرا وتطبيقا، بحيث يجد أن تحقيقاته، ولو على الغالب، توافق تحقيقات الحفاظ المبرزين في هذا العلم كالذهبي، والزيلعي، والعسقلاني، وغيرهم.اهـ.

عاقبة إهمال التأهل للحكم على الحديث:

قال الإمام الألباني رحمه الله عقب ما تقدم نقله: أنصح بهذا لكل إخواننا المشتغلين بهذا العلم حتى لا يقعوا في مخالفة قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].اهـ المراد.

ولهذا قال الشيخ مقبل كما في المصدر السابق (٢/ ٣٠٢): وهذا أمر يجب أن يتنبه له الباحث، وهو أن المسألة إن صححت حديثا، وفيه ضعف، فربما تضيف إلى الشرع ما ليس منه، وإن ضعفت حديثا، وهو في الواقع صحيح، فربما تهدم من الشرع ما هو منه، فهي مسألة مهمة جدا!!

يجب أن يكون الباحث ذا ورع، وتقى، وإخلاص لله عز وجل، من أجل أن لا يضيف إلى الشرع ما ليس منه، ولا يحذف من الشرع ما هو منه.اهـ.

إخلاص النية

قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى في "**أعلام الموقعين**" (٣/ ٦٠٠): النية روح العمل، ولبه، وقوامه. وهو تابع لها، يصح بصحتها، ويفسد بفسادها. والنبي ﷺ قد قال كلمتين كفتا، وشفتا، وتحتهما كنوز العلم، وهما قوله: «**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى**».

فبين في الجملة الأولى أن العمل لا يقع إلا بنية. ولهذا لا يكون عمل إلا بنية.

ثم بين في الجملة الثانية أن العامل ليس له من عمله إلا ما نواه. وهذا يعم العبادات، والمعاملات، والأيمان، والنذور، وسائر العقود، والأفعال.

وهذا دليل على أن من نوى بالبيع عقد الربا حصل له الربا، ولا يعصمه من ذلك صورة البيع، وأن من نوى بعقد النكاح التحليل كان محللا، ولا يخرجه من ذلك صورة عقد النكاح؛ لأنه قد نوى ذلك، وإنما لامرئ ما نوى.

فالمقدمة الأولى معلومة بالوجدان، والثانية معلومة بالنص.اهـ.

وعلى هذا فيلزم المسلم الذي يريد قبول عمله، وما يترتب على ذلك من الأجر، وما فيه من السبب لدخول الجنة، إخلاص عمله لله سبحانه وتعالى.

قال العلامة بكر أبو زيد رحمه الله تعالى في "**التعالم**" (ص ٧٧): لا يوصف العمل من المسلم بالقبول شرعا إلا إذا توفر ركناه: الإخلاص والمتابعة.

فالإخلاص أن يكون لله تعالى، لا نصيب لغير الله فيه، متمحضا من شوب الإرادة لغيره.

والمتابعة، ويقال: «الصواب»، أن يكون مما شرعه الله على لسان رسوله ﷺ.

فشوب النية يورث الرياء والشرك.

وشوب المتابعة يورث المعصية والبدعة.

والرياء مدخل النفاق، والمعصية بريد الفسق، والبدعة دهليز الكفر.

وبالجملة فإذا اختل ركناه، أو أحدهما، صار العمل مردودا، غير مقبول.

والأدلة على هذا متظاهرة من الكتاب والسنة.اهـ.

وقد أفاد الإمام ابن القيم رحمه الله في "**المدارج**" (١/ ١٧٦) ببعض هذه الأدلة؛ إذ قال: قال الفضيل بن عياض: العمل الحسن هو أخلصه وأصوبه. قالوا: يا أبا علي! ما أخلصه وأصوبه؟ قال: إن العمل إذا كان خالصا، ولم يكن صوابا، لم يقبل، وإذا كان صوابا، ولم يكن خالصا، لم يقبل، حتى يكون خالصا صوابا. والخالص ما كان لله، والصواب ما كان على السنة.

هذا هو المذكور في قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠]، وفي قوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [النساء: ١٢٥]، فلا يقبل

الله من العمل إلا ما كان خالصا لوجهه على متابعة أمره. وما عدا ذلك فهو مردود على عامله، يرد عليه أحوج ما هو إليه هباء منثورا.اهـ المراد.

توضيح لمعنى إخلاص العمل:

قال الإمام ابن القيم في "**المدارج**" (٢/ ٣١٥) موضحا للمراد بإخلاص العمل: قال صاحب "**المنازل**": «الإخلاص تصفية العمل من كل شوب»، أي: لا يمازج عمله ما يشوبه من شوائب إرادات النفس، إما طلب التزين في قلوب الخلق، وإما طلب مدحهم، والهرب من ذمهم، أو طلب تعظيمهم، أو طلب أموالهم، أو خدمتهم، ومحبتهم، وقضائهم حوائجه، أو غير ذلك من العلل والشوائب التي عقد متفرقاتها هو إرادة ما سوى الله بعمله كائنا ما كان.اهـ.

وقال قبل ذلك (١/ ١٧٥) في وصف أهل الإخلاص: أهل الإخلاص للمعبود والمتابعة، وهم أهل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] حقيقة. فأعمالهم كلها لله، وأقوالهم لله، وعطاؤهم لله، ومنعهم لله، وحبهم لله، وبغضهم لله، فمعاملتهم ظاهرا وباطنا لوجه الله وحده.

لا يريدون بذلك من الناس جزاءا، ولا شكورا، ولا ابتغاء الجاه عندهم، ولا طلب المحمدة والمنزلة في قلوبهم، ولا هربا من ذمهم. بل قد عدوا الناس بمنزلة أصحاب القبور، لا يملكون لهم ضرا، ولا نفعا، ولا موتا، ولا حياة، ولا نشورا.

فالعمل لأجل الناس، وابتغاء الجاه والمنزلة عندهم، ورجائهم للضر والنفع منهم، لا يكون من عارف بهم ألبتة، بل من جاهل بشأنهم وجاهل بربه! فمن عرف الناس أنزلهم منازلهم، ومن عرف الله أخلص له أعماله وأقواله، وعطاءه ومنعه، وحبه وبغضه، ولا يعامل أحد الخلق دون الله إلا لجهله بالله وجهله بالخلق. وإلا فإذا عرف الله، وعرف الناس، آثر معاملة الله على معاملتهم.اهـ.

٥ المعين على الإخلاص:

أفاد الإمام ابن القيم في آخر كلامه المتقدم ما يعين على إخلاص العمل، وهو معرفة العبد بربه تبارك وتعالى ومعرفته بالناس.

وقد قرر رحمه الله تعالى ذلك أحسن تقرير في "**الفوائد**" (ص ٢٩٢-٢٩٣)؛ حيث قال: قول الله تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ﴾ [الحجر: ٢١] متضمن لكنز من الكنوز، وهو أن كل شيء لا يطلب إلا ممن عنده خزائنه، ومفاتيح تلك الخزائن بيديه، وأن طلبه من غيره طلب ممن ليس عنده، ولا يقدر عليه.

وقوله: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾ [النجم: ٤٢] متضمن لكنز عظيم، وهو أن كل مراد إن لم يرد لأجله، ويتصل به، فهو مضمحل، منقطع؛ فإنه ليس إليه المنتهى. وليس المنتهى إلا إلى الذي انتهت إليه الأمور كلها، فانتهت إلى خلقه، ومشيئته، وحكمته، وعلمه، فهو غاية كل مطلوب.

وكل محبوب لا يحب لأجله فمحبته عناء وعذاب، وكل عمل لا يراد لأجله فهو ضائع وباطل، وكل قلب لا يصل إليه فهو شقي، محجوب عن سعادته وفلاحه.

فاجتمع ما يراد منه كله في قوله: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ﴾، واجتمع ما يراد له كله في قوله: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾، فليس وراءه سبحانه غاية تطلب، وليس دونه غاية إليها المنتهى.

وتحت هذا سر عظيم من أسرار التوحيد، وهو أن القلب لا يستقر، ولا يطمئن، ويسكن، إلا بالوصول إليه. وكل ما سواه مما يحب، ويراد، فمراد لغيره، وليس المراد المحبوب لذاته إلا واحد إليه المنتهى. ويستحيل أن يكون المنتهى إلى اثنين كما يستحيل أن يكون ابتداء المخلوقات من اثنين. فمن كان انتهاء محبته، ورغبته، وإرادته، وطاعته، إلى غيره بطل عليه ذلك، وزال عنه، وفارقه، أحوج ما كان إليه. ومن كان انتهاء محبته، ورغبته، ورهبته، وطلبه، هو سبحانه ظفر بنعيمه، ولذته، وبهجته، وسعادته، أبد الآباد.اهـ.

تصحيح نية صاحب الحديث

ولما كان علم الحديث من أشرف العبادات كان مفتقرا لإخلاص النية، قال الحافظ السخاوي في "**شرح التقريب**" (ص ٣٧٤) أثناء كلامه على علم الحديث: وهو لكونه عبادة لذاته، لا صناعة، من علوم الآخرة المتمحض لها لكونه، كما أشير إليه في الخطبة، الطريق لمعرفة الأحكام الشرعية التي يدين بها المرء لربه.اهـ.

ثم قال (ص ٣٧٥): فعلى صاحبه، أي: المتوجه للدخول فيه، تصحيح النية بالإخلاص فيه لله وتطهير قلبه من أغراض الدنيا وأعراضها الفاسدة، وأمراضه، ودسائسه. وهذا وإن كان يتعين في كل علم، بل في كل عبادة، فهو هنا آكد.اهـ المراد.

قال الإمام الشوكاني في "**أدب الطلب**" (ص ٧-٨): أول ما على طالب العلم أن يحسن نيته، ويصلح طويته، ويتصور أن هذا العمل الذي قصد له والأمر الذي أراده هو الشريعة التي شرعها الله سبحانه لعباده، وبعث بها رسله، وأنزل بها كتبه، ويجرد نفسه عن أن يشوب ذلك بمقصد من مقاصد الدنيا، أو يخلطه بما يكدره من الإرادات التي ليست منه كمن يريد به الظفر بشيء من المال، أو يصل به إلى نوع من الشرف، أو البلوغ إلى رئاسة من رئاسات

الدنيا، أو جاه يحصله به؛ فإن العلم طيب، لا يقبل غيره، ولا يحتمل الشركة. والروائح الخبيثة إذا لم تغلب على الروائح الطيبة فأقل الأحوال أن تساويها، وبمجرد هذه المساواة لا يبقى للطيب رائحة. والماء الصافي، العذب، الذي يستلذه شاربه، كما يكدره الشيء اليسير من الماء المالح، فضلا عن غير الماء القاذورات، تنقص لذته مجرد القذاة فيه ووقوع الذباب عليه. هذا على فرض أن مجرد تشريك العلم مع غيره له حكم هذه المحسوسات.

وهيهات ذاك؛ فإن من أراد أن يجمع في طلبه بين قصد الدنيا والآخرة فقد أراد الشطط، وغلط أقبح الغلط، فإن طلب العلم من أشرف أنواع العبادة، وأجلها، وأعلاها.اهـ المراد.

وفي الوعيد على تعلم العلم لغير الله ما ذكر الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى في "**جامع العلوم والحكم**" (١/ ٧٧)؛ حيث قال: وخرج مسلم من حديث **أبي هريرة** رضي الله عنه، سمعت النبي ﷺ، يقول: «**إن أول الناس يقضى يوم القيامة عليه رجل استشهد، فأتي به، فعرفه نعمه فعرفها. قال: فما عملت فيها؟ قال: قاتلت فيك حتى استشهدت. قال: كذبت، ولكنك قاتلت؛ لأن يقال: جريء. فقد قيل، ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي في النار، ورجل تعلم العلم، وعلمه، وقرأ القرآن، فأتي به، فعرفه نعمه فعرفها. فقال: فما عملت فيها؟ قال: تعلمت العلم، وعلمته، وقرأت فيك القرآن. قال: كذبت، ولكنك تعلمت العلم؛ ليقال: عالم، وقرأت القرآن؛ ليقال: هو قارئ. فقد قيل، ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي في النار، ورجل وسع الله**

عليه، وأعطاه من أصناف المال كله، فأتي به، فعرفه نعمه فعرفها. قال: فما عملت فيها؟ قال: ما تركت من سبيل تحب أن ينفق فيها إلا أنفقت فيها لك. قال: كذبت، ولكنك فعلت؛ ليقال: هو جواد. فقد قيل، ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي في النار».

وفي الحديث أن معاوية لما بلغه هذا الحديث بكى حتى غشي عليه. فلما أفاق قال صدق الله ورسوله، قال الله عز وجل: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ﴾ [هود].اهـ.

ثم أفاد رحمه الله عدة أحاديث توعد فيه من قصد بطلبه غير وجه الله نظير هذا الوعيد. ولا سبيل لنجاة الطالب من ذلك إلا بإخلاص نيته في تحصيله للعلم النافع على النحو الذي قال فيه الإمام الشوكاني بعد ما تقدم (ص ٩): ومن أهم ما يجب على طالب العلم تصوره عند الشروع، واستحضاره عند المباشرة، بل وفي كل وقت من أوقات طلبه، مبتديا ومنتهيا، متعلما وعالما، أن يقر في نفسه أن هذا العمل الذي هو بصدده هو تحصيل العلم الذي شرعه الله لعباده، والمعرفة لما تعبدهم في محكم كتابه وعلى لسان رسوله، والوقوف على أسرار كلام الله عز وجل ورسوله ﷺ، وأن هذا المطلب الذي هو بسبب تحصيله ليس هو من المطالب التي يقصدها من هو طالب للجاه، والمال، والرياسة. بل هو مطلب يتأجر به الرب سبحانه، وتكون غايته العلم بما بعث الله به رسله، وأنزل فيه كتبه. وذلك سبب الظفر بما عند الله من خير.اهـ.

من طلب الحديث لغير الله مكر به:

قال الشيخ مقبل كما في "**السير الحثيث**" (ص ٢٨٧) في أوائل كلامه على آداب طالب الحديث: والإخلاص شرط في قبول العبادة. ولن يبارك الله، ولن يوفق الله أيضا، شخصا إلا إذا كان مخلصا لله.اهـ.

وفي هذا المعنى ما أخرجه الحافظ ابن عبد البر بإسناد حسن في "**جامع بيان العلم**" (١١٥٣): أخبرنا خلف بن قاسم، نا الحسن بن رشيق، نا محمد ابن أحمد بن حماد الأنصاري، نا سليمان بن عبد الجبار، نا يعقوب بن إسحاق الحضرمي، قال: سمعت حماد بن سلمة، يقول: من طلب الحديث لغير الله مكر به.اهـ.

ومن العبر في هذا الباب ما قاله الخطيب في "**الكفاية**" (ص ١١-١٢): وقد استفرغت طائفة من أهل زماننا وسعها في كتب الأحاديث والمثابرة على جمعها من غير أن يسلكوا مسلك المتقدمين، وينظروا نظر السلف الماضين في حال الراوي والمروي، وتمييز سبيل المرذول والمرضي، واستنباط ما في السنن من الأحكام، وإثارة المستودع فيها من الفقه بالحلال والحرام.

بل قنعوا من الحديث باسمه، واقتصروا على كتبه في الصحف ورسمه، فهم أغمار وحملة أسفار. قد تحملوا المشاق الشديدة، وسافروا إلى البلدان البعيدة، وهان عليهم الدأب والكلال، واستوطئوا مركب الحل والارتحال، وبذلوا الأنفس والأموال، وركبوا المخاوف والأهوال، شعث الرءوس، شحب الألوان، خمص البطون، نواحل الأبدان.

يقطعون أوقاتهم بالسير في البلاد طلبا لما علا من الإسناد، لا يريدون شيئا سواه، ولا يبتغون إلا إياه.

يحملون عمن لا تثبت عدالته، ويأخذون ممن لا تجوز أمانته، ويروون عمن لا يعرفون صحة حديثه، ولا يتيقن ثبوت مسموعه. ويحتجون بمن لا يحسن قراءة صحيفته، ولا يقوم بشيء من شرائط الرواية، ولا يفرق بين السماع والإجازة، ولا يميز بين المسند والمرسل، والمقطوع والمتصل، ولا يحفظ اسم شيخه الذي حدثه حتى يستثبته من غيره.

ويكتبون عن الفاسق في فعله، المذموم في مذهبه، وعن المبتدع في دينه، المقطوع على فساد اعتقاده. ويرون ذلك جائزا، والعمل بروايته واجبا إذا كان السماع ثابتا والإسناد متقدما، عاليا.اهـ المراد.

تصحيح نية الباحث

ولا يخفى بعد ما تقدم توضيحه في الأبواب السابقة ما يجب على الباحث عن الحديث النبوي من التحلي بإخلاص نيته في هذا العمل؛ فإن حقيقة ذلك سلوك لطريق من طرق تحصيل العلم النافع وسعي في سبيل من سبل طلب الحديث.

تصحيح النية قبل البحث:

قال العلامة المعلمي في "**مجموع آثاره**" (٢/ ٧٣-٧٤): وعلى الناظر في مسألة من المسائل أن يفتش نفسه قبل البحث فيها، ثم في أثنائه، مثلا إذا أردت النظر في حكم الماء القليل، تقع فيه نجاسة لا تغيره، ففتش نفسك قبل البحث؛ فإنها لا تخلو عن حالين:

إما أن تود، وتشتهي، واحدا معينا من الطرفين: التنجس وعدمه.

وإما أن لا يكون لها ميل إلى ذا ولا ذاك، وإنما تود معرفة الراجح منهما شرعا.اهـ المراد، ولكلامه تتمة آتية، إن شاء الله.

وينبغي التنبيه على استواء ما ذكره العلامة المعلمي من التقرير بين سائر المسائل التي يبحث عنها الباحث. وقد مثل رحمه الله لمسألة فقهية، لكن يطبق

ما قرره فيها في البحث عن الحديث النبوي أيضا؛ فإن الباحث عن الحديث إما أن يشتهي ثبوته، أو عدمه، وإما أن يكون همه الوصول إلى الصواب في الحكم عليه، دون ميل إلى هذا ولا ذاك.

قال العلامة المعلمي رحمه الله عقب ما تقدم نقله: فإن وجدتها على الحال الثانية فهي حينئذ بريئة من الهوى، وإلا كأن تجدها تهوى عدم التنجس ففتش عن سبب ذلك الميل، وقوم نفسك إن استطعت.

فإن وجدت السبب هو الرأي المحض كأن تقول: «إن النجاسة إذا لامست الماء، ولم ينحل منها فيه شيء، كبعرة مس بها الماء فأبعدت عنه فورا، أو كانت يسيرة جدا على -قال المحقق: لعلها «على ألا»، أو «على» مقحمة- لا يظهر منها أثر ما على الماء، فإنه بعيد في النظر أن تنجسه» فاستحضر أن الله تبارك وتعالى أعلم منك وأحكم، فلعله سبحانه علم حكمة خفيت عنك.

وإن وجدته حب التيسير على نفسك فعظها، واستحضر فناء الدنيا، وبقاء الآخرة، وغير ذلك.

وإن وجدته حب التيسير على الناس فاستحضر أن ربهم أرحم بهم منك، وأن الخير لهم إنما هو في طاعة ربهم في العسر واليسر.

وإن وجدته حبك لإمامك، أو شيخك؛ لأن مذهبه عدم التنجس، فاستحضر عدم عصمته، وأنك إنما كلفت بطاعة الله ورسوله، وإنما ينبغي لك البحث؛ لتعرف ما هو أقرب إلى طاعة الله ورسوله فتتبعه.

فإن استطعت أن ترد نفسك إلى الاعتدال فانظر في المسألة...اهـ المراد.

تصحيح النية أثناء البحث:

قال شيخنا محمد بن حزام في "**دروس مختصرة**" (ص ٩): صحح نيتك أيها الباحث! في بحثك، ولتكن همتك حفظ سنة النبي ﷺ والذب عنها راجيا من ربك عز وجل. واحذر أن تجعل بحثك لنيل شهادة، أو دنيا، أو مكانة ومنزلة، يقول الله عز وجل: ﴿فَأَعۡرِضۡ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكۡرِنَا وَلَمۡ يُرِدۡ إِلَّا ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا﴾ [النجم: ٢٩].اهـ.

وبالمناسبة أحببت ذكر ما ينبغي للباحث أن يجعله نصب عينه أثناء بحثه، وذلك ما قال فيه الإمام ابن الصلاح رحمه الله في "**علوم الحديث**" (٤/ ٣٢٠) أثناء كلامه على تصنيف علماء الحديث: ويفردون أحاديث، فيجمعون طرقها في كتب مفردة، نحو طرق حديث قبض العلم، وحديث الغسل يوم الجمعة، وغير ذلك. وكثير من أنواع كتابنا هذا قد أفردوا أحاديثه بالجمع والتصنيف.

وعليه في كل ذلك تصحيح القصد والحذر من قصد المكاثرة ونحوه... بلغنا عن حمزة بن محمد الكناني أنه خرج حديثا واحدا من نحو مائتي طريق، فأعجبه ذلك. فرأى يحيى بن معين في منامه فذكر له ذلك، فقال له: أخشى أن يدخل هذا تحت: ﴿أَلۡهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر: ١].اهـ.

والبحث لجمع طرق الحديث إذا توقف عليه بيان تقويته، أو إيضاح علة فيه، أمر مطلوب، مرغوب فيه، لدى من شم لهذا العلم رائحة.

وإنما يحمل ما ذكره الإمام ابن الصلاح وما ورد في معناه على جمع الطرق بما لا فائدة فيه، أو ما اشتمل على التظاهر بكثرة الحفظ، وسعة الاطلاع، وما إلى ذلك من المفاسد.

وفي هذا الصدد أيضا، ما أفاده الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى في "**شرف أصحاب الحديث**" (ص ١٧٠-١٧١)؛ حيث قال: وهذا الكلام كله قريب من كلام الثوري في ذم شواذ الحديث، والمعنى فيهما سواء. وإنما كره مالك، وابن إدريس، وغيرهما، الإكثار من طلب الأسانيد الغريبة والطرق المستنكرة كأسانيد حديث الطائر، وطرق حديث المغفر، وغسل الجمعة، وقبض العلم، و«**إن أهل الدرجات...**»، و«**من كذب علي...**»، و«**لا نكاح إلا بولي**»، وغير ذلك مما يتتبع أصحاب الحديث طرقه، ويعنون بجمعه، والصحيح من طرقه أقلها. وأكثر من يجمع ذلك الأحداث منهم، فيتحفظونها، ويذاكرون بها.

ولعل أحدهم لا يعرف من الصحاح حديثا!! وتراه يذكر من الطرق الغريبة والأسانيد العجيبة التي أكثرها موضوع، وجلها مصنوع، ما لا ينتفع به، وقد أذهب من عمره جزءا في طلبه.

وهذه العلة هي التي اقتطعت أكثر من في عصرنا من طلبة الحديث عن التفقه به واستنباط ما فيه من الأحكام.

وقد فعل متفقهة زماننا كفعلهم، وسلكوا في ذلك سبيلهم، ورغبوا عن سماع السنن من المحدثين، وشغلوا أنفسهم بتصانيف المتكلمين.

فكلا الطائفتين ضيع ما يعنيه، وأقبل على ما لا فائدة له فيه.اهـ.

تعاهد النية أثناء البحث:

وقد نبه العلامة المعلمي على دوام مصارعة الباحث مع نفسه في تصحيح النية أثناء البحث! وذلك ما قال رحمه الله فيه عقب كلامه السابق النقل: ولا تنس مراقبة نفسك أثناء البحث؛ فإنه قد يعرض لها هوى لم يكن قبل.اهـ.

ويقرب المعنى المراد من هذا الكلام ما نقله الحافظ ابن رجب رحمه الله في "**جامع العلوم والحكم**" (١/ ٨٤)؛ إذ قال: قال يوسف بن الحسين الرازي: أعز شيء في الدنيا الإخلاص. وكم أجتهد في إسقاط الرياء عن قلبي، وكأنه ينبت فيه على لون آخر.اهـ.

من لا يستطيع تصحيح النية أثناء البحث:

قال العلامة المعلمي رحمه الله تعالى عقب كلامه المتقدم: وإن لم تستطع فعلى الأقل تعرف هواها، وعاملها معاملة الخصم الألد.

فإذا لم يحصل لك من البحث إلا الرجحان النفسي فلا تثق به!

وإذا ظهر لك دليل يوافق هواك فأمعن في تأمله والتفكر في ما يخدش فيه، أو يعارضه، كما تصنع في دليل خصمك!اهـ المراد.

وليس المقصود من ذكر هذا حث الباحث على ترك سعيه إذا لم يستطع تصحيح النية! بل المقصود حثه على الاستمرار في ذلك، لكن عليه في الوقت نفسه مجاهدة نفسه في تصحيح نيته، والله جل وعلا يوفقه لذلك بإذنه تعالى! وقد وردت في هذا المعنى عن بعض الأئمة كلمات، ومن ذلك ما أخرجه الإمام

الدارمي في "**السنن**" (٣٦٩) بإسناد حسن: أخبرنا عبد الله بن سعيد، قال: ثنا عبد الله بن الأجلح، قال: ثني أبي، عن مجاهد، قال: طلبنا هذا العلم وما لنا فيه كبير نية، ثم رزق الله بعد فيه النية.اهـ.

والأجلح، واسمه يحيى بن عبد الله، مختلف فيه، والراجح تحسين حديثه. وقد تابعه عليه الليث بن أبي سليم في "**المحدث الفاصل**" (٣٧).

وأما من عدا الأجلح فولده صدوق، وشيخ الإمام الدارمي ثقة.

ويشرح معنى هذا الأثر ما قاله الإمام الذهبي رحمه الله تعالى كما في "**طلب العلم**" (ص ٣٣): فقد كان السلف يطلبون العلم لله فنبلوا، وصاروا أئمة يقتدى بهم. وطلبه قوم منهم أولا لا لله، وحصلوه. ثم استفاقوا، وحاسبوا أنفسهم، فجرهم العلم إلى الإخلاص في أثناء الطريق، كما قال مجاهد وغيره: طلبنا هذا العلم وما لنا فيه كبير نية، ثم رزق الله النية بعد.اهـ المراد.

ويدل على صحة ما ورد عن الأئمة في معنى هذا الأثر قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ زَادَهُمۡ هُدٗى وَءَاتَىٰهُمۡ تَقۡوَىٰهُمۡ﴾ [محمد: ١٧].

وتقرير الدليل من هذه الآية حيث إنها تشمل طالب العلم الذي هداه الله له فاهتدى للخير والحق.

ثم لما لم تقيد حال هذا المهتدي في الآية بشيء علم شمول الحكم المذكور فيها لطالب العلم على أية حال كان، مخلصا، أم غير مخلص. وحينئذ ففي هذه الآية دلالة على أن من لم يخلص نيته في طلبه للعلم يوفقه الله جل وعلا لتصحيح النية لاستمراره في الطلب؛ إذ وعده بذلك في قوله: ﴿زَادَهُمۡ هُدٗى وَءَاتَىٰهُمۡ

تَقْوَىٰهُمْ﴾، فيزيده الله ﷻ علما إلى علمه، ويؤتيه التقوى المتضمنة لإخلاص عمله الصالح.

وقد ذكر الحافظ ابن عبد البر في "**جامع بيان العلم**" في المعنى المذكور عدة آثار وبوب عليها (١/ ٦٠٠)؛ حيث قال: باب الخبر عن العلم أنه يقود إلى الله [ﷻ] على كل حال.اهـ.

الصبر

قال الإمام ابن حبان رحمه الله في "**روضة العقلاء**" (ص ٢١٥): الواجب على العاقل أن يوقن أن الأشياء كلها قد فرغ منها، فمنها ما هو كائن لا محالة، وما لا يكون فلا حيلة للخلق في تكوينه.

فإن دفعه الوقت إلى حال شدة يجب أن يتزر بإزار له طرفان:

أحدهما الصبر،

والآخر الرضا؛

ليستوفي كمال الذخر بفعله ذلك...اهـ المراد.

وهكذا وجب على طالب العلم التحلي بالصبر؛ إذ قاعدة سعيه لتحصيل العلم النافع مؤسسة عليه. ومن لا صبر له في هذا السعي جزع، قال الإمام ابن القيم في "**عدة الصابرين**" (ص ٤٠): الصبر والجزع ضدان، ولهذا يقابل أحدهما بالآخر، قال تعالى عن أهل النار: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ﴾ [إبراهيم: ٢١]. والجزع قرين العجز وشقيقه.اهـ المراد.

وعليه فمن جزع عجز، وينتج الملل الذي يعقبه الترك، فيذهب حينئذ ما سعى فيه الطالب سدى، وتضيع جهوده وما بنى.

وكفى بما سبق دليلا على أهمية الصبر في تحصيل العلم. وأهميته بمكان في البحث عن الحديث النبوي أيضا، كما يأتي بيانه، إن شاء الله. ولكن رأينا قبل ذلك، نظرا لعظم منزلة الصبر في ما نحن بصدده، البدأ بالكلام على معنى الصبر؛ إذ تحلي الباحث به متوقف على المعرفة بذلك.

معاني الصبر:

قد ذكر أهل العلم رحمهم الله لمادة «صبر» الدلالة على أربعة معان في اللغة:

المعنى الأول الحبس.

وقارن بهذا المعنى الإمام ابن القيم في "**عدة الصابرين**" (ص ٣٣) المنع، وعطف رحمه الله عليه في "**المدارج**" (٢/ ٤٢٦) الكف، وهذا من باب مقارنة شيء وعطفه على ما يقرب منه في المعنى، والله أعلم.

وعلى ما تقدم فالصبر ما أفاده الإمام ابن القيم في المصدر الأخير؛ إذ قال بعد ما تقدم نقله: فالصبر حبس النفس عن الجزع والتسخط، وحبس اللسان عن الشكوى، وحبس الجوارح عن التشويش.اهـ.

وأوضح رحمه الله هذا المعنى في "**عدة الصابرين**" (ص ٣٣) ببعض أدلته وشواهده؛ فقال: ويقال: صبر، يصبر، صبرا، وصبر نفسه، قال تعالى: ﴿وَٱصۡبِرۡ نَفۡسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم﴾ [الكهف: ٢٨].

وقال عنترة:

فصبرت عارفة لذلك حرة ترسو إذا نفس الجبان تطلع

يقول: حبست نفسا عارفة، وهي نفس حر يأنف، لا نفس عبد لا أنفة له...اهـ المراد.

ثم أفاد رحمه الله في بعض معاني تصريف المادة ما قال فيه: يقال: «صبرت فلانا» إذا حبسته، و«صبّرته» بالتشديد إذا حملته على الصبر، وفي حديث الذي أمسك رجلا، وقتله آخر: «**يقتل القاتل، ويصبر الصابر**»، أي: يحبس للموت كما حبس من أمسكه للموت، و«صبرت الرجل» إذا [قتلته صبرا، أي:] أمسكته للقتل، و«صبرته» أيضا، و«أصبرته»، إذا حبسته للحلف، ومنه الحديث الصحيح: «**من حلف على يمين صبر؛ ليقتطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عنه معرض**»، ومنه الحديث الذي في القسامة: «**ولا تصبر يمينه حيث تصبر الأيمان**»، والمصبورة اليمين المحلوف عليها.

وفي الحديث: «**نهى عن المصبورة**»، وهي الشاة، والدجاجة، ونحوهما، تصبر للموت، فتربط، فترمى حتى تموت.

وفعل هذا الباب صَبَرت، أصبِر، بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل.

وأما صبرت، أصبُر، بالضم في المستقبل فهو بمعنى الكفالة.اهـ المراد.

المعنى الثاني الدلالة على أعالي الشيء، أفاده الإمام ابن فارس رحمه الله في "**المقاييس**"، ثم قال في بيان ذلك: وأما الثاني فقالوا: صُبْر كل شيء أعلاه.

قالوا: وأصبار الإناء نواحيه، والواحد صُبْر. وقال:

فـمـلأتـهـا عـلـقـا إلـى أصبارهـا ..... اهـ.

المعنى الثالث ما أفاد الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى في "**عدة الصابرين**" (ص ٣٥)؛ حيث قال: وقيل: هو مأخوذ من الجمع والضم، فالصابر يجمع نفسه، ويضمها، عن الهلع والجزع.

ومنه صبرة الطعام وصبارة الحجارة.اهـ.

المعنى الرابع ما قاله الإمام ابن القيم قبل ما تقدم: قيل: أصل الكلمة من الشدة والقوة.

ومنه الصبر للدواء المعروف، لشدة مرارته وكراهته. قال الأصمعي: إذا لقي الرجل الشدة بكمالها قيل لشدتها: لقيها بأصبارها.

ومنه الصُبر بضم الصاد للأرض ذات الخصب لشدتها وصلابتها. ومنه سميت الحرة أم صبّار.

ومنه قولهم: وقع القوم في أمر صبّور بتشديد الباء، أي: أمر شديد. ومنه صبارّة الشتاء بتخفيف الباء وتشديد الراء، لشدة برده.اهـ المراد.

وبدل التنصيص عن المعنى العام الذي أفاده الإمام ابن القيم ذكر الإمام ابن فارس رحمه الله تعالى في "**المقاييس**" (ص ٥٠١) ما هو مندرج تحته؛ فقال: أما الأصل الثالث فالصُّبرة من الحجارة ما اشتد، وغلظ. والجمع صِبار.

وفي كتاب ابن دريد: الصُّبَّارة قطعة من حديد، أو حجر.اهـ المراد.

والذي يبدو الأقرب إلى الصواب ما ذكره الإمام ابن القيم، وذلك لما فيه من الموافقة لقول النبي ﷺ: «**والصبر ضياء**»، أخرجه الإمام مسلم رحمه الله في "**صحيحه**" (١)-(٢٢٣) من حديث **أبي مالك الأشعري** رضي الله عنه.

وقد قال الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى في استظهار الموافقة المشار إليها في "**جامع العلوم والحكم**" (٢/ ٢٤-٢٥): وأما الصبر فإنه ضياء، والضياء هو النور الذي يحصل فيه نوع حرارة وإحراق كضياء الشمس، بخلاف القمر؛ فإنه نور محض، فيه إشراق بغير إحراق، قال الله عز وجل: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس: ٥].

ومن هنا وصف الله شريعة موسى بأنها ضياء، كما قال: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٨]، وإن كان قد ذكر أن في التوراة نورا، كما قال: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ﴾ [المائدة: ٤٤]. ولكن الغالب على شريعتهم الضياء لما فيها من الآصار، والأغلال، والأثقال.

ووصف شريعة محمد ﷺ بأنها نور لما فيها من الحنيفة السمحة، قال تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَـٰبٌ مُّبِينٌ﴾ [المائدة: ١٥]، وقال: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَـٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَـٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَـٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

ولما كان الصبر شاقا على النفوس، يحتاج إلى مجاهدة النفس، وحبسها، وكفها، عما تهواه، كان ضياء.اهـ المراد.

التحقيق في معنى الصبر:

وقال الإمام ابن القيم في "**عدة الصابرين**" (ص ٣٥) بعد ذكره للمعاني التي سبقت: التحقيق أن في الصبر المعاني الثلاثة: المنع، والشدة، والضم.اهـ.

ويضاف إلى هذه المعاني ما تقدم نقله من كلام الإمام ابن فارس في المعنى الثاني؛ إذ الصبر من الأخلاق العالية، الرفيعة. قال الإمام ابن حبان رحمه الله في "**روضة العقلاء**" (ص ٢١٩): ولو كان الصبر من الرجال لكان رجلا كريما؛ إذ هو بذر الخير وأساس الطاعات.اهـ.

وفي هذا الصدد ما قاله الإمام ابن القيم في "**عدة الصابرين**" (ص ٣٦) في بيان الصبر حقيقة: وأما حقيقة فهو خلق فاضل من أخلاق النفس، يمتنع به من فعل ما لا يحسن، ولا يجمل. وهو قوة من قوى النفس التى بها صلاح شأنها وقوام أمرها.اهـ.

ولهذا قال الإمام ابن حبام رحمه الله تعالى في "**روضة العقلاء**" (ص ٢٢٠): الصبر جماع الأمر، ونظام الحزم، ودعامة العقل، وبذر الخير، وحيلة من لا حيل له.اهـ.

الصبر في البحث عن العلم

قال شيخ الإسلام في "**مجموعة الفتاوى**" (١٠/ ٣٩-٤٠) في بيان افتقار البحث عن العلم إلى الصبر: وقد ذكر الله الصبر في كتابه في أكثر من تسعين موضعا، وقرنه بالصلاة في قوله ﷻ: ﴿وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥]، ﴿ٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٣]، وقوله: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِۚ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [هود: ١١٤-١١٥]، ﴿فَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَاۖ﴾ [طه: ١٣٠]، ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ الآية [غافر: ٥٥].

جعل الإمامة في الدين موروثة عن الصبر واليقين بقوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُواْۖ وَكَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤]؛ فإن الدين كله علم بالحق وعمل به، والعمل به لابد فيه من الصبر. بل وطلب علمه يحتاج إلى الصبر كما قال معاذ بن جبل رضي الله عنه: عليكم بالعلم؛ فإن طلبه لله عبادة، ومعرفته خشية، والبحث عنه جهاد، وتعليمه لمن لا يعلمه

صدقة، ومذاكرته تسبيح. به يعرف الله، ويعبد، وبه يمجد الله، ويوحد. يرفع الله بالعلم أقواما، يجعلهم للناس قادة وأئمة يهتدون بهم، وينتهون إلى رأيهم.

فجعل البحث عن العلم من الجهاد، ولابد في الجهاد من الصبر، ولهذا قال تعالى: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ﴾ [سورة العصر]، وقال تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ عِبَٰدَنَآ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ أُوْلِي ٱلۡأَيۡدِي وَٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾ [ص: ٤٥].

فالعلم النافع هو أصل الهدى، والعمل بالحق هو الرشاد. وضد الأول الضلال، وضد الثاني الغي، فالضلال العمل بغير علم، والغي اتباع الهوى، قال تعالى: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمۡ وَمَا غَوَىٰ﴾ [النجم]. فلا ينال الهدى إلا بالعلم، ولا ينال الرشاد إلا بالصبر.اهـ المراد، والوصول لهذا الموضع مستفاد من "**نضرة النعيم**" (٦/ ٢٤٤٣).

سرة افتقار الباحث عن العلم في هذا العصر إلى الصبر:

ففي ما تقدم ما يبين كون البحث عن العلم من أعظم المواطن المفتقرة إلى صبر، ويتأكد الأمر في عصرنا الحاضر! قال الشيخ مقبل رحمه الله في "**المقترح**" (ص ١٦٩) في سياق كلامه على كيفية تعلم البحث: ونحن في هذا الزمن قد وقع ما أخبر به النبي ﷺ من ظهور الجهل وتفشيه، حتى أنه أصبح كثير من المسلمين لا يميز بين العالم والمنجم، بل لا يميز بين المسلم والشيوعي.

وكل هذا بسبب بعد المسلمين عن تعلم كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ.

إذا عرفت هذا ومعرفته -بإذن الله تعالى- نافعة للباحث، أعني أن الباحث إذا نظر إلى أحوال المسلمين وإلى حاجتهم، ونظر إلى تفشي الجهل، أنه يحتسب الأجر والثواب، ويصبر؛ فإن طلب العلم يحتاج إلى صبر.

ورضي الله عن عبد الله بن عمر إذ يقول: «قل لطالب العلم يتخذ نعلين من حديد»، وكذا يحيى بن أبي كثير رحمه الله تعالى يقول لولده عبد الله: «لا يستطاع العلم براحة الجسم»، ذكره الإمام مسلم في كتاب الصلاة.

أما إذا لم يصحب الشخص الصبر والاحتساب فإنه يوشك أن يمل، ويسأم. بل ربما إذا حصل على فائدة، وأخرجها للمسلمين، ولم ير المسلمين يتقبلونها، ربما يحمله ذلك على أن يترك كما حصل لغير واحد من المتقدمين. ورب شخص يحرق كتابه، وآخر يدفن كتبه، إما لخلل في كتبه، وإما لعدم إقبال الناس عليها...اهـ المراد.

ثم قال رحمه الله تعالى: فالشخص الذي لا يصبر، ولا يحتسب، ربما تأخذه السآمة، ويأخذه الفتور. سيما ونحن في مجتمع وعصر لا يشجع على العلم، فرب ولد محب للعلم يحول بينه وبين العلم والده الجاهل، ورب شخص محب للعلم يحول بينه وبين العلم أهله الجاهلون. فمجتمعنا لا يشجع على العلم، لكن ينبغي أن نصبر، وأن نحتسب، ولا نبالي، فرب العزة يقول في كتابه الكريم: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ٢٠٠]، ويقول سبحانه وتعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ

أَيِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُواْ﴾ [السجدة: ٢٤]. فطالب العلم لابد أن يصبر، حتى وإن تراكمت عليه الأمور والمشاكل، ووجد ضيقا في صدره.

وربما يكلف نفسه من الحفظ ومن الاهتمام بطلب العلم حتى يجد قسوة في قلبه، فلا ينبغي أن يثنيه عن هذا. فالشيطان لا يريد لك الخير، يريد أن يصرفك عن طلب العلم؛ لأن طلب العلم في هذا الزمن أعظم حصن -بإذن الله تعالى- يقيك من الفتن. فهو يعتبر حصنا حصينا كما أن الذكر يعتبر حصنا حصينا، فكذلك العلم في هذا الزمن.اهـ المراد، وقد نبه الشيخ مقبل رحمه الله في الحاشية على ضعف أثر ابن عمر رضي الله عنهما السابق الذكر.

الصبر في البحث عن الحديث

وأعظم ما يفتقر إلى الصبر من فنون العلم البحث عن الحديث النبوي. ويوضح هذه الحقيقة شهادة إمام عصرنا في الحديث الإمام الألباني، وذلك ما أفاده رحمه الله تعالى كما في "**الروض الداني**" (ص ٤٠-٤١)؛ حيث قال: واعلم أن فن التخريج ليس غاية في نفسه عند المحققين من المحدثين، بحيث يقتصر أمره على أن يقول مخرج الحديث: «أخرجه فلان، وفلان، و... عن فلان، عن النبي ﷺ» كما يفعله عامة المحدثين قديما وحديثا.

بل لابد أن يضم إلى ذلك بيانه لدرجة كونه ضعيفا؛ فإنه والحالة هذه لابد له من أن تتبع طرقه وشواهده لعله يرتقي الحديث بها إلى مرتبة القوة، وهذا ما يعرف في علم الحديث بالحسن لغيره، أو الصحيح لغيره.

وهذا في الحقيقة من أصعب أنواع علوم الحديث وأشقها؛ لأنه يتطلب سعة في الاطلاع على الأحاديث والأسانيد في بطون كتب الحديث، مطبوعها ومخطوطها، ومعرفة جيدة بعلل الحديث وتراجم رجاله، أضف إلى ذلك دأبا وجلدا على البحث.

فلا جرم أنه تقاعس عن القيام بذلك جماهير المحدثين قديما، والمشتغلين به حديثا، وقليل ما هم.اهـ المراد.

ولا يخفى عدم تيسير الاطلاع على الكتب بالوصف الذي ذكره العلامة الألباني لكل أحد، ولاسيما ما يتعلق من ذلك بمخطوطات الكتب!!

هذا، ولا ينبغي أن يفهم من هذا التنبيه تثبيط الباحث الذي لم يجد سبيلا للاطلاع الموصوف! بل الذي ينبغي له الاستمرار في البحث، ولكن يتقيد في ذلك بما يأتي بيانه في الكلام على توفير الكتب، إن شاء الله.

ما يعين على الصبر في البحث:

والسبب في التقاعس عن القيام بالأمور التي ذكرها العلامة الألباني آنفا هو مشقة الصبر على تحصيل تلك الأمور. لكن يعين الباحث في الصبر عليها ما أفاده الإمام ابن القيم في "**عدة الصابرين**" (ص ٨٩)؛ حيث قال: لما كان الصبر مأمورا به جعل الله سبحانه له أسبابا تعين عليه، وتوصل إليه. وكذلك ما أمر الله سبحانه بالأمر إلا أعان عليه، ونصب له أسبابا تمده، وتعين عليه، كما أنه ما قدر داءا إلا قدر له دواءا، [أو] ضمن الشفاء باستعماله. فالصبر وإن كان شاقا، كريها، على النفوس فتحصيله ممكن، وهو يتركب من مفردين: العلم والعمل.

فمنهما تركب جميع الأدوية التي تداوى بها القلوب والأبدان، فلابد من جزء علمي وجزء عملي، فمنهما يركب هذا الدواء الذي هو أنفع الأدوية.

فأما الجزء العلمي فهو إدراك ما في المأمور من الخير، والنفع، واللذة، والكمال، وإدراك ما في المحظور من الشر، والضر، والنقص.

فإذا أدرك هذين العلمين كما ينبغي أضاف إليهما العزيمة الصادقة، والهمة العالية، والنخوة، والمروءة الإنسانية، وضم هذا الجزء إلى هذا الجزء. فمتى فعل ذلك حصل له الصبر، وهانت عليه مشاقه، وحلت له مرارته، وانقلب ألمه لذة.اهـ المراد.

فعلى الباحث استحضار ما في مآل بحثه من النصرة لدين الله والذب عن سنة نبيه ﷺ، فتضمحل مشقة الصبر بجانب ما ظفر به من الخير والنصح للدين. قال الحافظ ابن رجب في "**جامع العلوم والحكم**" (١/ ٢٢٤) أثناء ذكر أنواع النصح لله، وكتابه، ونبيه ﷺ: ومن ذلك بيان ما صح من حديث النبي ﷺ، وما لم يصح منه بتبين حال رواته، ومن تقبل رواياته منهم، ومن لا تقبل، وبيان غلط من غلط من ثقاتهم الذين تقبل روايتهم.اهـ.

وإذا سمت همة الباحث إلى هذه المنزلة نصره الله، قال الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ﴾ [محمد: ٧].

وإذا أضاف إلى هذه الهمة العزيمة الصادقة أوصله الله إلى مرامه، قال الله جل وعلا: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ﴾ [العنكبوت: ٦٩].

قال الإمام ابن حبان رحمه الله في "**روضة العقلاء**" (ص ٢١٩): وأنشدني إبراهيم بن محمد بن سهل، قال: أنشدني أبو يعلى الموصلي:

إني رأيت وفي الأيام تجربة ... للصبر عاقبة محمودة الأثر

وقل من جد في شيء يحاوله ... فاستصحب الصبر إلا فاز بالظفر

اهـ.

ومن الأمثلة لجميل عاقبة الصبر في البحث عن الحديث ما حكاه الشيخ مقبل عن نفسه كما في "**فتاواه الحديثية**" (٢/ ٣٦٩-٣٧٠)؛ فقال: لابد لابد أن تصبر، رب شخص... يبقى الشخص يبحث بعده -أي: بعد الحديث- قدر خمسة عشر يوما. مر بي ذات مرة حديث في "**مجمع الزوائد**": «**يا علي! لولا أن تقول فيك طوائف من أمتي لقلت فيك مقالا لا تمر بأحد إلا أخذ التراب من أثرك لطلب البركة**».

... بعدها وجدت سنده في "**أمالي المرشد بالله**"... لأن صاحب "**مجمع الزوائد**" يقول: «في سنده حرب بن حسن الطحان ويحيى بن يعلى، وهما ضعيفان»، فوجدت حرب بن حسن الطحان في "**الميزان**"، أمر سهل.

لكن يحيى بن يعلى هذا... وجدت جماعة ممن يسمون بيحيى بن يعلى. وسألت المشايخ في الحرم وكلهم، أو أكثرهم، يقول: هذا حديث لا ينبغي أن تسأل عنه، حديث معروف أنه موضوع. أقول لهم: نعم، أنا وأنتم نعرف أنه موضوع، لكن لابد أن نبين سبب وضعه!

ثم بعد ذلك... -ممكن بعد خمسة عشر يوما، أو بعد شهر، أو غير ذلك- يدلني بعض الإخوة على "**تهذيب التهذيب**"، فوجدته يحيى بن يعلى الأسلمي القطواني. فلابد من صبر، لا تحدثك نفسك أن الرجل الذي تبحث عنه سيناديك من الكتاب!اهـ.

وأختم هذا الكلام بصورة رائعة للصبر في البحث عن الحديث النبوي، ورجائي من ذلك تركها لأثر فعال في ذهن طالب العلم بحيث يتذكر ما فيها

من العبر -إن شاء الله- حين يجد في البحث صعوبة. وذلك ما شهد به الإمام الألباني على نفسه بدأبه طول حياته في البحث عن الحديث النبوي؛ إذ قال في تحقيقه لـ"**الكلم الطيب**" (ص ٧-٨): فها أنا ذا وقد بذلت نضارة شبابي، ونشاط كهولتي، وما بقي عندي من القوة في شيخوختي، وجل فراغي ووقتي، في خدمة هذا العلم الشريف مع الحرص الشديد على الاطلاع على المخطوطات والمصورات، فضلا عن المطبوعات.

لا يكاد يشغلني عن ذلك شيء مما يشغل غيري من طلاب العلم وأهله إلا ما لابد منه! ومع ذلك فإني كلما تقادم العهد بي، وطال عمري، ازددت إيمانا بقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥] وبأن الإنسان كلما ازداد علما مع الزمن كلما ازداد معرفة بجهله، ولذلك كان من أمر الله تعالى لنبيه ﷺ أن قال له تعليما لنا: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١٤]. ولذلك كان من دعائه ﷺ: «**اللهم! انفعني بما علمتني، وعلمني ما ينفعني، وزدني علما**».اهـ.

الصبر لمن لم يرزق الصبر في أول الأمر

لابد للباحث من التحلي بالصبر وإلا فاته الخير الكثير. لكن من لم يرزق الصبر في أول أمره لا ييأس؛ فقد جعل الله له في التصبر بديلا. قال الإمام ابن حبان في "**روضة العقلاء**" (ص ٢١٩): يجب على العاقل إذا كان مبتدئا أن يلزم عند ورود الشدة عليه سلوك الصبر. فإذا تمكن منه حينئذ يرتقي من درجة الصبر إلى درجة الرضا. فإن لم يرزق صبرا فليلزم التصبر.اهـ المراد.

معنى التصبر:

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في "**عدة الصابرين**" (ص ٤٤): فإن حبس نفسه، ومنعها، عن إجابة داعي ما لا يحسن، إن كان خلقا له وملكة سمي صبرا. وإن كان بتكلف، وتمرن، وتجرع لمرارته، سمي تصبرا، كما يدل عليه هذا البناء لغة؛ فإنه موضوع للتكلف كالتحلم، والتشجع، والتكرم...اهـ.

التصبر يقود صاحبه إلى الصبر:

قال الإمام ابن القيم بعد ما تقدم نقله: إذا تكلفه العبد، واستدعاه، صار سجية له كما في الحديث عن النبي ﷺ، أنه قال: «**ومن يتصبر يصبره الله**»، وكذلك العبد يتكلف التعفف حتى يصير التعفف له سجية، كذلك سائر

الأخلاق. وهي مسألة اختلف فيها الناس؛ هل يمكن اكتساب واحد منها، أم التخلق لا يصير خلقا أبدا، كما قال الشاعر:

يراد من القلب نسيانكم وتأبى الطباع على الناقل

وقال آخر:

يأيها المتحلي غير شيمته إن التخلق يأتي دونه الخلق

[وقال آخر]: فقبح التطبع شيمة المطبوع.

وقالوا: وقد فرغ الله سبحانه وتعالى من الخلق، والخلق، والرزق، والأجل.

قالت طائفة أخرى: بل يمكن اكتساب الخلق كما يكتسب العقل والحلم، والجود والسخاء، والشجاعة، والوجود شاهد بذلك.

قالوا: والمزاولات تعطي الملكات.

ومعنى هذا أن من زاول شيئا، واعتاده، وتمرن عليه، صار ملكة له، وسجية، وطبيعة.

قالوا: والعوائد تنقل الطبائع، فلا يزال العبد يتكلف التصبر حتى يصير الصبر له سجية كما أنه لا يزال يتكلف الحلم، والوقار، والسكينة، والثبات، حتى تصير له أخلاقا بمنزلة الطبائع. اهـ المراد.

فأما ما يتعلق بالصبر فالحديث الذي سبق ذكره دليل على هذا المعنى.

جمع طرق الحديث

وبعد معرفة الباحث لما يلزمه من التحلي بالصبر، أو التصبر، شد عزيمته في البحث، ورفع همته لجمع طرق الحديث المطلوب بالنظر في بطون الكتب، وهو في هذا السعي مستحضر لما في مآل بحثه من الخير والنصح لدين الله.

ولما كان التخريج، بالمعنى المقصود منه في كتابنا هذا، وسيلة لجمع طرق الحديث للحكم عليه، قُدم الكلام على جمع الطرق تقديما للغاية على الوسيلة.

أهمية جمع طرق الحديث:

في "**الكفاية**" للخطيب (ص ١٣-١٤) ما المراد منه: كفى المحدث شرفا أن يكون اسمه مقرونا باسم رسول الله ﷺ، وذكره متصلا بذكره، ﴿ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢١].

والواجب على من خصه الله تعالى بهذه المرتبة، وبلغه إلى هذه المنزلة، أن يبذل مجهوده في تتبع آثار رسول الله ﷺ، وسنته، وطلبها من مظانها، وحملها عن أهلها، والتفقه بها، والنظر في أحكامها، والبحث عن معانيها، والتأدب بآدابها.

ويصدف عما يقل نفعه، وتبعد فائدته من طلب الشواذ والمنكرات وتتبع الأباطيل والموضوعات.

ويؤتي الحديث حقه من الدراسة، والحفظ، والتهذيب، والضبط...اهـ.

الأصل في جمع طرق الحديث من فعل عمر رضي الله عنه:

قال الإمام الذهبي في ترجمة عمر رضي الله عنه من "**التذكرة**" (١/ ١١): ربما كان يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب؛ فروى الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، أن **أبا موسى** رضي الله عنهما، سلم على عمر من وراء الباب ثلاث مرات، فلم يؤذن له، فرجع. فأرسل عمر في إثره، فقال: لم رجعت؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «**إذا سلم أحدكم ثلاثا، فلم يجب، فليرجع**». قال: لتأتيني على ذلك ببينة، أو لأفعلن بك... فجاءنا أبو موسى منتقعا لونه، ونحن جلوس، فقلنا: ما شأنك؟ فأخبرنا. وقال: فهل سمع أحد منكم؟ فقلنا: نعم، كلنا سمعه. فأرسلوا معه رجلا منهم، حتى أتى عمر، فأخبره.

أحب عمر أن يتأكد عنده خبر أبي موسى بقول صاحب آخر، ففي هذا دليل على أن الخبر إذا رواه ثقتان كان أقوى وأرجح مما انفرد به واحد، وفي ذلك حض على تكثير طرق الحديث؛ لكي يرتقي عن درجة الظن إلى درجة العلم، إذا الواحد يجوز عليه النسيان والوهم، ولا يكاد يجوز ذلك على ثقتين لم يخالفهما أحد.اهـ.

من فوائد جمع طرق الحديث

وفي بيان ما لجمع طرق الحديث من كثرة الفوائد ما قاله العلامة بكر أبو زيد رحمه الله تعالى في "**التأصيل**" (ص ٦٩-٧٠):... تكاد تنتظم فوائده علوم الحديث. وكثيرا ما تذكر فوائد جمع الطرق في معرفة زيادة الثقات، والمعلل، والمضطرب، والشاذ، والمنكر، والمقلوب، والمدرج، وفي عقد مجالس الإملاء من آداب المحدث، وفي الاستكثار من الشيوخ من آداب طالب الحديث.اهـ.

ولنذكر في ما يلي من الفوائد ما نراه أنفع للباحث من حيث ما قد يترتب على ذلك من التأثير في حكمه على الحديث.

١- الحكم على الحديث بما يليق به:

وأجل فائدة لجمع طرق الحديث الحكم عليه بما يليق به. بل هذه الفائدة هي الثمرة اليانعة التي يقتطفها الباحث بجمع الطرق.

قال الحافظ السخاوي في "**فتح المغيث**" (٣/ ٣١١): وكم في جمع طرق الحديث من فائدة، أشرت لجملة منها في الباب قبله.اهـ.

ومما قاله رحمه الله تعالى في الموضع المشار إليه (٣/ ٢٤٩):... ويبت لأجلها حكمه بالصحة، أو غيرها، ولا يتروى.اهـ المراد.

٥- اعتضاد حديث الراوي وتقويته:

قال الحافظ السخاوي في "**فتح المغيث**" (٣/ ٢٤٩) في سياق ذكر بعض فوائد جمع طرق الحديث: اعتناء الراوي بطرق الحديث، وشواهده، ومتابعه، وعاضده، بحيث بها يتقوى.اهـ المراد.

ومن الأمثلة لذلك ما أفاد الحافظ السخاوي رحمه الله؛ إذ قال قبل ما تقدم (٢/ ٢٣-٢٤): مثاله، أي: المذكور من التابع والشاهد، «**لو أخذوا إهابها** [- أي: جلدها-]، **فدبغوه، فانتفعوا به**» المروي عند مسلم والنسائي من طريق سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن أبي رباح، عن **ابن عباس** رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ مر بشاة مطروحة، أعطيتها مولاة لميمونة من الصدقة، فقال... وذكره.

فلفظة الدباغ فيه ما أتى بها عن عمرو من أصحابه إلا ابن عيينة بالصرف للضرورة؛ فإنه انفرد بها، ولم يتابع عليها. وقد توبع شيخه عمرو عن عطاء في الدباغ؛ فأخرجه الدارقطني والبيهقي من طريق ابن وهب، عن أسامة بن زيد الليثي، عن عطاء، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ، قال لأهل شاة ماتت: «**ألا نزعتم إهابها، فدبغتموه، فانتفعتم به**».

قال البيهقي: وهكذا رواه الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عطاء، وكذلك رواه يحيى بن سعيد، عن ابن جريج، عن عطاء.

فهذه متابعات لابن عيينة في شيخ شيخه، فاعتضد بها.اهـ.

٥ بلوغ ثبوت الحديث لكثرة طرقه درجة الجزم:

قال شيخ الإسلام رحمه الله في "**مجموعة الفتاوى**" (١٨/ ٢٦): قد يكون الرجل عندهم ضعيفا لكثرة الغلط في حديثه، ويكون حديثه إذا الغالب عليه الصحة لأجل الاعتبار به والاعتضاد به؛ فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوي بعضها بعضا حتى قد يحصل العلم بها.اهـ المراد.

وقال رحمه الله (٦/ ٤٠٣) بعد ذكر طرق لحديث: هذه الأحاديث عامتها إذا جرد إسناد الواحد منها لم يخل عن مقال قريب، أو شديد. لكن تعددها وكثرة طرقها يغلب على الظن ثبوتها في نفس الأمر، بل قد يقتضي القطع بها.اهـ.

ومن أمثلة ذلك ما قاله الإمام الذهبي رحمه الله تعالى في ترجمة الإمام النسائي من "**السير**" (١٤/ ١٢٨): قال مرة بعض الطلبة: ما أظن أبا عبد الرحمن إلا أنه يشرب النبيذ للنضرة التي في وجهه.

وقال آخر: ليت شعري ما يرى في إتيان النساء في أدبارهن؟

قال: فسئل عن ذلك، فقال: النبيذ حرام، ولا يصح في الدبر شيء.

لكن حدث محمد بن كعب القرظي عن ابن عباس، قال: «اسق حرثك حيث شئت»، فلا ينبغي أن يتجاوز قوله.

قلت -أي: الإمام الذهبي-: قد تيقنا بطرق لا محيد عنها نهي النبي ﷺ عن أدبار النساء، وجزمنا بتحريمه.اهـ المراد.

متابعة الراوي الضعيف وتقوية حديثه:

أفاد الشيخ مقبل رحمه الله في "**الصحيح المسند من أسباب النزول**" (ص ١٢) الحاشية (١) من الفوائد لجمع طرق الحديث متابعة الراوي الضعيف.

وذلك حيث يوجد في الحديث باعتبار طريق معينة راو ضعيف في سنده، فتجمع طرقه، وتظهر متابعة معتبرة لهذا الراوي، فيتقوى بها ما رواه.

قال الحافظ السخاوي رحمه الله في هذا المعنى في "**فتح المغيث**" (٢/ ٢٣): ولذا قال ابن الصلاح: [و]اعلم أنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده، بل يكون معدودا [في] الضعفاء. وفي كتابي البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذكراهم في المتابعات والشواهد.اهـ.

ونبه رحمه الله بعد هذا بأسطر بما قال: ولا انحصار له في هذا، بل قد يكون كل من المتابِع والمتابَع لا اعتماد عليه، فباجتماعهما تحصل القوة.اهـ المراد.

ودليل التقوية المذكورة ما قال فيه الشيخ مقبل رحمه الله تعالى كما في "**السير الحثيث**" (ص ٦٧-٦٨): وقد احتج الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله - ولا أدري أهو مسبوق، أو لا- بقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]؛ فقال: هذا دليل على أن الضعيف مع الضعيف ينجبر، فقد جعل المرأتان مقام الرجل.اهـ.

ويتعين تقييد التقوية المذكورة بما قاله العلامة الألباني رحمه الله تعالى في "**تمام المنة**" (ص ٣١):... ولكن هذا ليس على إطلاقه! بل هو مقيد عند المحققين

منهم بما إذا كان ضعف رواته في مختلف طرقه ناشئا من سوء حفظهم، لا من تهمة في صدقهم، أو دينهم، وإلا فإنه لا يتقوى مهما كثرت طرقه.

وهذا ما نقله المحقق المناوي في "**فيض القدير**" عن العلماء، قالوا: «وإذا قوي الضعف لا ينجبر بوروده من وجه آخر، وإن كثرت طرقه. ومن ثم اتفقوا على ضعف حديث: «**من حفظ على أمتي أربعين حديثا...**» مع كثرة طرقه لقوة ضعفه وقصورها عن الجبر، خلاف ما خف ضعفه، ولم يقصر الجابر عن جبره؛ فإنه ينجبر، ويعتضد».اهـ المراد.

ثم نبه على السبيل لمعرفة قوة ضعف طريق الحديث؛ إذ قال: فلابد لمن يريد أن يقوي الحديث بكثرة طرقه أن يقف على رجال كل طريق منها حتى يتبين له مبلغ الضعف فيها. ومن المؤسف أن القليل جدا من العلماء من يفعل ذلك. ولاسيما المتأخرين منهم؛ فإنهم يذهبون إلى تقوية الحديث لمجرد نقلهم عن غيرهم أن له طرقا دون أن يقفوا عليها، ويعرفوا ماهية ضعفها.اهـ.

٥ الاطلاع على علة قادحة في ثبوت الحديث:

قال الإمام الألباني رحمه الله كما في "**الروض الداني**" (ص ١٢٤): واعلم أيها القارئ الكريم! أن مثل هذا التحقيق يكشف لطالب هذا العلم الشريف أهمية تتبع طرق الحديث والتعرف على هوية رواته؛ فإن ذلك يساعد مساعدة كبيرة جدا على الكشف عن علة الحديث التي تستلزم الحكم على الحديث بالسقوط. وهذا ما لا يفعله جماهير المشتغلين بهذا العلم قديما وحديثا.اهـ.

ويبين هذه الأهمية ما نبه عليه الحافظ رحمه الله في "**النكت**" (١/ ٤٥٣)؛ إذ قال: لا نسلم أن عدم العلة هو الأصل؛ إذ لو كان هو الأصل ما اشترط عدمه في شرط الصحيح. فإذا كان قولهم: «صحيح الإسناد» يحتمل أن يكون مع وجود علة لم يتحقق عدم العلة، فكيف يحكم له بالصحة؟اهـ.

ويزيد لهذا الكلام توضيحا ما قاله الشيخ مقبل رحمه الله تعالى في "**الصحيح المسند من أسباب النزول**" (ص ١٢): قد حاولت بقدر الاستطاعة أن أجمع طرق الحديث لما فيه من الفوائد من معرفة وصل الحديث وإرساله، وصحته وإعلاله، فرب حديث ظاهر سنده الصحة في كتاب، ويكون في كتاب آخر معلولا، وقد قال ابن الصلاح في "**علوم الحديث**" (ص ٨٢): وروي عن علي بن المديني: قال: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه.اهـ.

ومن أمثلة الحديث الذي ترجح فيه الإرسال بجمع طرقه حديث: «**ما لي لا إيهم ورفغ أحدكم بين أنملته وظفره**»، أخرجه البزار (١٨٩٣)، والعقيلي في "**الضعفاء**" (٢/ ٦٠٨)، والطبراني (١٠٤٠١)، من طريق عبد الملك بن مروان، قال: نا الضحاك بن زيد، عن إسماعيل، عن قيس، عن **عبد الله بن مسعود** رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ... فذكره.

قال الهيثمي رحمه الله تعالى في "**المجمع**" (٥/ ١٦٧): رواه الطبراني والبزار باختصار. ورجال البزار ثقات، وكذلك رجال الطبراني، إن شاء الله.اهـ.

فأما عبد الملك بن مروان، وهو الأهوازي كما في "**الضعفاء**"، فقد قال الحافظ في "**التقريب**": «مقبول». ويعني بذلك إذا توبع، وإلا فلين الحديث.

وأما الضحاك بن زيد، وهو الأهوازي أيضا، فقد قال العقيلي رحمه الله تعالى قبل إخراج الحديث: يخالف في حديثه.اهـ.

ووجه ذلك ما بينه ابن حبان في "**المجروحين**" (١/ ٤٨٤)؛ إذ قال: كان ممن يرفع المراسيل، ويسند الموقوف. لا يجوز الاحتجاج به لما أكثر منها.اهـ.

وقد وقع له شيء من ذلك في هذا الحديث، قال البزار عقب إخراجه: وهذا الحديث لا نعلم أحدا أسنده عن عبد الله إلا الضحاك. وغير الضحاك يرويه عن إسماعيل، عن قيس، عن النبي ﷺ مرسلا.اهـ.

وقد أخرج هذا المرسل العقيلي في "**الضعفاء**" (٢/ ٦٠٩) والبيهقي في "**الشعب**" (٢٥١١) من طريق سفيان، قال: ثنا إسماعيل، عن قيس، قال: صلى رسول الله ﷺ صلاة، فلما قضى صلاته قالوا: يا رسول الله! وهمت؟ قال النبي ﷺ... فذكر نحوه.

قال فيه الحافظ في "**الفتح**" (١٠/ ٤٢٤): رجاله ثقات مع إرساله.اهـ.

ولهذا رجح العقيلي المرسل عقب إخراجه بقوله: «وهذا أولى». وعلى هذا يكون الموصول منكرا لمخالفة الضحاك بن زيد مع ضعفه سفيان بن عيينة.

معرفة المتكلم من الأسماء وغيرها:

قال العلامة الزركشي رحمه الله تعالى في "**النكت**" (٣/ ٧٢٣): ما الفائدة حينئذ في المتابعة، أو الشاهد؟ وجوابه أن المقصود تكثير الطرق للحديث وجمعه في موضع واحد؛ ليفسر بعضه بعضا.اهـ المراد.

وفي هذا الصدد ما نقله الحافظ السخاوي رحمه الله تعالى في "**فتح المغيث**" (٣/ ٣١٢)؛ حيث قال: قال ابن دقيق العيد في ثالث أحاديث "**العمدة**" من "**شرحها**": إذا اجتمعت طرق الحديث يستدل ببعضها على بعض، ويجمع بين ما يمكن جمعه، ويظهر به المراد.اهـ.

ومن ذلك بيان ما أبهم من أسماء الرجال والنساء، قال الحافظ ابن كثير أثناء كلامه على ذلك في اختصاره لـ"**علوم الحديث**" (٢/ ٦٥٠): وهذا إنما يستفاد من رواية أخرى من طرق الحديث كحديث **ابن عباس** رضي الله عنهما، أن رجلا قال: «يا رسول الله! الحج كل عام؟...» هو الأقرع.اهـ.

ثم قال رحمه الله تعالى (٢/ ٦٥٢): وأهم ما فيه ما رفع إبهاما [ما] في إسناد كما إذا ورد في سند «عن فلان بن فلان»، أو «عن أبيه»، أو «عمه»، أو «أمه»، فوردت تسمية هذا المبهم من طريق أخرى، فإذا هو ثقة، أو ضعيف، أو ممن ينظر في أمره.اهـ.

تصريح المدلس بالسماع:

أفاد ذلك الشيخ مقبل رحمه الله في "**الصحيح المسند من أسباب النزول**" (ص ١٢) الحاشية (١).

وذلك حيث يتوقف الحكم بما يليق بالحديث على التصريح بالسماع، أو التحديث، من المدلس الذي تضر عنعنته. فإذا جمعت طرق الحديث، ووقع التصريح في بعضها، أمكن إبرازه.

ومن الأمثلة لذلك ما أفاده الشيخ مقبل رحمه الله في "**الجامع الصحيح**" (٣٨٢٢)؛ حيث قال: قال أبو داود رحمه الله (ج ٧ ص ٢٩٢): حدثنا عمرو بن عثمان الحمصي ويزيد بن قبيس من أهل جبلة ساحل حمص -وهذا لفظ يزيد-، قالا: ثنا الوليد بن مسلم، عن عبد الله بن العلاء، أنه سمع مسلم بن مشكم أبا عبيد الله، يقول: ثنا **أبو ثعلبة الخشني** رضي الله عنه، قال: كان الناس إذا نزلوا منزلا -قال عمرو: كان الناس إذا نزل رسول الله ﷺ منزلا- تفرقوا في الشعاب والأودية، فقال رسول الله ﷺ: «**إن تفرقكم في هذه الشعاب والأودية إنما ذلكم من الشيطان**». فلم ينزلوا بعد ذلك منزلا إلا انضم بعضهم إلى بعض، حتى يقال: لو بسط عليهم ثوب لعمهم.اهـ.

وقال رحمه الله تعالى عقبه: هذا حديث صحيح. والوليد بن مسلم وإن كان مدلسا فقد صرح بالتحديث عند الإمام أحمد رحمه الله (ج ٤ ص ١٩٣).اهـ.

هذا، وبالمناسبة ينبغي للباحث التفطن لما أفاده الحافظ ابن رجب رحمه الله في "**شرح العلل**" (١/ ٣٦٩-٣٧٠)؛ حيث قال: وكان أحمد يستنكر دخول التحديث في كثير من الأسانيد، ويقول : «هو خطأ»، يعني ذكر السماع. قال في رواية هدبة، عن حماد، عن قتادة، نا خلاد الجهني: «هو خطأ، خلاد قديم، ما رأى قتادة خلادا».

وذكروا لأحمد قول من قال: «عن عراك بن مالك، سمعت عائشة» فقال: «هذا خطأ»، وأنكره، وقال: عراك من أين سمع من عائشة؟ إنما يروي عن عروة، عن عائشة.

وكذلك ذكر أبو حاتم الرازي أن بقية بن الوليد كان يروي عن شيوخ ما لم يسمعه، فيظن أصحابه أنه سمعه فيروون عنه تلك الأحاديث، ويصرحون بسماعه لها من شيوخه، ولا يضبطون ذلك.اهـ المراد، واستفيد الوصول لهذا الموضع والآتي من "**الصحيح المسند من أسباب النزول**" (ص ٩٢).

واستنتج الحافظ ابن رجب مما تقدم ما قال فيه: وحينئذ فينبغي التفطن لهذه الأمور، ولا يغتر بمجرد ذكر السماع والتحديث في الأسانيد.اهـ.

ويستعين الباحث في إدراك الخطإ المذكور بما قاله أئمة الشأن عن الحديث المطلوب، وجزمهم بنفي السماع، وغيرهما من الأمور التي يستفيدها الباحث بالممارسة والرجوع إلى كتب العلل والتراجم.

هذا، وإلا فالأخذ بتصريح الراوي بالسماع، أو التحديث، والاعتداد به، واعتماده، هو الأصل المعمول به إلا أن يأتي الدليل الناقل عنه.

توفير الكتب

ومما لا يخفى عظم أمره من المعينات للباحث توفير الكتب؛ إذ بها يستعين على جمع طرق الحديث المطلوب من مصادره على وجه التوسع، فيكون بحثه أقرب ما يكون إلى الاستيعاب؛ إذ نظره في طرق الحديث في هذه الحال نظر سعة وأقرب ما يكون إلى الشمول.

ويوضح هذه الحقيقة العلمية ما شهدت به بعض أولاد العلامة الألباني رحمه الله تعالى كما في مطلع المجلد السادس من "**السلسلة الضعيفة**" (ص ٤)؛ إذ قالت:... مع أن الوالد الكريم كان دوما في مراجعة مستمرة للأحاديث التي صنفها بقسميها، الصحيح والضعيف، وتقليب دائم للأوراق والكتب في بحثه، وتحقيقه، وإضافة تعليقاته، في كل ما يستجد عنده من توابع هذا العلم الشريف. إلا أنه، وكما هو معلوم عند جميع طلاب العلم، وكما نسمع من الوالد دائما: «العلم لا يقبل الجمود».

ومثله ما سمعت منه مرات عدة في جلساتي معه حين يصل إلى فك رموز مسألة، أو حل معضلة... يقول وعيناه أدمعها الأسى والسرور معا: «الله أكبر!... كيف يقول البعض: إن علم الحديث قد نضج، واحترق!!!؟».

... لذا ما انفك الوالد يزيد في هذا العلم، ويستزيد، متتبعا في عالم المطبوعات في هذا المجال كل جديد.اهـ المراد، وللكلام تتمة.

كل هذا في سبيل استيعاب طرق الحديث والنظر فيها نظر شمول وسعة على قدر المستطاع. وقد قال رحمه الله تعالى في بيان سبب هذا الدأب العظيم كما في "**الروض الداني**" (ص ١٥٣):... على أنني حين أضعف حديثا ما فإنني لا أكتفي على تضعيفه بمجرد أنني رأيت له هذا الطريق الضعيف. بل إنني أتبع في سبيل ذلك كل ما تطوله يدي من مطبوع، أو مخطوط، مستعينا على ذلك بما قاله الأئمة الحفاظ...

كل ذلك خشية أن يكون له طريق تقوم به الحجة، فأقع بعدم اطلاعي عليه في الخطإ.اهـ المراد.

ونظير ما قاله رحمه الله تعالى في التضعيف يقال أيضا، في ما يتعلق بتصحيح الحديث وتحسينه؛ إذ قد توجد للحديث طريق لم يطلع عليها الباحث وهي تقتضي إعلال الحديث ورد تصحيحه، أو تحسينه.

وفي هذا الصدد ما تقدم نقله من قول الإمام الألباني رحمه الله تعالى كذلك: «ثم الاطلاع على طرق الأحاديث وأسانيدها؛ لأن ذلك مما يساعد كثيرا على معرفة الحديث الصحيح، أو الحسن، لذاته، أو لغيره، وأحيانا على الكشف عن العلل التي لولاها لم يستطع الوصول إلى معرفتها والحكم على الحديث بالضعف المنافي لظاهر الإسناد».

حرص الباحث على تكوين مكتبة:

وما تقدم كاف في توضيح أهمية توفير الكتب للباحث، وقد قال الشيخ مقبل رحمه الله في "**المقترح**" (ص ١٧٢) في سياق نصائحه للطالب في كيفية تعلم البحث: وينبغي أن يحرص كل الحرص على تكوين مكتبة.اهـ المراد.

قال الحافظ الذهبي في "**السير**" (١٣/ ٣٨٠): فالذي يحتاج إليه الحافظ أن يكون تقيا، ذكيا، نحويا، لغويا، زكيا، حييا، سلفيا، يكفيه أن يكتب بيده مائتي مجلد، ويحصل من الدواوين المعتبرة خمسمائة مجلد، وأن لا يفتر من طلب العلم إلى الممات بنية خالصة وتواضع، وإلا فلا يتعن.اهـ، والوصول إلى هذا الموضع مستفاد من "**كتاب مصطلح الحديث**" (ص ٤٠٤).

وإذا كان التحصيل المذكور من حاجة الحافظ فحاجة الباحث إليه أولى!

ويتقيد هذا التحصيل للدواوين بالاستطاعة، قال الشيخ مقبل رحمه الله في "**المقترح**" (ص ١٧٣) بعد كلامه السابق: يكون مكتبة من كتب السنة، ومن كتب الرجال، ومن كتب العقيدة، ومن كتب الفقه، ومن كتب التفسير...

ينبغي أن يحرص كل الحرص على أن لا يترك كتابا من كتب المراجع الإسلامية إلا ويكون موجودا في مكتبته بحسب القدرة والطاقة.اهـ المراد.

ومن حسن ما سمعته من التوفيق في سبيل تحصيل الكتب إعداد الطالب كل شهر جزءا يسيرا من ماله لذلك. فلم تمر عليه الأيام والشهور إلا وتوفر لديه من الكتب الخير الكثير.

وإذا صدق الطالب، وصبر، هدي لما تيسر له من سبيل لتحصيل الكتب، قال الله عز وجل: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ﴾ [العنكبوت: ٦٩].

ومن جميل ما اطلعت عليه في الباب أيضا، ما قال الإمام الذهبي في ترجمة الحافظ أبي إسحاق الحبال من "**التذكرة**" (٣/ ٢٥٣): وكان يتعانى التجارة في الكتب، ولهذا حصل عنده من الأصول والأجزاء ما لا يوصف كثرة.اهـ.

إذا لم يتيسر للباحث العثور على بعض طرق الحديث:

قال الشيخ مقبل في "**المقترح**" (ص ١٧٥): فإن تيسر توفير الكتب فبها ونعمت. وإن لم يتيسر فينبغي أن تستفيد من مكتبتك الصغيرة، وأن تصبر، إلا أنه فرق بين توفر الكتب وبين عدم توفرها!اهـ.

ووراء هذا ندرة بعض الكتب فضلا عن انعدام البعض الآخر، وفي جهة أخرى عدم الاهتداء للعثور على الحديث في بطون الكتب مع توفرها.

وهذان سببان، قد يفوت هذا، أو ذاك، على الباحث الاطلاع على بعض طرق الحديث مما يجعله ربما يتوقف في البحث!

والذي يظهر صوابه في هذه الحال مضي الباحث في سعيه باذلا جهده في جمع طرق الحديث من مظانه؛ إذ ليس في وسعه إلا ذاك، قال النبي ﷺ: «**إذا حكم الحاكم فاجتهد، ثم أصاب، فله أجران. وإذا حكم فاجتهد، ثم أخطأ، فله أجر**»، أخرجه الإمام البخاري في "**صحيحه**" (٧٣٥٢) والإمام مسلم في "**صحيحه**" (١٥)-(١٧١٦) عن **عمرو بن العاص** رضي الله عنه.

سئل الشيخ مقبل، ومعنى السؤال محقق كتاب لديه مراجع محدودة، على خلاف ما أوتي الإمام الألباني من القدرة وسعة الاطلاع على أسانيد الحديث في المخطوطات وغيرها، فهل للمحقق المذكور المضي في البحث على قدر ما لديه من المراجع، أم يجب عليه التوقف لعدم الاطلاع على طرق للحديث؟ فأجاب رحمه الله في "**المقترح**" (ص ٩٥)؛ حيث قال: أنت تحكم على السند بموجب ما عندك. وإذا رأيت كلاما للشيخ ناصر الدين الألباني، ونقل من مراجع ليست بمتناولك لك أن تنقل من كتابه، وتعزو الكلام إليه.اهـ.

ثم يلزم الباحث في الحال المذكورة، بل وفي سائر الأحوال، حين يطلع على طريق للحديث مؤثرة في الحكم الصادر منه سابقا أن يعمل بمقتضى ما اطلع عليه!

وعلى ما تقدم وصفه عمل الإمام الألباني؛ فإنه مع ما أوتي من خير عظيم في البحث قد يفوته الاطلاع على بعض طرق الحديث، فلا توقفه معرفته بهذه الحقيقة عن سعيه... وهو القائل رحمه الله في تحقيقه لـ"**الكلم الطيب**" (ص ٨): وإذا كان الأمر كذلك فإن من البدهي جدا أن تنكشف لي بعض الأوهام والأخطاء التي لا يخلو منها إنسان، وبخاصة ما كان منها متعلقا بالحديث وطرقه التي قد لا تنكشف إلا مع الزمن وظهور مطبوعات جديدة منه.

كيف لا!؟ وقد مضى على تأليف الكتاب نحو ثلاثين عاما... وطبع عدة طبعات، دون أن يتاح لي إعادة النظر فيه إلا في هذه الطبعة المباركة، إن شاء الله. ولذلك فقد بادرت إلى تصحيح ما يسر الله لي منها...اهـ المراد.

وفي هذا الصدد ما قالت بعض أولاد هذا الإمام رحمه الله تعالى تتمة لكلامها السابق:... إذ إنه، وكما يذكر غالبا في مقدمات مؤلفاته الجديدة، أن كثيرا من الأصول والمصنفات التي كانت من أهم مراجعه لسنوات طويلة، ماضية، والتي كانت مخطوطة، أو محالا عليها من بعض المصنفين القدامى ومن جاء بعدهم، والذين كثيرا ما كان يعتمد عليهم في حكمه على الأحاديث، أن كثيرا منها قد طبع الآن، وظهر إلى حيز الوجود ما كان عسير المنال.

لذا دأب الوالد على إعادة النظر دوما في كل ما حققه من قبل سواء ما كان منه عرضا أثناء البحث، أم قصدا وتوجها، فاتسعت مساحة التحقيق، وازدادت دقة، وكان من ذلك خير عميم وفضل كبير، والحمد لله.اهـ.

إذا لم يتيسر للباحث العثور على أي طريق للحديث:

وتارة يبذل الباحث جهوده في البحث على حديث ما فلا يظفر بشيء من طرقه! والعمل في هذه الحال بما قاله الإمام الألباني في "**الإرواء**" (١/ ١١): وقد لا يتيسر لي الوقوف على إسناد الحديث، وحينئذ أنقل ما وقفت عليه من تخريج وتحقيق لأهل العلم أداء للأمانة وتبرئة للذمة. ولكني في هذه الحالة أبيض للحديث على الغالب، فلا أذكر له مرتبة.اهـ.

وقد قيد الشيخ مقبل رحمه الله في "**الصحيح المسند من أسباب النزول**" (ص ١٤) النقل المذكور بما تطمئن النفس له؛ حيث قال: وربما صعب علي الوقوف على سند الحديث إذا كان في الكتب المفقودة، أو العزيزة الوجود،

فإن صححه إمام تطمئن النفس إلى تصحيحه كتبته بدون سند، وإلا توقفت فيه، حتى يسهل الله بالعثور على سنده.اهـ المراد.

والمراد بتوقف الشيخ في هذه الحال ترك نقل الحديث بدون إسناد، فقد قال في "**الشفاعة**" (ص ٢٧): اطلعت على أحاديث في "**كنز العمال**"، وفي "**مجمع الزوائد**"، و"**المطالب العالية**"، تعزى إلى مصادر ليست في متناولي، فتركتها، ولم تطمئن النفس إلى نقلها بدون أسانيد...اهـ المراد.

والترك المذكور في هذه الحال متعين؛ لئلا يغتر بالحديث بعض القارئين. لاسيما إذا وجدوه في كتاب من عرف بالتحري في الحديث!

هذا، ويلزم الباحث متى اطلع على طريق للحديث أن يحكم بمقتضاها!

ومثال ذلك تراجع الإمام الألباني عن تقوية حديث **أبي رافع** رضي الله عنه في التأذين في أذن المولود بحديث **ابن عباس** رضي الله عنهما في الباب ثقة منه بحكم الإمام البيهقي على حديث ابن عباس وحديث آخر؛ إذ قال: «في إسنادهما ضعف»؛ فقال رحمه الله تعالى في "**الضعيفة**" (١٣/ ٢٧٢-٢٧٣) أثناء كلامه على حديث ابن عباس المذكور: ولقد أصابني مثل، أو نحو، ما أصاب ذلك البعض من الاغترار بتساهل البيهقي هذا؛ فإني قويت، أو كدت، أن أقوي حديث أبي رافع المشار إليه بحديث الترجمة هذا. فإني ذكرته كشاهد له، وقد نقلت عقبه عن ابن القيم قول البيهقي المذكور في تضعيف الإسنادين. وقلت عقبه ما نصه: «قلت: فلعل إسناد هذا خير من إسناد حديث الحسن بحيث إنه يصلح شاهدا لحديث أبي رافع، والله أعلم».

ومع أنني تحفظت في الاستشهاد به، فقد غلب علي الثقة بقول البيهقي المذكور، فحسنت حديث أبي رافع به في "**الإرواء**" (٤/ ٤٠٠/ ١١٧٣).

والآن وقد طبع -والحمد لله- كتاب البيهقي "**الشعب**"، ووقفت فيه على إسناده، وتبين لي شدة ضعفه، فقد رجعت عن التحسين المذكور، وعاد حديث أبي رافع إلى الضعف الذي يقتضيه إسناده.

وهذا مثال من عشرات الأمثلة التي تضطرني إلى القول بأن العلم لا يقبل الجمود، وأن أستمر على البحث والتحقيق حتى يأتيني اليقين، والحمد لله رب العالمين.اهـ.

كيفية الاستفادة من الكتب وكيفية ترتيبها

أهمية معرفة كيفية الاستفادة من الكتب:

ومن الأمور المهمة للباحث معرفته بكيفية الاستفادة من الكتب لما له في ذلك من المحافظة على وقته الذي هو أغلى من رأس ماله! قال الشيخ مقبل رحمه الله في "**المقترح**" (ص ١٨٢): ومعرفة الاستفادة من الكتب من الأمور المهمة، فرب شخص يستطيع أن يستخرج الحديث في قدر نصف ساعة، ويخرج الحديث، والحمد لله. لكن شخص آخر ممكن أن يبقى فيه سبعة أيام، وممكن أن يبقى فيه شهرا.اهـ.

ويدرك الباحث معرفة ذلك بسؤال من سبقه إلى الاستفادة من الكتاب، أو باطلاعه على ما ذكره المؤلف في مقدمة كتابه من الاصطلاحات.

وإن لم يظفر بشيء من ذلك استعان الباحث في ذلك بالممارسة وتصفح الكتاب حتى يدركه بإذن الله وتوفيقه سبحانه وتعالى.

ومن هذا الباب ما أفاده الشيخ مقبل رحمه الله تعالى من تجربة نفسه؛ إذ قال قبل ما تقدم نقله: في ذات مرة سألت بعض أهل العلم؛ كيف أستطيع أن أستفيد من "**التمهيد**" لابن عبد البر فـ-جزاه الله خيرا- كان لا يعرف مثلي

كيف يستفاد. لكن أعطاه الله بصيرة؛ قال: «ائتنا بكتابه». فأتينا بالكتاب، فإذا هو على ترتيب مشايخ الإمام مالك.

فشيخ الإمام مالك في الحديث اسمه إبراهيم، فارجع إلى "**التمهيد**" تجد خيرا كثيرا؛ لأن "**التمهيد**" يعتبر من أحسن الكتب في جمع الطرق، والكلام على المعاني، والجمع بين الأدلة. ونسيت شيئا مهما مما يستفاد من "**التمهيد**"، هو ذكر الاختلاف في وصل الحديث وإرساله، أو وصل الحديث وانقطاعه، أو رفع الحديث ووقفه.اهـ المراد.

٥ أهمية معرفة كيفية ترتيب الكتب:

ومما يصب في ما تقدم ذكره معرفة الباحث لترتيب الكتب؛ فإن ذلك مما يوفر عليه وقتا عظيما أيضا.

ومن ذلك أنني اشتريت "**المقاييس**" للإمام ابن فارس، فأردت البحث فيه عن كلمة معتقدا ترتيب مؤلفه له على الترتيب المشهور للمعاجم اللغوية، فلم أعثر على بغيتي... فتصفحت مقدمة المؤلف لعلي أظفر فيها ببيان كيفية ترتيبه للكتاب، فلم أجد لذلك أثرا.

فرجعت إلى مقدمة ناشر دار الحديث للكتاب فإذا هو يقول في بيان ذلك عن ممارسة في ما يبدو: قد رتب ابن فارس معجمه على طريقة جديدة مبتكرة بين مؤلفي المعاجم، فهو لم يتبع نظام التقليبات الصوتية كما في "**العين**"، ولا رتبه على القافية كما في "**لسان العرب**". وإنما اتبع الترتيب الأبجدي التالي...

قسم مواد اللغة إلى كتب تبدأ بكتاب الهمزة، وتنتهي بالياء.

وكل كتاب ينقسم إلى ثلاثة أبواب، تبدأ بالثنائي، والمضاعف، والمطابق، ثم الثلاثي الأصول، وتنتهي بما زاد على الثلاثة. واللافت للانتباه في هذا الترتيب أنه يبدأ بعد الحرف الأول بالحرف الذي يليه.

فعلى سبيل المثال نجد أنه في باب الهمزة، والطاء، وما بعدهما في الثلاثي، يراعي في ترتيبها الآتي «أطل-أطم-أطر». وكان القياس أن يأتي بالراء في أول الباب، ولكن أقرب الحروف بعد الطاء هو اللام... وهكذا.اهـ.

❁ نتيجة معرفة كيفية الاستفادة من الكتب وكيفية ترتيبها:

وبعد معرفة الباحث بكيفية الاستفادة من الكتب وكيفية ترتيبها ينفتح أمامه في البحث طرق لاستخراج الحديث المطلوب من مصادره.

والكلام على هذه الطرق آت قريبا، إن شاء الله، وبه جل وعلا الثقة. لكن لما كان للتخريج في علم الحديث عدة معان تعين قبل ذلك بيان المراد بالتخريج في ما نحن بصدده.

تخريج الحديث

تقدم ما يبين كون جمع طرق الحديث غاية التخريج بمعناه المقصود في كتابنا، وذكرنا ما يستفيده الباحث من جمع الطرق في حكمه على الحديث.

ونذكر في ما يلي ما يتعلق بالكلام على التخريج على سبيل العموم، ونبين المعنى المقصود منه في كتابنا هذا.

معنى التخريج في اللغة:

ولفظة «التخريج» هي المصدر القياسي لمادة خرَّج، وهو فعل رباعي على وزن فعَّل بتضعيف عين الكلمة، فيقال: خرَّج، يخرِّج، تخريجا.

قال ابن فارس في "**المقاييس**" عن المعنيين الدال عليهما أصل هذه المادة:

فالأول النفاذ عن الشيء.

والثاني اختلاف لونين.اهـ.

وقال العلامة بكر أبو زيد في "**التأصيل**" (ص ٥١) بعد ذكر أصل هذه المادة: ومعناه مشتق من النفاذ، والظهور، والانفصال للشيء من المكان الذي هو فيه إلى غيره سواء في الأعيان، أو المعاني.اهـ.

ثم أفاد (ص ٥٢) أثناء كلامه على معنى التخريج لغة ما قال فيه: ومن هذا الرباعي على أساس اشتقاقه الكبير، وهو انفصال الشيء من المكان الذي هو فيه إلى غيره، قيل لعمل المحدث يخرج الحديث من بطون الكتب: تخريج.

... فإذا نظرت مثلا إلى خبر تأليف مالك رحمه الله تعالى لـ"**الموطأ**"، وأحمد رحمه الله تعالى لـ"**المسند**"، والبخاري ومسلم رحمهما الله تعالى لـ"**الصحيحين**"، من أن للواحد منهم مرويات بلغت الألوف المؤلفة، فأخرج كل واحد منهم في كتابه منها ما ارتضاه، علمت لصوق هذه المادة، الإخراج، لعملهم؛ إذ فصلوا هذه المرويات الخاصة، فأخرجوها من مروياتهم العامة إلى هذا المكان للتأليف مرتضين لتدوينها دون غيرها مما وقعت لهم روايته.اهـ.

معنى التخريج عند المحدثين:

يطلق أصحاب الحديث لفظة «التخريج» على معان، قال الشيخ بكر أبو زيد في "**التأصيل**" (ص ٥٥): لكن بالتتبع وجد أن لهذا اللفظ «التخريج» إطلاقات عند المحدثين وغيرهم، فهو من المشترك اللفظي في استعمالاتهم مع اختلاف معانيه.اهـ المراد.

ثم ذكر رحمه الله جملة، ومنها نغرف من إطلاقات المحدثين جل ما يلي...

المعنى الأول معرفة حال الراوي والمروي، ومخْرَجه، وحكمه صحة وضعفا بمجموع طرقه وألفاظه.اهـ من "**التأصيل**" (ص ٥٢).

وقد جزم رحمه الله تعالى بكون هذا المعنى هو معنى التخريج اصطلاحا.

وقال رحمه الله عن هذا الحد (ص ٥٥): هو حقيقة التخريج عند الإطلاق وفي العرف العام، وإليها ينصرف الذهن عند قولهم: «كتب التخريج» مثل "**نصب الراية لتخريج أحاديث الدراية**" و"**التلخيص الحبير**".اهـ.

ثانيا، رواية المحدث الحديث بالسند من غير واسطة كتاب كصنيع الأئمة العشرة، أصحاب "**الكتب الستة**"، و"**الموطأ**"، والمسانيد، وجمع من شيوخهم وتلامذتهم، منذ بدء عصر الرواية والتدوين وإلى زمن انقطاعها بلا واسطة كتاب، وذلك على رأس القرن الثالث.

وما يوجد بعد ذلك فهو على ندرة بالغة.اهـ من "**التأصيل**" (ص ٥٥).

ثالثا، إيراد المصنف الحديث بسنده إلى كتب الحديث التي أخرجته، ووقعت له الإجازة بروايتها.

وعلى هذا عمل المتقدمين إبقاء لفضيلة الإسناد، وإلا فلا وزن لهذا السند في تقويم الحديث صحة وضعفا. ومنه عمل العراقي، المتوفى سنة ٨٠٦ هـ رحمه الله تعالى، في كتابه "**تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد**".اهـ من "**التأصيل**" (ص ٥٦).

رابعا، ما قال فيه العلامة المعلمي في "**مجموع آثاره**" (١٠/ ٣٩٣): يكتب الحديث من طريق شيخ من شيوخه، ثم يتصفح أصوله، فإذا وجد ذاك الحديث قد سمعه من شيخ آخر بذاك السند كتب اسم ذاك الشيخ مع اسم الشيخ الأول في تخريجه، وهكذا...

وهذا الصنيع مظنة للغلط كأن يريد أن يكتب اسم الشيخ على حديث فيخطئ، فيكتبه على حديث آخر، أو يرى السند متفقا فيتوهم أن المتن متفق، وإنما هو متن آخر...اهـ، والوصول لهذا الموضع من "**التأصيل**" (ص ٥٦).

خامسا ما قال فيه الحافظ ابن الصلاح رحمه الله في "**علوم الحديث**" (٤/ ٢٢٧): تخريج الساقط في الحواشي، ويسمى اللحق.اهـ المراد.

ومعنى اللحق ما قال فيه الحافظ السخاوي رحمه الله تعالى في "**فتح المغيث**" (٣/ ٦٣):... يكتب الساقط غلطا من أصل الكتاب. وهو، أي: المكتوب، في اصطلاح المحدثين والكتاب اللحق بفتح اللام والمهملة.اهـ.

سادسا ما قال فيه الحافظ السخاوي في "**فتح المغيث**" (٣/ ٣٣٠): التخريج إخراج المحدث الحديث من بطون الأجزاء، والمشيخات، والكتب، ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه، أو بعض شيوخه، أو أقرانه، أو نحو ذلك، والكلام عليها، وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين، مع بيان البدل، والموافقة، ونحوها مما سيأتي تعريفه.اهـ.

ومن الأمثلة لذلك ما قال فيه الإمام الحميدي في "**جذوة المقتبس**" (ص ٤٧١): أخبرنا أبو غالب محمد بن أحمد بن سهل النحوي بقراءتي عليه، قال: أنا أبو محمد عطية بن سعيد بن عبد الله، قال: أنا القاسم بن علقمة الأبهري بها، قال: ثنا محمد بن صالح الطبري، قال: ثنا مرار بن حمويه الهمداني، قال: ثنا أبو غسان الكناني، قال: ثنا مالك، عن نافع، أن **عبد الله بن عمر** رضي الله عنهما لما خرج عمر إلى ماله بخيبر، فعدي عليه من الليل، وهم تهمتنا. وليس لنا عدو

غيرهم، وقد رأيت إجلاءهم... فقام إليه ابن أبي الحقيق، فقال: أتخرجنا وقد أقرنا محمد، وعاملنا على الأموال؟ فقال له عمر: أتراك نسيت قول رسول الله ﷺ: «**كيف بك إذا أخرجت من خيبر تعدو بك قلوصك ليلة بعد ليلة**». فأجلاهم عمر، وأعطاهم قيمة ما كان لهم من الثمر إبلا ومالا.

وهو حديث عزيز، أخرجه البخاري في "**الصحيح**" عن أبي أحمد مرار ابن حمويه مسندا، وهو غريب من حديث مالك، وليس في "**الموطأ**".اهـ.

سابعا ما قال فيه الحافظ السخاوي رحمه الله تعالى عقب كلامه المتقدم: وقد يتوسع في إطلاقه على مجرد الإخراج والعزو.اهـ.

وأطلق العبارة في "**شرح التقريب**" (ص ٤٠٥)؛ فقال:... [بالتخريج]، وهو إخراج الأحاديث من مروياته وغيرها بالإسناد، أو لمجرد العزو.اهـ.

وهذا المعنى هو الذي ذكره المحقق المناوي في "**فيض القدير**" (١/ ٢٠)؛ حيث قال في شرح قول الحافظ السيوطي: «وبالغت في تحرير التخريج...»: بمعنى اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث إلى مخرجيها من أئمة الحديث من الجوامع، والسنن، والمسانيد، فلا أعزو إلى شيء منها إلا بعد التفتيش عن حاله وحال مخرجه. ولا أكتفي بعزوه إلى من ليس من أهله، وإن جل كعظماء المفسرين.اهـ بواسطة "**معجم المصطلحات الحديثية**" للغوري (ص ٢١٦).

وتقدم من كلام الإمام الألباني ما يفيد تفسيره للتخريج بهذا المعنى.

والتخريج بمعنى عزو الحديث إلى مصادره هو المراد بما نحن في صدده. والمناسبة بين هذا المعنى وما تقدم في المعنى اللغوي لأصل المادة من حيث إن

المخرِّج بتخريج الحديث يبرز موضعه من بطون الكتب، فكأن الحديث نفذ عن مصادره؛ ليتمكن الباحث من النظر فيه وفي طرقه.

ما يذكر من التأهل للتخريج:

وفي بيان ما يؤهل للتخريج ما أفاده العلامة الألباني في تحقيقه لـ"**الكلم الطيب**" (ص ٦)؛ حيث قال: هذا، ولابد لي قبل أن ينتقل قلمي إلى موضوع آخر أن أذكر المنصفين من قرائي بحقيقة طالما جهلها، أو غفل عنها، كثير من القراء، ألا وهي صعوبة هذا العلم الشريف. وأعني به تصحيح الأحاديث وتضعيفها، وليس تخريجها؛ لأن هذا سهل على أقل الناس ثقافة إذا كان عنده معرفة بكتب الحديث، وطريقة تبويبها، وترتيبها. ولاسيما في هذه السنوات الأخيرة التي كثرت فيها الفهارس المتنوعة، الميسرة لاستخراج الأحاديث وعزوها إلى مصادرها من كتب السنة المطهرة.اهـ المراد.

من فوائد تخريج الحديث

جمع طرق الحديث:

قال الشيخ مقبل في "**الشفاعة**" (ص ٢٥): أما التخريج فهو يعين طالب العلم على جمع طرق الحديث، والحديث كلما كثرت طرقه ازداد قوة.اهـ.

وقد تقدم من الكلام في شرح هذه الفائدة ما يكفي، ولله الحمد والمنة.

ضبط ألفاظ الحديث:

هذا أدنى فائدة ينبغي أن ينتجها التخريج، قال الإمام الألباني رحمه الله في تحقيقه لـ "**الكلم الطيب**" (ص ١٤): من الحق أن أقول: إن الشيخ قد عني عناية خاصة بتخريج أكثر أحاديث الكتاب، كما طلب منه الناشر. ولكنه مع الأسف لم يضف بذلك إلى الكتاب فائدة جديدة تذكر، مع أنه كان بإمكانه، على الأقل، أن يصحح بعض نصوص الأحاديث بمقابلتها بأصولها التي عزاها إليها.

ولكنه لم يفعل، فصار تخريجه أمرا شكليا محضا بالنسبة إليه، وتجاريا خالصا بالنسبة إلى ناشره؛ لتتميز طبعته بذلك على الطبعات الأخرى! والتخريج إذا لم يكن وسيلة لمعرفة صحة الحديث، أو ضعفه، من جهة، أو

على الأقل لضبط ألفاظه، أو نصه، من جهة أخرى، كان ذلك عند العلماء كالذي يتوضأ، ولا يصلي!اهـ.

تقريب السنة لعامة المسلمين:

ويصلح أن يضم إلى فوائد التخريج بمعناه المقصود ههنا ما أفاده العلامة بكر أبو زيد في "**التأصيل**" (ص ٧٠)؛ حيث قال: تقريب السنة للمسلمين بلم شمل المتفرق من المساند والمعاجم التي يصعب استخراج الحديث منها. وفي ذلك فضل كبير وخير عميم.اهـ.

ثم قال رحمه الله تعالى في الحاشية (٣٨): عندما يروى «من **حفظ على أمتي أربعين حديثا**»، وهو ضعيف بجميع طرقه، قال الزبيدي في "**شرح الإحياء**" (١/ ٧٤): والمراد بالحفظ النقل إليهم بطريق التخريج والإسناد صحاحا كن، أو حسانا... انتهى.اهـ.

الحكم على الحديث بما يليق به:

تقدم ذكر هذه الفائدة في فوائد جمع الطرق. لكن لما كان التخريج وسيلة لجمع الطرق جعل بعض العلماء الحكم على الحديث من فوائد التخريج.

وتقدم إلزام الإمام الألباني المخرج ببيان درجة الحديث الضعيف! وقال رحمه الله على وجه العموم كما في "**الروض الداني**" (ص ٤١): لا يجوز في هذه الأيام الاقتصار على التخريج دون بيان المرتبة لما فيه من إيهام عامة القراء، الذين يستلزمون من التخريج القوة -أن الحديث ثابت على كل حال-.اهـ.

ومن أمثلة ذلك ما قال فيه رحمه الله تعالى في "**تمام المنة**" (ص ٣٣٦-٣٣٧):

قوله تحت عنوان قطع الإمام الخطبة للأمر يحدث: «وعن **أبي بريدة** رضي الله عنه، قال: كان رسول الله ﷺ يخطبنا، فجاء الحسن والحسين عليهما قميصان أحمران. رواه الخمسة».

قلت: فيه

أولا، قوله: «أبي بريدة» خطأ متكرر هنا وفي الطبعة الجديدة.

والصواب بريدة بحذف أداة الكنية، وهو بريدة بن الحصيب رضي الله عنه.

ثانيا، المقصود بالخمسة الإمام أحمد وأصحاب "**السنن الأربعة**".

ومنهم الترمذي، وقد قال عقب الحديث: «حسن غريب، إنما نعرفه من حديث الحسين بن واقد». والحسين هذا قال الشوكاني في "**نيل الأوطار**" (٣/ ٢٣٣): «هو أبو علي، قاضي مرو، احتج به مسلم في "**صحيحه**"، وقال المنذري: ثقة».

قلت: فكان على المؤلف أن ينقل عنه ما يدل على صحة الحديث، ولا يقتصر على التخريج؛ لأن التخريج بالنسبة لدرجة الحديث كالوسيلة مع الغاية.

فما الفائدة من الإتيان بالوسيلة دون الغاية؟ وهذه مصيبة عامة، لم ينج منها أكثر المؤلفين قديما وحديثا، والله المستعان.اهـ المراد، واستفيد الوصول لهذا الموضع من "**الروض الداني**" (ص ٤٠).

شرح الحديث:

قال الشيخ مقبل رحمه الله عقب ما تقدم نقله في "**الشفاعة**": والتخريج أيضا، يعين طالب العلم على الوقوف على شروح الحديث في الكتب التي قد شرحت، فرب حديث يكون عاما قد خصص، أو يكون منسوخا، أو يكون مطلقا قد قيد. من أجل هذا فإنه لا غنى لنا عن الرجوع إلى الشروح غير مقلدين لأصحابها، ولكن مستفيدين من جهودهم التي بذلوها في خدمة السنة. فجزاهم الله عن الإسلام خيرا.اهـ المراد.

ومن أمثلة ذلك البحث عن الحديث في حكم غسل من يجامع امرأته، ولم يمن، فيجد الباحث الإمام البخاري رحمه الله تعالى قد أخرج في "**صحيحه**" (٢٩٢) ما قال فيه: حدثنا أبو معمر، قال: ثنا عبد الوارث، عن الحسين، قال يحيى: وأنبي أبو سلمة، أن عطاء بن يسار أخبره، أن زيد بن خالد الجهني أخبره، أنه سأل **عثمان بن عفان** رضي الله عنه؛ فقال: أرأيت إذا جامع الرجل امرأته، فلم يمن؟ قال عثمان: «**يتوضأ كما يتوضأ للصلاة، ويغسل ذكره**»، قال عثمان: سمعته من رسول الله ﷺ.

وإذا رجع إلى "**فتح الباري**" (١/ ٥١٥) يجد الحافظ رحمه الله قال في شرح هذا الحديث: قد ذهب الجمهور إلى أن ما دل عليه حديث الباب من الاكتفاء بالوضوء إذا لم ينزل المجامع منسوخ بما دل عليه حديث **أبي هريرة وعائشة** رضي الله عنهما المذكوران في الباب قبله.

والدليل على النسخ ما رواه أحمد وغيره من طريق الزهري، عن سهل بن سعد، قال: ثني **أبي بن كعب** رضي الله عنه، أن الفتيا التي كانوا يقولون: «**الماء من الماء**» رخصة، كان رسول الله ﷺ رخص بها في أول الإسلام، ثم أمر بالاغتسال بعد». صححه ابن خزيمة وابن حبان، وقال الإسماعيلي: «هو صحيح على شرط البخاري». كذا قال، وكأنه لم يطلع على علته؛ فقد اختلفوا في كون الزهري سمعه من سهل!

نعم، أخرجه أبو داود وابن خزيمة أيضا، من طريق أبي حازم عن سهل. ولهذا الإسناد أيضا، علة أخرى ذكرها ابن أبي حاتم.

وفي الجملة هو إسناد صالح لأن يحتج به. وهو صريح في النسخ.اهـ.

طرق استخراج الحديث

يلاحظ القارئ الكريم خلال ما تقدم بيان توقف جمع طرق الحديث على تخريجه، الذي هو عزوه إلى مصادره. ولما كان العزو المذكور مفتقرا إلى معرفة مواضع وجود الحديث فيها نبين هنا الطرق التي تفيد الباحث هذه المعرفة.

قال العلامة بكر أبو زيد رحمه الله تعالى عن هذه الطرق في "**التأصيل**" (ص ١٤٤): طرق استخراج الحديث، أي: كيف يستخرج الحديث من دواوين السنة، ويحضره الراغب من بطون الكتب.

هذا البحث ليس من متين العلم في هذا الباب؛ لأنه مما يعرف بأدنى ممارسة.اهـ.

والذي يظهر الصواب في كلامه الأخير عدم الإطلاق. بل هو مقيد بمن لديه مرشد يوجهه أثناء البحث، ولهذا قال هو نفسه رحمه الله عن هذه الطرق (ص ١٤٥): وهي، كما أسلفت، تحصل لمن حوى قدرا من كتب السنة، وعلومها، وتراجم رجالها، وتمرس بالنظر فيها، وتدرب عمليا على التخريج لحديث فأحاديث على يد شيخ يدله، ويهديه. فسيعلم من خلال ذلك أن هذه هي طرق استخراج الحديث.

ولا مانع من الإشارة إليها للدلالة عليها، والعمدة ما ذكرت لك.اهـ.

وإنما تكفي هذه الإشارة في حق من وصفه! وأما من ليس لديه من يدله، ولا يوجهه، أثناء البحث فمعرفة طرق استخراج الحديث متعينة في حقه.

ولاسيما المبتدئ، ولذا قال العلامة بكر أبو زيد عقب كلامه المنقول (ص ١٤٤): لكن صار تقييده لدلالة المبتدئ عليه.اهـ.

ولأجل هذا وذاك لم نر الاكتفاء بالإشارة. بل نذكر هذه الطرق مقرونة بشيء من التفصيل وضرب الأمثلة عند الحاجة.

استخراج الحديث بالبحث عن صحابيه

قال العلامة بكر في "**التأصيل**" (ص ١٤٥): فإذا عرف الناظر صحابي الحديث مثلا بحثه في كتب المسانيد، والمعاجم، والأطراف، والتراجم...اهـ.

٥ "تحفة الأشراف" وما صنف على منواله:

قال الشيخ مقبل في "**المقترح**" (ص ١٧٧):... إن كنت تعرف صحابيه يمكن أن ترجع إلى "**تحفة الأشراف**"؛ لتعرف من أخرجه.اهـ المراد.

قال الحافظ في مقدمة "**إتحاف المهرة**": من أول من صنف في ذلك خلف الواسطي، جمع أطراف "**الصحيحين**"، وأبو مسعود الدمشقي جمعها أيضا، وعصرهما متقارب، وصنف الداني أطراف "**الموطأ**".

... ثم جمع أبو الفضل بن طاهر أطراف "**السنن**"، وهي لأبي داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه، وأضافهما إلى أطراف "**الصحيحين**". ثم تتبع الحافظ أبو القاسم بن عساكر أوهامه في ذلك، وأفرد أطراف الأربعة.

... ثم جمع الستة أيضا، المحدث قطب الدين القسطلاني، ثم الحافظ أبو الحجاج المزي، وقد كثر النفع به.اهـ بواسطة "**دروس مختصرة**" (ص ١٣).

وصنفت على هذا المنوال كتب ذكر منها جملة شيخنا في المصدر المذكور.

الكتب المصنفة على مسانيد الصحابة رضي الله عنهم:

إذا لم يجد الباحث الحديث المطلوب في الكتب المشار إليها سابقا رجع إلى المصنفات على مسانيد الصحابة، قال الشيخ مقبل رحمه الله تعالى بعد ما تقدم: أو ترجع -إذا لم تجده في "**تحفة الأشراف**"- إلى المسانيد كـ"**مسند الإمام أحمد**"، و"**مسند البزار**"، و"**مسند الحميدي**"، إلى غير ذلك من كتب المسانيد.اهـ.

الصبر في استخراج الحديث بهذه الطريقة وفائدتها:

ومما يلاحظه الباحث أحيانا في استخراجه الحديث المطلوب بهذه الطريق استغراقها لوقت كثير! وذلك حين تكثر الأحاديث في مسند ذاك الصحابي، فيستغرق نظر الباحث في كل أحاديث المسند حتى يجد بغيته وقتا كثيرا...

ومما يوضح هذه الحقيقة، ويجليها، ما شهد به العلامة الألباني عن نفسه؛ إذ يقول في "**سلسلة الهدى والنور**" (شريط ٩٦): مسند أبي هريرة في كتاب الإمام أحمد نحو ثلاثمائة صحيفة، أو أكثر. وأنا أعرف من نفسي أني مرارا أقرأ ثلاثمائة صحيفة من أجل تحصيل حديث واحد، هذا مرارا وتكرارا.

هناك أمثلة... مسند ابن عمر، ومسند ابن عمرو، وإلى آخره.

هذا الفهرس "**مفتاح كنوز السنة**" وضعه على الأبواب والمعاني الفقهية، مثلا التأمين في الصلاة، عنوان التأمين في الصلاة، يقول لك: خ، ك، باب كذا، ميم كاف كذا، رقم كذا، هذه نسختهم. وهكذا بعدد الكتب كلها، منها أحمد، جيم كذا، صفحة كذا، جيم كذا، صفحة كذا.

لو أنا أريد تحصيل الخلاصة هذه أحتاج ساعات، إذا ما قلت: «أيام»... فعلا يوفر جهود جبارة وأوقات كثيرة وكثيرة جدا.اهـ المراد.

ولكن البحث في الفهارس وما وضع على منوالها، وإن وفر على الباحث وقتا من جهة، إلا أن سرعة العثور على المطلوب تفوت عليه من جهة أخرى الاطلاع على فوائد جليلة كان يستفيدها لو بحث بطريق الصحابي. ومن ثم يقول الشيخ مقبل رحمه الله تعالى كما في "**فتاواه الحديثية**" (٢/ ٣٦٦): ما تشتغل بهذه الفهارس وهذه المعجمات إلا عند أن تكون مستعجلا. وإلا فربما تجد من الفوائد أكثر وأحسن من الفوائد التي تبحثها.اهـ.

ويوضح المعنى المراد ما قاله رحمه الله في "**المقترح**" (ص ١٩٢): أنا أنصح كل أخ بالبحث قبل أن يرجع إلى كتب الفهارس. فرب مسألة تبحث عنها، أو رب مسألة تعثر عليها، أحسن من المسألة التى تبحث عنها. وربما تبحث عن حديث ضعيف، فتجد في المسألة آية قرآنية قد استدل بها العلماء على ذلك الحكم، أو تجد حديثا صحيحا في "**صحيح البخاري**"، أو تجد شاهدا لذلك الحديث الذي تبحث عنه، إلى غير ذلك.

فمن استطاع أن يبحث في كتب علمائنا المتقدمين فليفعل، ومن لا فلا بأس أن يرجع إلى كتب الفهارس، وقد اهتم بها في هذا العصر.اهـ المراد.

استخراج الحديث بالبحث عن طرفه

إذا عرف الباحث الطرف الأول للحديث المطلوب أمكنه استخراجه في وقت قريب بإذن الله. وتقدم من كلام الإمام الألباني رحمه الله في هذا المعنى: «لاسيما في هذه السنوات الأخيرة التي كثرت فيها الفهارس المتنوعة، الميسرة لاستخراج الأحاديث وعزوها إلى مصادرها من كتب السنة المطهرة».

إذا كان طرف الحديث مقتطعا من أثنائه:

قال العلامة بكر أبو زيد رحمه الله في "**التأصيل**" (ص ١٤٧): وقد يكون ما تظنه طرفا لفظا في حديث له سباق ولحاق، فلا تجده في الأطراف مع أنه في "**الصحيحين**"، أو أحدهما.

ومثاله مما اشتهر، وهو لفظ من حديث: «**صلوا كما رأيتموني أصلي**». فهذا اللفظ النبوي الشريف ضمن قصة أخرجه الستة في كتبهم، فلا تكاد تراه في حرف الصاد من الأطراف معزوا إلى "**الصحيحين**".اهـ المراد.

واستخراج الحديث المطلوب حينئذ بالبحث عن المعنى، ويأتي توضيحه.

استخراج الحديث بالبحث عن معناه

٥ "المعجم المفهرس" وما في بابه:

قال الشيخ مقبل رحمه الله تعالى في "**المقترح**" (ص ١٨٠-١٨١): لو ذكرت حديثا ولم تعرف صحابيه، ولم تعرف إلا معناه، فينبغي أن ترجع إلى "**المعجم المفهرس**"، فهو يتكلم عن المعاني، ويرشد.

لكن لا ينبغي أن تقتصر على "**المعجم المفهرس**". بل هناك كتب لم تذكر في "**المعجم المفهرس**"، من الأمثلة على هذا "**مسند الحميدي**" ومعاجم الطبراني الثلاثة.اهـ المراد.

٥ الكتب الأمهات وغيرها مما يلتحق بها من المراجع:

ويوسع على الباحث المصادر لاستخراج الحديث المطلوب من مظانه ما قاله الشيخ مقبل رحمه الله تعالى في المصدر السابق (ص ١٧٧): شيء آخر، ترجع إلى معاني الحديث فإن كان الحديث يتعلق بالطلاق رجعت إلى كتب الطلاق من "**صحيح البخاري**"، ومن "**صحيح مسلم**"، ومن "**سنن أبي داود**"، ومن "**جامع الترمذي**"، ومن "**سنن النسائي**"، ومن "**سنن ابن ماجه**"، إلى غير ذلك، وهكذا "**سنن البيهقي**".اهـ.

وقال رحمه الله تعالى في "**المقترح**" (ص ١٨٣): فرب حديث يتعلق بالعقيدة وأنت تريد أن تخرجه، وما وجدته في "**السنن**" ولا في "**صحيح البخاري**"، أنصحك أن ترجع إلى كتب العقيدة مثل "**الأسماء والصفات**" للبيهقي، و"**كتاب التوحيد**" لابن خزيمة، و"**الرد على الجهمية**" لعثمان الدارمي، و"**الرد على الجهمية**" لابن منده.اهـ المراد.

٥ـ الكتب التي تذكر فيها الأحاديث بدون أسانيدها:

وقد يستخرج الطالب الحديث بالبحث في كتب لا تذكر فيها الأحاديث بأسانيدها؛ إذ قد يستفيد بهذا الدلالة على المخرجين لذلك الحديث بإسناده.

قال العلامة بكر أبو زيد في "**التأصيل**" (ص ١٤٦): فإذا كان المطلوب حديثا في الصلاة بحث عنه في أبوابها من الجوامع الفقهية مثل "**المنتقى**" للمجد ابن تيمية رحمه الله تعالى و"**بلوغ المرام**" لابن حجر رحمه الله تعالى، أو في شروحها. وهكذا مما يكون مظنة له، حتى يصل إلى مصادره المسندة له على الأبواب، أو المسانيد.اهـ.

وقال الشيخ مقبل عقب كلامه المتقدم: إذا كان الحديث يتعلق بالترغيب والترهيب ترجع إلى "**الترغيب والترهيب**" للمنذري؛ ليدلك على مخرجه، لأن "**الترغيب والترهيب**" ليس كافيا. إذا كان الحديث يتعلق بالطب ترجع إلى كتب الطب التي ألفت في هذا ككتاب "**الطب**" للحافظ ابن القيم، وكتاب "**الطب**" للحافظ الذهبي، وكتاب "**الطب**" لأبي نعيم.اهـ المراد.

٥- كتب التفسير:

قال الشيخ مقبل كما في "**فتاواه الحديثية**" (٢/ ٣٧٥): من المراجع المهمة "**تفسير ابن كثير**"، رب حديث أكون قد حكمت عليه بالصحة، وأرجع إلى "**تفسير ابن كثير**"، وأجد أنه يقول بعد جمع طرقه: الصحيح أنه موقوف.

كيف ترجع إلى "**تفسير ابن كثير**" وليس هو مرتبا على الأسانيد ولا على الأبواب؟ تنظر المناسبة لهذا الموضع؛ فإنه يعتبر ذخيرة كبرى.اهـ.

ومن الأمثلة لذلك حديث **أنس** رضي الله عنه، أن النبي ﷺ دخل على شاب وهو في الموت، فقال: «**كيف تجدك؟**». قال: والله يا رسول الله! إني أرجو الله، وإني أخاف ذنوبي. فقال رسول الله ﷺ: «**لا يجتمعان في قلب عبد في مثل هذا الموطن إلا أعطاه الله ما يرجو، وآمنه مما يخاف**»، فاستفدت بالرجوع إلى "**تفسير ابن كثير**" (٤/ ٦٢) متابعة.

وذلك أنه أفاد متابعة لهذا الحديث بسندها من مصدر لم يكن لدي؛ حيث قال أثناء كلامه على قول الله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ﴾ الآية [الزمر: ٩]: قال الإمام عبد بن حميد في "**مسنده**": حدثنا يحيى بن عبد الحميد، ثنا جعفر بن سليمان، ثنا ثابت، عن **أنس** رضي الله عنه، قال: دخل رسول الله ﷺ على رجل -فذكر الحديث-.اهـ.

وكذلك يستفيد الباحث من كتب التفسير الأخرى؛ إذ قد يجد في بعضها من المتابعات والشواهد الخير الكثير.

كتب التخريج:

وهكذا يستعين الباحث في استخراج الحديث بالبحث عن معناه في كتب التخريج المرتبة على الأبواب الفقهية.

قال الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله في "**التأصيل**" (ص ١٥٢): على أن كتب التخريج قد قصرت لنا هذه المسافة. فإذا أردت حديثا فارجع إلى بابه من كتب التخريج؛ فإنه يجمع لك أكبر قدر ممكن ممن أخرجه. ثم ترى المصادر يجر بعضها بعضا.اهـ المراد.

قال الشيخ مقبل كما في "**فتاواه الحديثية**" (٢/ ٣٧٢-٣٧٣):... بقي التخاريج، فكتب علمائنا -جزاهم الله خيرا- تساعد، مثل "**نصب الراية**"، ومثل "**التلخيص الحبير**"، ومثل "**نيل الأوطار**"، ومثل "**سبل السلام**"، وتخاريج المعاصرين أيضا، تنفع.اهـ.

كتب شروحات الأحاديث:

ومما يوسع على الباحث المصادر لاستخراج الحديث أيضا، الرجوع إلى الكتب التي شرح فيها الحديث المطلوب، أو شرح فيها ما ورد في معناه.

ومثال ذلك حديث **معاوية** رضي الله عنه، أنه قال: قال النبي ﷺ: «**التمسوا ليلة القدر آخر ليلة من رمضان**»، فإذا رجع الباحث إلى "**فتح الباري**" وجد في كتاب فضل ليلة القدر باب تحري ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر. فإذا تصفح ما قاله الحافظ في ما ورد في هذا الباب، وجد شرحه لقول الإمام

البخاري: «تابعه عبد الوهاب، عن أيوب، وعن خالد، عن عكرمة، عن **ابن عباس** رضي الله عنهما: «**التمسوا في أربع وعشرين**»، يعني ليلة القدر»، وذلك ما قال فيه الحافظ (٤/ ٣٣٢): وأخرجه محمد بن نصر في "**قيام رمضان**" عن إسحاق بن راهويه عن عبد الوهاب مثله، وزاد في أخره: «**أو آخر ليلة**».اهـ.

وحديث ابن عباس وإن كان مخالفا للحديث المطلوب، إلا أن الباحث يستفيد من قول الحافظ ما ينبهه على إمكان وجود بغيته في الكتاب المذكور. فإذا رجع إلى اختصار العلامة أحمد بن علي المقريزي لكتاب "**قيام رمضان**"، وجد الإمام محمد بن نصر المروزي قد أخرج الحديث المطلوب، والحمد لله.

٥ البحث عن الطرف المقتطع من أثناء الحديث:

قال الشيخ مقبل في "**المقترح**" (ص ١٨٤-١٨٥): ربما يستدل المستدل بجملة من الحديث وأنت تريد أن تستخرج هذا الحديث فتذهب، وتبحث في كتب الفهارس في كتب الحديث، وتتعب نفسك فلا تجد الحديث. فإذا ذهبت تبحث في أوائل الحديث في كتاب مثل "**معجم الطبراني**" فأحاديثه ليست موجودة في "**المعجم المفهرس**"، وليست موجودة في "**تحفة الأشراف**"...

فكيف تعمل؟ ترجع إلى كتب الفقه إن كان يتعلق بالفقه، وهكذا سائر الفنون في الحديث.اهـ.

استخراج الحديث بالبحث عن غريبه

قال العلامة بكر أبو زيد في "**التأصيل**" (ص ١٤٩): استخراج الحديث بمعرفة لفظ منه، وبخاصة اللفظ الغريب، أو قليل الاستعمال.

فطريق هذا البحث عنه في المعاجم المفهرسة لألفاظ الحديث النبوي.

وهي على نوعين:

فهارس لمجموعة من كتب السنة.

فهارس لواحد منها.

وطريق هذا أيضا، البحث في كتب غريب الحديث، بل في مطولات كتب اللغة.اهـ المراد.

المعاجم المفهرسة:

من أشهر هذه المعاجم "**المعجم المفهرس**"، وقد تقدم ذكره في استخراج الحديث بالنظر إلى معناه. لكن لا ينحصر البحث فيه على هذا، لما قاله شيخنا حفظه الله في "**دروس مختصرة**" (ص ٢٦) أثناء كلامه على هذا المصدر: رتب الكتاب على الألفاظ الغريبة في الحديث على حسب الحروف.

مثال حديث: «**إذا دبغ الإهاب فقد طهر**»، تجده تحت الهمزة، ثم الهاء.

تستفيد منه إذا كنت لا تذكر لفظ الحديث، ولا تذكر منه إلا لفظة غريبة، فتجده في هذا الكتاب معزوا إلى مصادره.اهـ المراد.

ثم نبه حفظه الله بما قال فيه: إذا كان في الكلمة حرف علة تحتاج إلى رده إلى أصله، مثال كلمة «هامة» أصلها «هوم»، فتجدها تحت الهاء، ثم الواو.اهـ.

ومن هذه المعاجم ما يوجد في آخر بعض الطبعات الجيدة لبعض الكتب الكبيرة من الفهارس للألفاظ الواردة في الأحاديث التي فيها.

ومن ذلك الفهرس في آخر طبعة دار التأصيل لـ"**سنن النسائي الكبرى**" والذي في آخر طبعة دار الرشد لـ"**مسند أبي يعلى**".

٥ كتب غريب الحديث:

ومما يستعين به الباحث على استخراجه للحديث بهذه الطريق البحث في كتب غريب الحديث التي اعتنت الدور بعزو الأحاديث فيها إلى مصادرها.

ومن ذلك ما استفدته أثناء المراجعة لشرح بحرق على "**لامية الأفعال**"؛ إذ كنت أرجع لفهم المواد الغريبة إلى "**النهاية**"، فأجد اللفظ واردا في بعض الأحديث، وأجد في التحقيق عزوها إلى بعض مصادرها.

ومن الفوائد العزيزة التي يستفيدها الباحث في بعض كتب الغريب ما يخرجه مصنفوها فيها من الأحاديث المشتملة على لفظة غريبة، وربما لا يظفر الباحث بإسناد ذلك الحديث في مصدر آخر.

ومن أمثلة ذلك الحديث المرفوع: «**لا صفر، ولا غول، ولكن السعالي**».

قال محقق دار إحياء التراث العربي لـ"**تيسير العزيز الحميد**" (ص ٣٢٦) الحاشية (١): لم أقف عليه مرفوعا.اهـ.

ووفق الله الشيخ محمد بن حزام لهذا؛ فقال في تحقيقه على "**فتح المجيد**" (ص ٤٨٤) الحاشية (٦): ضعيف، أخرجه الخطابي في "**غريب الحديث**" (١/ ٤٦٣) من طريق الحسن بن محمد مرسلا.اهـ.

مجهولات كتب اللغة:

قال الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله في "**التأصيل**" (ص ١٤٩): مثل "**لسان العرب**" لابن منظور، و"**تاج العروس**" للزبيدي؛ فإنه رحمه الله تعالى جمع بين علمي الحديث واللغة، ولهذا فإنه ينجد في مواطن كثيرة.

مثاله حديث: «**خير الناس القبيون**»، تبحث عنه في مادة قبب من "**تاج العروس**" (٣/ ٥١٣)، تراه يقول: «وفي الحديث الذي لا طرف له: «**خير الناس القبيون**»»، فهذا لو وقع لك فربما فات زمن غير يسير لم تجده في كتب الأطراف وغيرها. فانظر كيف أسعف بما يفيد أن هذا حديث لا أصل له.اهـ المراد.

استخراج الحديث بطرق عدة

قال العلامة بكر أبو زيد في "**التأصيل**" (ص ١٥٢): فأي طريق يقع لك منها في حديث تريد استخراجه فافزع إليه تظفر بمطلوبك، إن شاء الله تعالى.

هذا الكشف عن الحديث ابتداءا، والمستوعب هو الذي يدير الحديث الواحد الذي بين يديه على جميع طرق استخراج الحديث؛ ليبلغ غاية في العزو، والتخريج، والوقوف على ألفاظ الحديث، وتصحيح الأغاليط، وإرواء الغليل بالتخريج.اهـ.

الخلل المحتمل في اقتصار الباحث على بعض طرق الاستخراج:

ويتفطن الباحث للخلل المحتمل في حكمه على الحديث بسبب اقتصاره في البحث على بعض طرق استخراج الحديث دون استخراجه بطرق أخرى.

ولنذكر مثالا على ذلك يقرب المعنى المراد إلى الأفهام، ويكون نموذجا لما عداه. وذلك كأن يقتصر الباحث في استخراج الحديث المطلوب على البحث عن الطرف؛ فإن اقتصاره على ذلك لا ينتجه إلا طرق الحديث الواردة بلفظ ذلك الطرف، فتفوته طرق الحديث الواردة بمعناه دون لفظ الطرف المذكور، مع أنه قد يكون في الطرق الفائتة ما يؤثر في الحكم على الحديث سلبا وإيجابا!

ومن الأمثلة لذلك حديث **أبي سعيد الخدري** رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «**إذا أتى أحدكم على راع فليناد: يا راعي الإبل! ثلاثا. فإن أجابه، وإلا فليحلب، فليشرب، ولا يحملن. وإذا أتى أحدكم على حائط بستان فليناد ثلاثا: يا صاحب الحائط! فإن أجابه، وإلا فليأكل، ولا يحمل**».

فإذا بحث الطالب عن لفظ الطرف الأول من الحديث -يعني إلى قوله: «**ولا يحملن**»- وجده مخرجا عند ابن حبان (٥٣١٤)، وأبي يعلى (١٢٤٤)، والبيهقي (١٩٦٨٧)، من طريق يزيد بن هارون، أنا الجريري، عن أبي نضرة، عن **أبي سعيد الخدري** رضي الله عنه به.

وإذا نظر الباحث في السند المذكور حكم عليه بالضعف على ما يقتضيه قول البيهقي رحمه الله تعالى عقب إخراجه: تفرد به سعيد بن إياس الجريري، وهو من الثقات إلا أنه اختلط في آخر عمره. وسماع يزيد بن هارون عنه بعد اختلاطه.اهـ المراد.

ويقتضي الاقتصار في استخراج الحديث بالبحث عن طرفه الاقتصار على الطريق المتقدمة، مما يؤدي إلى الحكم على الحديث بالضعف.

ولكن إذا وسع الطالب بحثه إلى ما ورد في معناه وجد معنى طرفه الأول مخرجا كذلك عند أبي داود (٢٦١٩)، ومن طريقه البيهقي (١٩٦٨٦)، وعند الترمذي (١٢٩٦) والبزار (٤٥٥١)، من طريق عبد الأعلى، عن سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن **سمرة بن جندب** رضي الله عنه، أن النبي ﷺ، قال: «**إذا أتى أحدكم على ماشية، فإن كان فيها صاحبها فليستأذنه، فإن أذن له**

فليحتلب، وليشرب. وإن لم يكن فيها فليصوت ثلاثا. فإن أجابه فليستأذنه. وإلا فليحتلب، وليشرب، ولا يحمل».

فيرتقي بهذا الحديث الطرف الأول من الحديث المتقدم من الضعف إلى الحسن لغيره! قال الحافظ ابن القيم رحمه الله في "**تهذيب السنن**" (٢/ ٢٢٣) في سياق كلامه على الحديثين بعد نقله لكلام البيهقي المتقدم: وأعل حديث سمرة بالاختلاف في سماع الحسن منه. وهاتان العلتان، بعد صحتهما، لا تخرج الحديثين عن درجة الحسن المحتج به في الأحكام عند جمهور الأمة.اهـ.

العمل عند عدم العثور على الحديث

وتارة يبذل الباحث جهوده في استخراج الحديث، لكن لا يعثر عليه، أو لا يوفق لذلك. والعمل حينئذ بما قال فيه الشيخ مقبل رحمه الله كما في "**فتاواه الحديثية**" (٢/ ٣٦٢): فإذا لم تر الحديث فأنت ما توقف بحثك من أجل أنك ما رأيت الحديث، أو من أجل أنك ما رأيت ترجمة الراوي...

فكيف تعمل؟ تترك بياضا كما كان علماؤنا الأولون يتركون بياضا، فابن أبي حاتم في كتابه "**الجرح والتعديل**" ربما يترك بياضا.

حتى تنتهي من البحث، وتراجع. فإن وجدته، وإلا قلت: «لم أجده» كما يقول الحافظ العراقي في "**تخريج الإحياء**"، وكما يقول الحافظ الهيثمي في كتابه "**مجمع الزوائد**"، يقول: «في سنده فلان ابن فلان، ولم أجده»، أو: «لم أجد له ترجمة»، والحافظ أيضا، في "**تخريج الكشاف**" ربما يقول: «الحديث لم أجده»؛ لأن الزمخشري يعتبر حاطب ليل، وكذا الغزالي يعتبر حاطب ليل.

الرجوع للمصادر الأصول وفوائده

تقدم مما يعين الباحث على استخراجه للحديث المطلوب البحث في كتب تذكر فيها الأحاديث محذوفة الأسانيد عزي فيها تلك الأحاديث إلى مخرجيها بأسانيدها. فلا يسع الباحث حينئذ إلا الرجوع إلى تلك المصادر الأصول لما يستفيده من ذلك من الأمور المهمة في البحث. ومن ذلك ما يلي...

١- الاطلاع على سند الحديث:

وأهم ما يستفيده الباحث برجوعه إلى المصادر الأصول اطلاعه على سند الحديث، ثم الحكم عليه بما يستحقه.

وفي بيان أهمية هذه الفائدة ما أخرجه الإمام مسلم في مقدمة "**صحيحه**" بإسناد صحيح؛ إذ قال: حدثني محمد بن عبد الله بن قهزاذ من أهل مرو، قال: سمعت عبدان بن عثمان، يقول: سمعت عبد الله بن المبارك، يقول: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء.اهـ.

ولذا قال الشيخ مقبل في ما سبق نقله: «ترجع إلى "**الترغيب والترهيب**" للمنذري؛ ليدلك على مخرجه، لأن "**الترغيب والترهيب**" ليس كافيا».

وفي معناه ما تقدم أيضا من قوله رحمه الله تعالى: «اطلعت على أحاديث في "**كنز العمال**"، وفي "**مجمع الزوائد**"، و"**المطالب العالية**"، تعزى إلى مصادر ليست في متناولي، فتركتها، ولم تطمئن النفس إلى نقلها بدون أسانيد».

الاطلاع على صحابي الحديث:

ومما يستفاد بالرجوع إلى المصادر الأصول معرفة صحابي الحديث. وإلا ربما وقع الباحث في ما قاله الشيخ مقبل كما في "**فتاواه الحديثية**" (٢/ ٣٠٢-٣٠٣): ربما ينقل من "**المعجم المفهرس**"، ولا يرجع إلى الأصول! و"**المعجم المفهرس**" يتكلم على المعاني، فربما يكون الحديث من حديث أبي موسى، ومن حديث جابر، ومن حديث عبد الله بن عمرو، ومن حديث عبد الله بن عمر، وتقول [في] الحديث الذي بين يديك: «رواه البخاري في موضع كذا ومسلم في موضع كذا»، تعزو إلى الكتب ما ليس فيها!اهـ المراد.

الاطلاع على طرق أخرى للحديث:

لا يخفى ما يستنتجه الباحث باستخراجه للحديث من كثرة الطرق. لكن في بعض الأحيان قد يستفيد بالرجوع إلى المصادر الأصول طريقا لم تذكر في المراجع التي استعان بها في الاستخراج.

ويوضح المراد ما قاله العلامة الألباني رحمه الله تعالى كما في "**الروض الداني**" (ص ٤٥-٤٦):... ومن الغرائب أن هذه الطريق مع صحتها أغفلها كل من خرج الحديث من المتأخرين كالزيلعي، وابن حجر، وغيرهما ممن ليس مختصا

في التخريج. بل أغفله أيضا، الحافظ الهيثمي، فلم يورده في "**مجمع الزوائد**" مع أنه على شرطه! وهذا كله مصداق قول القائل: «كم ترك الأول للآخر».

وهو دليل واضح على أهمية الرجوع إلى الأمهات عند إرادة التحقيق في حديث ما؛ فإنه سيجد فيها ما يجعل بحثه أقرب ما يكون نضجا وصوابا، والله تعالى هو الموفق.اهـ.

والذي يظهر لي الأليق بالإغفال المذكور ندرته! لاسيما ما يتعلق بتخريج الحفاظ، وذلك لما من الله عليهم من سعة الحفظ والاطلاع، الله أعلم.

توفير الوقت:

وقد يظفر الباحث أثناء الاستخراج بمصدر خرج فيه الحديث المطلوب بسند طويل. فإذا نظر فيه وجد في أثنائه من رجاله مصنِّفًا معروفا، يغلب على ظنه أنه يجد ذلك الحديث بعينه في بعض مصنفاته، فيستفيد منه تخفيف عدد من يبحث عنهم من رجال الإسناد، ويستفيد منه كذلك ما قاله الشيخ مقبل كما في "**فتاواه الحديثية**" (٢/ ٣٧٣): كتب المتقدمين توفر عليك وقتا.اهـ.

ومن الأمثلة لذلك ما أخرجه ابن العديم في "**بغية الطلب**" (٤/ ٨٦)؛ حيث قال: أخبرنا أبو محمد عبد البر بن أبي العلاء الحافظ في كتابه، قال: أنا أبو المحاسن نصر بن المظفر البرمكي، قال: أنا أبو القاسم الإسماعيلي، قال: أنا أبو القاسم السهمي، قال: أنا أبو أحمد بن عدي الحافظ، قال: أنا الفضل -هو ابن الحباب-، قال: ثنا مسدد، قال: ثنا أبو عوانة، عن عثمان بن المغيرة الثقفي،

(ح) قال: وأنا الفضل، قال: ثنا إبراهيم بن بشار الرمادي، قال: ثنا سفيان، عن مسعر، عن عثمان بن المغيرة، عن علي بن ربيعة، عن أسماء بن الحكم الفزاري، عن علي، قال: كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثا ينفعني الله بما شاء أن ينفعني، حتى حدثني أبو بكر. وكان إذا حدثني عن النبي ﷺ بعض أصحابه استحلفته، فإذا حلف صدقته، **وإنه نبئ أبو بكر** رضي الله عنه -وصدق أبو بكر-، عن النبي ﷺ، أنه قال: «**ما من عبد يذنب ذنبا، ثم يتوضأ، ويصلي ركعتين، ثم يستغفر الله لذلك الذنب إلا غفر الله له**».

فقوله في سلسلة رجال الإسناد: «أخبرنا أبو أحمد بن عدي الحافظ» مما ينبغي للباحث تفطنه له؛ إذ ينبئه باحتمال وجود الحديث في كتابه "**الكامل**".

وفعلا إذا رجع إلى هذا المصدر وجده مخرجا برقم (٢٧٤٤) و(٢٧٤٥)، فيتخلص بهذا عن البحث عن سلسلة الرجال بين شيخ ابن العديم وشيخ ابن عدي، وعددهم خمسة!

وقد يمر بالباحث من هذا النمط شيء كثير، مما يفيده رجوعه إلى المصادر الأصول للحديث توفير وقت كثير وكثير جدا!!

ويضاف إلى هذا ما يستفاد بطلب علو الإسناد من الخير العظيم؛ إذ ذلك من السنة، كما بينه الحافظ السخاوي في "**فتح المغيث**" (٣/ ٣٤٦-٣٤٩).

إذا عزي الحديث لمصدر ولم يظفر به فيه

ومن التنبيه المتعين عقب ما تقدم ذكره ما قد يجد الباحث أثناء اسخراجه للحديث المطلوب من عزو الحفاظ والأئمة له لمصدر من المصادر الأصول، فيرجع الباحث إلى هذا المصدر وأحيانا لا يجد الحديث فيه!

والأدب المتعين على الباحث حينئذ التأني في جزمه بعدم وجود الحديث في ذلك المصدر لما أفاده شيخ الإسلام في "**الاقتضاء**"؛ حيث قال في مناسبة أخرى: فإن أكثر الجهل إنما يقع في النفي الذي هو الجحود والتكذيب، لا في الإثبات؛ لأن إحاطة الإنسان بما يثبته أيسر من إحاطته بما ينفيه.اهـ.

فقد يكون لمصدر واحد عدة روايات وقد وقع عزو الحديث لرواية منها غير الرواية عند الباحث، فينفي وجود الحديث في هذا المصدر باعتبار روايته وهو واهم في هذا النفي!

قال العلامة بكر أبو زيد رحمه الله تعالى في "**التعالم**" (ص ٥٥):... ذلك أن كتب السنة المشرفة في بعض نسخها اختلاف لاختلاف رواتها. فقد يكون الخلاف في باب بأكمله، أو في حديث، أو في لفظ منه، وهكذا، كما في روايات "**الموطأ**" -ومجموع رواياته نحو من العشرين، تجد الحديث عنها مبسوطا في مقدمة "**أوجز المسالك**" (ص ٤٩-٥٩)- وروايات "**البخاري**".

وقد حرر الخلاف أيما تحرير شيخ هذه الصناعة وإمام الجماعة الحافظ ابن حجر رحمه الله في "**فتح الباري**" ومقدمته "**هدي الساري**"، وإن كانت رواية ابن سعادة عن صهره الصدفي قد فاتته. ولهذا فإن القسطلاني في شرحه "**إرشاد الساري**" قد امتاز بأنه وضع شرحه على نسخة اليونيني المتوفي سنة ٧٠١ هـ رحمه الله، والتي قابلها على عدة نسخ، وبين الفروق بينها.

وقد ألف جمال الدين يوسف بن عبد الهادي المتوفي سنة ٩٠٩ هـ رحمه الله كتابا في اختلاف روايات "**البخاري**"...

وهكذا القول في بقية كتب السنن، وقد بين رواتها ابن نقطة المتوفى سنة ٦٢٩ هـ رحمه الله.اهـ المراد.

ثم قال في التمثيل لهذا: وقد وقع أقوام في أغاليط نتجت من غفلتهم عن هذا، فمثلا يعزو إمام مطلع الحديث إلى "**سنن أبي داود**"، رواية ابن داسة، فيأتي محقق معاصر، فيرجع إلى "**سنن أبي داود**" المطبوعة، وهي من رواية اللؤلئي، فيقيد سطور التوهيم حينما لا يجد الحديث فيها وهو الواهم.اهـ.

وفي الباب ما قاله الإمام ابن خير رحمه الله تعالى في "**فهرسته**" (١/ ١٣٤) أثناء كلامه على "**سنن النسائي الكبرى**": كان سماع محمد بن قاسم وأبي بكر ابن الأحمر واحدا، غير أن في نسخة محمد بن قاسم كتاب فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه وخصائصه وكتاب الاستعاذة، وليسا عند ابن الأحمر.اهـ.

على اختلاف في ثبوت كتاب الخصائص في رواية ابن الأحمر مبسوط في مقدمة تحقيق دار التأصيل لـ"**سنن النسائي الكبرى**" (١/ ١٢٧-١٣٠).

ولكن إذا تحرى الباحث، وبذل وسعه، فترجح لديه عدم وجود الحديث في المصدر المعزو إليه، نبه على ما أوصله إليه اجتهاده بعدم اطلاعه هو على الحديث فيه، ويكون ذلك منه في غاية من الأدب مع من عزاه إليه!

ومما ينبغي للباحث التفطن له أيضا، في هذا الباب ما يحصل من اختلاف في رفع بعض الأحاديث ووقفها، أو نحو ذلك، بحسب اختلاف الروايات للمصدر الواحد.

ومن الأمثلة لذلك ما قاله الحافظ المزي رحمه الله تعالى في "**تحفة الأشراف**" (٦/ ٨) في سياق كلامه على حديث في "**سنن أبي داود**":... هذا الحديث في رواية ابن العبد واللؤلئي موقوف، وفي رواية ابن داسة، وابن الأعرابي، وغير واحد، مرفوع.اهـ المراد.

أمور يراعيها الباحث

ومن الآداب التي يراعيها الباحث بعد ظفره بمصادر الحديث المطلوب ترتيبه لهذه المصادر على ما سيأتي وصفه، إن شاء الله.

لكن أحببت قبل ذلك أن أقيد هنا جملة من الأمور التي يراعيها الباحث؛ ليجعلها نصب عينيه في أوائل البحث وأثنائه.

والسبب في اختياري لإثبات هذه الأمور هنا، مع ما حصل لي من التردد في ذلك بين هذا الموضع وبين آخر الكتاب، إنما هو لعدم ظهور مناسبة معينة لها، أو لكثير منها، لما يأتي ذكره من المسائل في أثناء الكتاب.

فصار جمعها ههنا كالمصطلحات بمنزلة المقدمة للبحث، ومنهاج يسير عليه الباحث، وخطة تنظم سلوكه في البحث، ومنار تنير طريقه في ما يفعله ويذر.

الحكم على الحديث

حكام الأئمة المتقدمين:

ومما يتحراه الباحث في المواضع التي يراها مناسبة أثناء كتابة البحث نقله لأحكام الأئمة المتقدمين على الحديث المطلوب. وسبب ذلك ما قاله شيخنا في "**دروس مختصرة**" (ص ٧٦): مما يقوي بحثك أن تحيل إلى من سبقك من العلماء في التصحيح والتضعيف. والألباني رحمه الله يفعله مع تمكنه، وجلالته، وإمامته.اهـ.

وتقدم تصريحه رحمه الله بذلك في ما يتعلق بحكمه على الحديث الضعيف.

والسر في تقوية البحث بذلك ما يستفاد مما قاله الشيخ مقبل رحمه الله تعالى في "**الشفاعة**" (ص ٢٧):... الناس يطمئنون إلى تصحيح المتقدمين لعلمهم أنهم أوسع علما من المتأخرين.اهـ.

وليس في ما تقدم ما يحث الباحث على التقليد، وإنما ينقل أحكام الأئمة مقرا لها إذا رأى ذلك عن اجتهاد، وإلا تعقبها بما يدين الله به مما يراه الصواب في الحكم على الحديث. وفي هذا المعنى ما قاله الشيخ مقبل قبل ما تقدم نقله: قاعدتي في الحكم على الحديث أنني أبحث في كتب المحدثين، فإن وجدت

حكما لمحدث نقلته. ثم نظرت في رجال السند، فإن ظهر لي خلاف ذلك الحكم من تصحيح، أو تضعيف، عقبت به على حكمه، وإلا أقررته كما هو.

وأعتقد أن هذه الطريقة أسلم، فقد يظن الباحث أن السند صحيح، ويكون قد اطلع العلماء على علة فيه. وقد يصححه متساهل، فيتناقله من بعده معتمدين على تصحيحه. من أجل هذا ألزمت نفسي بالجمع بين البحث عما قاله العلماء والنظر في السند.اهـ.

حكم الباحث:

أفاد شيخنا محمد بن حزام حفظه الله في "**دروس مختصرة**" (ص ٨) بما قال فيه: يستحسن ذكر خلاصة الحكم على الحديث في بداية التخريج.اهـ.

وقال الإمام الألباني في "**صحيح موارد الظمآن**" (١/ ٩٠) في بيان وجه هذا الاستحسان: مع تقديم خلاصة موجزة عن تلك الأسانيد من صحة، أو ضعف؛ لأنها هي الغاية من الأسانيد ودراستها، وأنفع لعامة القراء من طبع كتب السنة بأسانيدها فقط دون تبيان مراتبها.اهـ المراد بواسطة "**صحيح الموطإ**" (ص ٢١) للشيخ سليم الهلالي.

ولا يخفى توقف الإتيان بخلاصة الحكم على الحديث على إنهاء البحث، فالمتعين ترك فراغ قبل ذكر مخرجيه لكتابة هذه الخلاصة. قال العلامة الألباني رحمه الله في "**الإرواء**" (١/ ١١): قد جريت في هذا التخريج كغيره على بيان مرتبة كل حديث في أول السطر، ثم أتبع ذلك بذكر من خرجه.اهـ المراد.

٥- التأني قبل إصدار الحكم:

قال العلامة الألباني في تحقيقه لـ"**رفع الأستار**" (ص ٥٠-٥١):... وأنا حين أذكر بهذا الواجب أعلم -والأسف يملأ قلبي- أنه لا يستطيع القيامة به إلا القليل جدا من العلماء المستقلين، لانصراف الجماهير منهم عن دراسة أصول الحديث، وتراجم رواته، وتاريخهم... الأمر الذي لابد منه لكل من يريد التمكن من تمييز الحديث الصحيح من الضعيف بنفسه، مع التوسع في تتبع طرق الحديث وشواهده من مختلف المصادر الحديثية، المطبوعة منها والمخطوطة، مقرونا بالصبر، والأناة، وعدم الاستعجال، في إصدار الأحكام كما يفعل بعض الناشئة اليوم.اهـ.

وفي هذا الصدد في ما يتعلق بالحكم على الحديث بالضعف وما يلتحق به ما قاله الشيخ مقبل في "**أحاديث معلة**" (ص ٢٥-٢٦): فعلى هذا لا يجوز لطالب العلم أن يحكم على الحديث بالضعف بمجرد أن يراه في كتب العلل. فربما يكون صحيحا من طريق أخرى، أو صحيحا عن صحابي آخر. بل ربما يكون الحديث في "**مجمع الزوائد**" بسند ضعيف، وهو في "**الصحيحين**" عن صحابي آخر.

ولا يحكم على الحديث بالضعف المطلق إلا حافظ كبير كالإمام أحمد، وعلي بن المديني، والبخاري، ومسلم، وأبي زرعة وأبي حاتم الرازيين، ومن كان في مضمارهم كالدارقطني وبقية حفاظ الحديث المتبحرين في هذا الفن، ومن العلماء المبرزين في هذا الفن الحافظ ابن حجر رحمه الله؛ فإني وجدت في

كتابه "**النكت على كتاب ابن الصلاح**" في المعل وفي المضطرب تعقبات له تشد لها الرحال، فجزاه الله عن الإسلام وعن علم الحديث بخصوصه خيرا.

ولسنا بحمد الله ممن يتحجر واسعا، ولا ممن يهضم الناس جهودهم، فالباحث في هذا الزمن الذي أعطاه الله إمكانية البحث، ويسر له الكتب التي أصبحت متوفرة في هذا الزمن، وجمعت -ولم تكن مجموعة من قبل-، له أن يقول: «قد بحثت فلم أجد لفلان متابعا، فعلى هذا فالحديث شاذ، أو معل»، والله أعلم.اهـ.

ومن العبر التي يستفيدها السعيد بغيره ما قال فيها العلامة بكر أبو زيد في "**التعالم**" (ص ٤٦-٤٧): ومنه تعالم بعض المنتسبين لخدمة السنة المشرفة. وأنواعه متعددة، فمنها اتساع الدعوى، فقد ركب لذلك الصعب والذلول، وأتى الناس فيه بالعجائب.

وتطاول إليه أناس لا يعرفون من العربية حرفا، ولا من الفقه فرعا، ولا في الاصطلاح نوعا، وإنما اقتحموا العقبة -ولا كالسارق الظريف- بجرأة بالغة، وفراهة، ودعوى واسعة، وصفاقة، ومشوا على الأرض بأنوف شامخة وأفكار متلاطمة، وعند المفاتحة يضيقون ذرعا، ويوسعونك لوما وقدحا.

فخبطوا في الرواية خبط عشواء في التصحيح والتضعيف، ومستكره الفهم والتأويل، وسرعة الحكم بلا استقراء، والنفي بلا إحاطة، إلى غير ذلك في فلاة مضلة من وجوه العبث وضروب المناكدة والهوس. وهذا شأن من يقتحم قحما ليس من رجالها، ويلبس ثياب الكبراء متعثرا بأذيالها.

فإلى الله الشكوى من تطاول أهل زماني من الركالة على ينبوع الإسلام، وقد شغلوا العلماء بالتعقيب عليهم، وإبطال رحضهم، ودحض مزلتهم.

ومن سماجتهم البدار إلى التأليف في أوائل الطلب، ثم هو يرسم على طرته «تصنيف أبي فلان، سامحه الله، وغفر له، ولوالديه، ولمشايخه».

وأعرف منهم من لم يدرس على شيخ، ولكن هذا من شدة التيه، والبأو، والتمشيخ. اهـ المراد.

ما يبدأ به البحث من طرق الحديث

١- البحث عن الحديث حديثًا حديثًا:

مما يتفطن له الباحث مما قد يستنتجه بجمع طرق الحديث المطلوب ورود نفس معناه عن عدد من الصحابة، بل قد يظفر بوروده بنفس لفظه عن أكثر من صحابي واحد! وهذه الأحاديث، وإن اتحد لفظها، أو معناها فقط، فهي أحاديث مختلفة، عددها بحسب عدد صحابيها.

وإذا كان كذلك فلابد للباحث أن يعطي كل حديث صحابي ما يستحقه من البحث على حدة، ثم ينتقل إلى حديث الصحابي الآخر، وهلم جرا. قال الشيخ مقبل رحمه الله كما في "**فتاواه الحديثية**" (٢/ ٣٧٣): إن بعض إخواننا الباحثين المبتدئين ربما يعتمد على "**المعجم المفهرس**"، ويقول: «الحديث رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، والنسائي، وأحمد» إلى غير ذلكم...

فإذا تتبعت تخريجه وجدت أن البخاري رواه مثلا من حديث أبي هريرة، وأن الترمذي رواه من حديث ابن مسعود، وأن ابن ماجه رواه من حديث أبي سعيد الخدري، وأن الإمام أحمد رواه من حديث فلان!

هذا تخليط، ربما يقع فيه بعض إخواننا الباحثين المبتدئين. لا، إذا أردت أن تحقق حديثا أمر مهم أن تنتهي من كل صحابي!اهـ.

ترتيب طرق الحديث في البحث بالأقوى فالأقوى:

ونبه الشيخ مقبل عقب ما تقدم بما قال فيه: وهنا أمر أريد أن أنبه عليه؛ إياك! إياك! إياك أن تصدر الباب بحديث ضعيف جدا، أو حديث موضوع، ثم تذكر له الشواهد والمتابعات، وبالنهاية تقول: «وقد أخرجه البخاري من حديث فلان». صدر الباب بأصح ما تجده عندك، ثم بعد ذلك لا بأس أن تأتي بشواهد ومتابعات.اهـ المراد.

بل جزم رحمه الله بمخالفة أئمة الحديث للعمل السابق وصفه؛ حيث قال كما في المصدر المتقدم (١/ ٣١٢): أما أن يصدر البحث عن الحديث بحديث أخرجه ابن عدي، أو العقيلي، أو أبو نعيم في "**الحلية**"، وفي سنده متروك، أو كذاب، ثم يلتمس له شواهد ومتابعات. بل ربما يكون الحديث في "**سنن أبي داود**" من طريق أخرى، بل ربما يكون في "**الصحيحين**"، أو أحدهما.

فهذا لم يفعله أئمة الحديث، فهم لم يستشهدوا بالمتروك ولا بالكذاب، فضلا عن أن يجعلوه أصلا، ويلتمسوا له شواهد ومتابعات!اهـ المراد.

وبعد ذكر الباحث لأقوى طريق وجدها للحديث ذكر ما دونها في القوة، قال شيخنا حفظه الله في "**دروس مختصرة**" (ص ٧): وترتيب الطرق بأن تبدأ بالأقوى، ثم ما دونها.اهـ.

٥- النظر في ما قاله أئمة العلل عن الحديث:

وكذلك يلزم الباحث أثناء بحثه النظر في ما قاله أئمة العلل في الحديث.

وفي الأخذ بقولهم تفصيل بيناه في كتابنا "**تحبير الوصول بالمثال المغيث**".

ولا بأس في هذا الموضع من ذكر الخلاصة في المسألة،

إن اتفق أئمة العلل على إعلال الحديث سلم لهم ذلك؛ إذ الفن فنهم.

وإن اختلف أئمة العلل بحيث يعله بعضهم، ويصححه البعض الآخر، وجه حينئذ النظر في ترجيح القول الصواب مستعينا في ذلك بالنظر للقرائن الملتفة بالحديث.

وإن أشار المعلل إلى العلة، ولم يبين الترجيح، فالعمل ما تقدم أيضا.

عزو الحديث بين الاستكثار وعدمه

ولما كان المقصود الأعظم من التخريج جمع طرق الحديث للوصول إلى الحكم عليه بما يليق به ساغ في بعض الأحيان الاكتفاء في العزو للحديث إلى بعض مصادره بما يؤدي إلى هذه الغاية.

وفي هذا الصدد ما أفاده شيخنا حفظه الله تعالى في "**دروس مختصرة**" (ص ٨)؛ حيث قال: إن كان الكتاب الذي تخرجه كبيرا، ويصير مرجعا يرجع إليه كثيرا، فتحيل الحديث إلى جميع مصادره، كما حصل في "**مسند أحمد**". وإن كان كتابا صغيرا، لا يستحق التضخيم، فتكتفي بعزوه إلى المصادر المشهورة، وفي حالة الاحتياج إلى دعمه بالشواهد والمتابعات فلابد من توسع.اهـ.

تقييد في الاكتفاء ببعض العزو:

قال الشيخ مقبل رحمه الله في "**الصحيح المسند من أسباب النزول**" (ص ١٤): لم آل جهدا في الحرص على العزو إلى أئمة الحديث وكتبهم، وقد يضيق علي الوقت، فأكتفي بالعزو إلى بعضهم.اهـ.

وهذا مقيد بتحري الباحث لأقوى ما وجده من الطرق، وقد قال الشيخ مقبل رحمه الله تعالى في مقدمة "**الصحيح المسند**" (١/ ٢٦-٢٧): لم أهتم بكثرة

التخريج عن عمد؛ لكي أقدم للقارئ نبذة يسيرة تضم إلى "**الصحيحين**".

وقد اخترت من الأسانيد أحسنها، وربما أكتب الحديث بسند حسن فأراه بسند صحيح فأضيفه، وأنبه على ذلك.اهـ المراد.

ويمكن للباحث الاستعانة لمعرفة أقوى الطرق للحديث بما قاله الأئمة في كلامهم على الحديث في كتب العلل، والتخريج، وشرح الحديث...

ومن أمثلة ذلك ما قاله الإمام الدارقطني عقب ذكر طرق كثيرة لحديث ما، فخلص من ذلك إلى قوله (١/ ٢١٣): وأحسنها إسنادا وأصحها ما رواه الثوري، ومسعر، ومن تابعهما، عن عثمان بن المغيرة.اهـ.

وكذلك يقيد الاكتفاء السابق ذكره بما إذا كثرت طرق الحديث جدا، قال شيخنا حفظه الله في "**دروس مختصرة**" (ص ٧): وإذا كانت الطرق كثيرة جدا فلا بأس أن تكتفي بأصحها وأشهرها، ثم تشير إلى وجود طرق أخرى. وإذا كانت الطرق قليلة فتذكرها كلها.اهـ.

مجانبة التأنق في الاستخراج بما لا فائدة فيه:

ومن الاستطراد المهم ما ينبغي للباحث مجانبته من التأنق في الاستخراج بحيث يؤديه للاستكثار من عزو الحديث لكل مصدر ممكن دون فائدة تذكر!

قال العلامة بكر أبو زيد في "**التأصيل**" (ص ٨١-٨٢):... مثاله التأنق في استخراج الحديث من طرق كثيرة، لا على قصد تواتره، أو استفاضته، أو شهرته، مثلا، مع توحد لفظه، ومخرجه، وتخريجه في "**الصحيحين**".

قال الشاطبي رحمه الله تعالى في سياق وجوه تخلف العلم عن صلبه إلى ملحه كما في "**الموافقات**" (١/ ٨١-٨٢): والثالث التأنق في استخراج الحديث من طرق كثيرة، لا على قصد طلب تواتره.

بل على أن يعد آخذا له عن شيوخ كثيرة ومن جهات شتى، وإن كان راجعا إلى الآحاد في الصحابة، أو التابعين، أو غيرهم، فالاشتغال بهذا من الملح، لا من صلب العلم. خرج أبو عمر بن عبد البر عن حمزة بن محمد الكناني، قال: خرجت حديثا واحدا عن النبي ﷺ من مائتي طريق، أو من نحو مائتي طريق -شك الراوي-. قال: فداخلني من ذلك من الفرح غير قليل، وأعجبت بذلك، فرأيت يحيى بن معين في المنام، فقلت له: يا أبا زكريا! قد خرجت حديثا عن النبي ﷺ من مائتي طريق. قال: فسكت عني ساعة، ثم قال: أخشى أن يدخل هذا تحت ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر: ١].

هذا ما قال، وهو صحيح في الاعتبار؛ لأن تخريجه من طرق يسيرة كاف في المقصود منه، فصار الزائد على ذلك فضلا. انتهى.اهـ.

عدم تطاول الباحث على الأئمة الحفاظ

ما يلزم الجاهل بهذا العلم من الإنصاف:

افتتح الإمام مسلم كتابه "**التمييز**" (ص ٤٥) ببيان واقع من جهل هذا العلم الشريف؛ حيث قال:... ذكرت أن قبلك قوما ينكرون قول القائل من أهل العلم إذا قال: «هذا حديث خطأ»، و«هذا حديث صحيح»، و«فلان يخطئ في روايته حديث كذا، والصواب ما روى فلان بخلافه». وذكرت أنهم استعظموا ذلك من قول من قاله، و نسبوه إلى اغتياب الصالحين من السلف الماضين، وحتى قالوا: «إن من ادعى تمييز خطإ روايتهم من صوابها متخرص بما لا علم له به، ومدع علم غيب لا يوصل إليه».

واعلم -وفقنا الله وإياك- أن لولا كثرة جهلة العوام، مستنكري الحق ورادیه بالجهالة، لما بان فضل عالم على جاهل، و لا تبين علمٌ من جهل.

ولكن الجاهل ينكر العلم لتركيب الجهل فيه. وضد العلم هو الجهل، فكل ضد ناف لضده، دافع له، لا محالة. فلا يهولنك استنكار الجهال وكثرة الرعاع لما خص به قوم، وحرموه؛ فإن تعداد العلم دائر إلى معدنه، والجهل واقف على أهله.اهـ.

لهذا قال الإمام الذهبي كما في "**العلم**" (ص ١٠٤): ليس من جهل علما حجة على من علم، وإنما يقال للجاهل: «تعلم، وسل أهل العلم، إن كنت لا تعلم»، لا يقال للعالم: «اجهل ما تعلم». رزقنا الله وإياكم الإنصاف...اهـ.

تطاول على الأئمة الحفاظ على مضي الأزمان:

وما تقدم من الاستخفاف بأئمة هذا الشأن مستمر على مضي التاريخ، بل استفحل الأمر في عصرنا، وأصباح شره مستطيرا. قال الشيخ مقبل رحمه الله كما في "**فتاواه الحديثية**" (١/ ٣٨٩): حقا لقد وجدنا من كثير من العصريين الاستخفاف بأولئك الأئمة... فهذا يتعجب منهم؛ كيف ضعفوا الحديث؟ وهو بمجموع طرقه، في نظره، صالح للحجية!؟ وذاك يتعجب منهم؛ كيف أعلوا حديثا ظاهره الصحة؟...اهـ المراد.

ثم قال رحمه الله (ص ٣٩٠): وأنا أعجب لمن يتعقب الدارقطني، ويقول: «قلت: أخطأ الدارقطني»!؟...

الدارقطني الذي لقب بأمير المؤمنين، وقال فيه الحافظ الذهبي: «وأنت إذا قرأت كتابه "**العلل**" تندهش، ويطول تعجبك». وصاحبنا العصري، مجرد باحث، يتطاول على الدارقطني وغيره من أئمة الحديث.

نعم، إذا اختلف أئمة الحديث في الراوي، أو في صحة الحديث وضعفه، فلك أن تنظر إلى القواعد الحديثية، وترجح ما تراه صوابا إذا كانت لديك أهلية، وإلا توقفت.اهـ المراد.

وفي أمثال هؤلاء المتطاولين يقول الحافظ الذهبي رحمه الله كما في "**العلم**" (ص ١٠٥): فبالله عليك يا شيخ! ارفق بنفسك، والزم الإنصاف، ولا تنظر إلى هؤلاء الحفاظ النظر الشزر، ولا ترمقهم بعين النقص، ولا تعتقد فيهم أنهم من جنس محدثي زماننا، حاشا وكلا!

فما في من سميت أحد -ولله الحمد- إلا وهو بصير بالدين، عالم بسبيل النجاة، وليس في كبار محدثي زماننا أحد يبلغ رتبة أولئك في المعرفة؛ فإني أحسبك لفرط هواك تقول بلسان الحال إن أعوزك المقال: من أحمد؟ وما ابن المديني؟ وأي شيء أبو زرعة وأبو داود؟اهـ المراد.

٥ الحرمان الذي يسببه التطاول ومعالجته:

قال العلامة بكر أبو زيد رحمه الله في "**التعالم**" (ص ٧٤): المتطاول -كبت الله باطله- يسل لسانه على العباد، فيتقيه المؤمنون، ويترفعون عن منازلته، فتكون العاقبة لهم، فيرتفع شأنهم عليه، ويكون قولهم الأعلى.

أما هذا السليط، المتسلط، فهو مبتلى -ويعلم الله- بأعظم بلية، وهي موت قلبه، ورؤيته القبيح حسنا، وذهاب رصيده من القبول له في الأرض.

ومن تعجيل العقوبة له تخلفه عن أقرانه في القيمة الأدبية، رغم تحرقه وشدة تطلعه.اهـ المراد.

ويعالج ما تقدم وصفه من التطاول ما قال فيه الشيخ مقبل كما في "**فتاواه الحديثية**" (١/ ٣٨٩): نصيحتي للمعاصرين أن يكثروا من القراءة في تراجم

علماء الحديث مثل الإمام مالك، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأبي حاتم، وأبي زرعة، ومسلم بن الحجاج، والعقيلي، وابن عدي، وابن حبان، والدارقطني، والحاكم، والخطيب، وابن عبد البر... رحمهم الله حتى يعرف العصري قدره، ويترك الجرأة على أولئك الأئمة...اهـ.

وفي هذا المعنى ما قاله العلامة الألباني رحمه الله في "**تحريم آلات الطرب**" (ص ٣٠-٣١) مخاطبا بعضهم: اعرف أيها الشيخ! -وأنت على حافة قبرك- قدر علماء الحديث والسنة وفقهاء هذه الأمة، ولا تشذ عنهم قيد شعرة مغترا بجدلك، وقلمك، وكتابتك، ونبينا صلوات الله وسلامه عليه يقول: «**إن أبغض الرجل إلى الله الألد الخصم**»، متفق عليه.

وأنت تعلم يقينا أن الحياة المادية بله الحياة الدينية، لا تستقيم في مجتمع إذا لم يعتمد أفراده في كل علم على ذوي الاختصاص منهم. ولا حاجة لضرب الأمثلة على ذلك، فالأمر بدهي جدا... فلا يرجع مثلا من كان يريد معرفة صحة حديث، أو فقهه، إلى كاتب، أو داعية إسلامي، لا يدري ما الحديث وما الفقه، ولا يدري أصولهما، ولا يدري المصادر التي يجب الرجوع إليها، أو يدري، ولا يتمكن من ذلك لسبب، أو آخر، كما قيل:

وإذا لم تر القمر بازغا فسلم لأناس رأوه بالأبصار

فلا أنت منهم -وما أظن يبلغ بك الكبر، أو المكابرة، أن تنكر ذلك-، ولا أنت سلمت لهم.

... بل نصبت نفسك للرد عليهم، مع الاستهزاء بأقوالهم والسخرية بهم، كأنك لم تعلم، أو علمت ولم تؤمن، بمثل قوله ﷺ: «**الكبر بطر الحق وغمص الناس**»، "**الصحيحة**" (١٣٤) و(١٦٢٦)، وقوله ﷺ: «**ثلاث مهلكات: شح مطاع، وهوى متبع، وإعجاب المرء بنفسه**»، "**الصحيحة**" (١٨٠٢)، وقوله ﷺ: «**لو لم تكونوا تذنبون خشيت عليكم أكثر من ذلك، العجب**»، "**الصحيحة**" (٦٥٨)، فاخش ما خشي عليك رسول الله ﷺ، وإلا كنت من الهالكين.

هذه نصيحة أوجهها إليك -والدين النصيحة- وأنت على حافة قبرك مثلي، وإلى كل من سلك سبيلك في الخروج على المحدثين والفقهاء. وما أكثرهم في هذا الزمن!...اهـ المراد بتصرف يسير.

سرقة الجهود العلمية

ما المراد بسرقة الجهود العلمية:

قال العلامة أحمد الهاشمي رحمه الله تعالى في "**جواهر البلاغة**" (ص ٤٤١) في سياق كلامه على السرقات الشعرية: السرقة هي أن يأخذ الشخص كلام الغير، وينسبه لنفسه.اهـ.

وكلام العلامة أحمد الهاشمي، وإن كان سياقه متعلقا بالسرقات الشعرية إلا أن المعنى المذكور يوجد في البحوث الحديثية كذلك. قال العلامة الألباني كما في "**الروض الداني**" (ص ٨٠): وبعضهم يخرج الأحاديث بطريقة يوهم القراء أنه بقلمه حرصا منه على الشهرة وأن يقال فيه: «محدث»!اهـ.

وسرقة جهود الغير العلمية لا يخفى ذمه، لكن يتعين التحفظ في إطلاقه! قال شيخنا فتح القدسي نقلا عن غيره في تعليقه على كلام العلامة الهاشمي المتقدم: يحكم على صاحبها بهذا إذا تيقن أنه سرقه، وإلا فلا يقدم على إلصاق السرقة رجما بالغيب لجواز أن يكون الاتفاق من نوادر الخواطر. وإذا لم يعلم قيل: «قال فلان: «كذا»، وقد سبقه إليه فلان؛ فقال: «كذا»»؛ ليغتنم بذلك فضيلة الصدق، ويسلم من دعوى علم الغيب ونسبة النقص للغير.اهـ.

ثم السارق وإن تكتم في فعلته إلا أنها تظهر في أطراف قلمه، قال العلامة الألباني كما في "**الروض الداني**" (ص ٨١): لأنه ثبت عندي يقينا أن بعض المخرجين يسرقون العزو من بعض كتبي، يجدونه لقمة سائغة. والأمثلة على ذلك كثيرة، وأظهر ما يتجلى ذلك حينما يكون في عزوي شيء من الخطإ الذي لا يخلو منه بشر، وقد يكون خطأ مطبعيا، فينقله السارق، فيفتضح.اهـ.

ومن الأمثلة لعجيب إظهار السرقة ما قاله العلامة الألباني في تحقيقه على "**الكلم الطيب**" (ص ٢٠): وإن من أعاجيب ربنا أن ألهم السارق أن ينقل من كلامي ما يفضح به سرقته مع تكتمه فيها. وذلك أنه نقل التعليق رقم (٥) بطوله بالحرف الواحد بحيث ملأ الصفحة كلها، وفيه ما يدل صراحة على أنه من كلامي؛ إذ جاء فيه «وقد خرجته في "**إرواء الغليل**"...»!اهـ.

٭ البركة في عزو القول إلى قائله:

في ما تقدم ما يكفي عبرة للعاقل في إبعاده عن سرقة جهود غيره وانتفاء البركة عن هذه الفعلة. وإنما البركة في العزو، قال العلامة الألباني في تحقيقه على "**الكلم الطيب**" (ص ١١-١٢):... يذكر قول العلماء: «من بركة العلم عزو كل قول إلى قائله»؛ لأن في ذلك ترفعا عن التزوير الذي أشار إليه النبي ﷺ في قوله: «**المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور**»، متفق عليه.اهـ المراد.

ترتيب مصادر الحديث

ترتيب المصادر على حسب وفاة أصحابها:

قال شيخنا حفظه الله في "**دروس مختصرة**" (ص ٧): عليك عند أن تذكر المخرجين للحديث أن تبدأ بأقدمهم وفاة، ثم من بعده.اهـ المراد.

وأصل هذا التقديم مستفاد مما أخرجه الإمام البخاري (٧١٩٢) والإمام مسلم (٦)-(١٦٦٩) من حديث **سهل بن أبي حثمة** رضي الله عنه، عن رجال من كبراء قومه، أن عبد الله بن سهل ومحيصة خرجا إلى خيبر من جهد أصابهم. فأتى محيصة فأخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل، وطرح في عين، أو فقير. فأتى يهود، فقال: أنتم والله قتلتموه. قالوا: والله ما قتلناه. ثم أقبل حتى قدم على قومه، فذكر لهم ذلك. ثم أقبل هو، وأخوه حويصة -وهو أكبر منه-، وعبد الرحمن بن سهل. فذهب محيصة ليتكلم، وهو الذي كان بخيبر، فقال رسول الله ﷺ لمحيصة: «كبر، كبر»، يريد السن... الحديث.

واستفدنا هذا الاستنباط مما ذكر الإمام ابن بشكوال رحمه الله في "**الصلة**" (١/ ١٣٤-١٣٥)؛ حيث قال: أخبرنا شيخنا أبو القاسم بقراءتي عليه غير مرة

وقراءته أيضا، على أخيه الحاكم أبي الحسن، قالا: أنا أبونا القاضي محمد بن أحمد، عن أبيه أحمد وعمه أبي الحسن عبد الرحمن، قالا: أنا أبونا مخلد بن عبد الرحمن، عن أبيه عبد الرحمن بن أحمد بن بقي، قال: أنبي أسلم بن عبد العزيز، قال: أنبي أبو عبد الرحمن بقي بن مخلد، قال: لما وضعت مسندي جاءني عبيد الله بن يحيى وأخوه إسحاق، فقالا لي: بلغنا أنك وضعت مسندا قدمت فيه أبا المصعب الزهري وابن بكير، وأخرت أبانا! فقال أبو عبد الرحمن: أما تقديمي لأبي المصعب فلقول رسول الله ﷺ: «**قدموا قريشا، ولا تقدموها**»، وأما تقديمي لابن بكير فلقول رسول الله ﷺ: «**كبر، كبر**»، يريد السن.اهـ المراد.

تقديم "الصحيحين":

والأصل في ترتيب المصادر التي خرج فيها الحديث ما تقدم بيانه، إلا إذا كان في "**الصحيحين**"، أو أحدهما، قدم ذلك على غيرهما من المصادر. قال شيخنا حفظه الله عقب ما تقدم: إلا أنه لا بأس بتقديم الأشهر كتقديم صاحبا "**الصحيح**" على غيرهم.اهـ المراد.

والموجب لتقديم "**الصحيحين**" جلالتهما، قال الحافظ ابن كثير رحمه الله كما في "**الباعث الحثيث**" (١/ ١٢٤-١٢٥) في سياق نقل ما ذكر الحافظ ابن الصلاح عن "**الصحيحين**": حكى أن الأمة تلقت هذين الكتابين بالقبول سوى أحرف يسيرة انتقدها بعض الحفاظ كالدارقطني وغيره.

ثم استبط من ذلك القطع بصحة ما فيها من الأحاديث؛ لأن الأمة معصومة عن الخطإ.اهـ المراد.

وترك عزو الحديث إلى "**الصحيحين**"، أو أحدهما، مع وجوده فيهما، أو في أحدهما، قصور شديد! قال العلامة الألباني رحمه الله تعالى كما في "**الروض الداني**" (ص ٤٢): لقد أبعد المؤلف النجعة، فالحديث في "**الصحيحين**" كما في "**المنتقى**" وغيره. ولا يجوز عزو الحديث إذا كان في "**الصحيحين**"، أو في أحدهما، إلى غيرهما إلا تبعا، أو لزيادة فيه، لما فيه من إيهام أنه ليس مقطوعا بصحته.اهـ.

رتبة "الموطأ":

قال الإمام الذهبي في "**السير**" (١٨/ ٢٠٣): رتبة "**الموطأ**" أن يذكر تلو "**الصحيحين**"، مع "**سنن أبي داود**" و"**النسائي**".اهـ المراد، والوصول إلى هذا الموضع مستفاد من "**كتاب المصطلح**" (ص ٧١).

ولا بأس بمخالفة الأصل السابق، فيقدم "**الموطأ**" على "**الصحيحين**" إذا خرج فيهما الحديث من الطريق التي خرج في "**الموطأ**".

ومن الأمثلة على ذلك ما قاله العلامة الألباني رحمه الله تعالى في "**الإرواء**" (٣/ ٣٣٦):... أخرجه مالك في "**الموطأ**" (١/ ٢٨٤/ ٥٣) وعنه البخاري (٣/ ٢٩٤ـ "**فتح**") ومسلم (٣/ ٦٩).اهـ المراد.

مرتبة "السنن الأربع":

وبعد تقديم "**الصحيحين**"، أو أحدهما، فـ"**الموطأ**"، ذكر أي كتاب من "**السنن الأربع**" خرج الحديث فيه.

ثم ترتيب هذه الأربعة بعضها على بعض على ما قال فيه الحافظ رحمه الله في مقدمة "**بلوغ المرام**": المراد بالسبعة أحمد، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.اهـ.

والترتيب المذكور لـ"**السنن الأربع**" هو المعروف عند العلماء، ويستحق من خالفه الملاحظة على ذلك. قال العلامة الألباني كما في "**الروض الداني**" (ص ١٠٩): لقد قدم البوطي الترمذي والحاكم على أبي داود في الذكر.

والمعروف عند العلماء خلافه، فلا أحد منهم يقدم الترمذي فضلا عن الحاكم على أبي داود. بل يقولون: «رواه أبو داود، والترمذي، والحاكم» كما يقولون: «رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود»، لا يعكسون ذلك مطلقا! وذلك تأدب منهم من باب إنزال الناس منازلهم.اهـ.

وعلى منوال ما تقدم في الكلام على "**الصحيحين**" يقال ههنا أيضا؛ فإن ترك عزو الحديث إلى "**السنن الأربع**"، أو إحداها، مع وجوده فيها قصور! قال الإمام الألباني رحمه الله تعالى قبل كلامه السابق النقل: قال مغلطاي: «ليس لحديثي عزو حديث في أحد الستة لغيرها إلا لزيادة ليست فيها، أو لبيان سنده ورجاله»، نقله المناوي في "**فيض القدير**".اهـ.

٥ رتبة "مسند الإمام أحمد":

تقدم في كلام الحافظ ما يفيد تقديمه لـ"**المسند**" على سائر الكتب الستة.

والأقرب إلى الصواب في ما يظهر تقديم "**الصحيحين**"، أو أحدهما، ثم "**الموطأ**"، على "**المسند**". فأما "**الصحيحين**" فلجلالتهما السابق بيانها، وأما "**الموطأ**" فلتقدم وفاة الإمام مالك على الإمام أحمد.

وعلى المنوال السابق ذكره كان عدم عزو الحديث لـ"**المسند**" مع وجوده فيه ما قاله العلامة الألباني في "**حجاب المرأة**" (ص ١٠٣) الحاشية (١) أثناء كلامه على حديث: بل أورده الهيثمي في "**المجمع**" (٣/ ١٩٨)، وقال: «رواه الطبراني في "**الكبير**" ورجاله ثقات، وصححه ابن حبان».

وهذا قصور منه؛ حيث لم يعزه لـ"**المسند**"، وكأنه قد فاته ذلك.اهـ.

ويدل على أهمية عزو الحديث إلى "**المسند**" إذا وجد فيه ما نقله الحافظ السيوطي في "**التدريب**" (ص ١٣٥) عن الحافظ ابن حجر؛ حيث قال: قال في كتابه "**تجريد زوائد مسند البزار**": إذا كان الحديث في "**مسند أحمد**" لم يعز إلى غيره من المسانيد.اهـ.

وبداهة ليس كلام الحافظ على إطلاقه! ويمكن تخريجه على إرادته المبالغة في تعظيم شأن "**المسند**"، ولكن يستفاد منه الأمر الذي من أجله ذكرناه.

ثم يتنبه الباحث حين يعزو الحديث لـ"**المسند**" لما أفاده العلامة الألباني كما في "**الروض الداني**" (ص ٩٨)؛ حيث قال: اعلم أن زيادات عبد الله هذه

ليست كتابا خاصا، ألفه عبد الله، وإنما هي أحاديث ساقها في "**مسند أبيه**" يرويها عن شيوخ له بأسانيدهم عنه ﷺ.

وتتميز أحاديث الزيادات عن أحاديث "**المسند**" بالتأمل في شيخ عبد الله في أي حديث فيه، فإن كان عن أبيه فهو من أحاديث "**المسند**"، وفي هذا النوع يقال فيه: «رواه أحمد». وإن كان عن غير أبيه فهو من زياداته في "**مسند أبيه**"، وفيه يقال: «رواه عبد الله في زياداته على "**المسند**"».

فيجب التنبه لهذا، فكثيرا ما اختلط الأمر على بعض الحفاظ فضلا عن غيرهم؛ فيعزى الحديث لأحمد وهو لابنه!اهـ.

٥ رتبة المصادر التي اشتهر عن أصحابها قصرهم للصحة فيها:

ثم يجئ في ترتيب المصادر بعد ما تقدم المصادر التي اشتهر عن أصحابها قصدهم لجمع ما صح لديهم من الحديث فيها.

وقد وصف العلامة الألباني ترك العزو لهذه المصادر مع وجود الحديث فيها بما قال فيه: يعزو الحديث لغير المشاهير من أصحاب "**السنن**" وغيرهم ممن ألف في الصحيح! وهذا مخالف لاصطلاح العلماء.اهـ بواسطة "**الروض الداني**" (ص ١٠٩).

بل في ذلك تقصير بينه رحمه الله تعالى في "**صحيح الجامع**" (١/ ١٩)؛ حيث قال: ولاحظت أن السيوطي رحمه الله تعالى قد قصر في تخريج بعض الأحاديث، وخصوصا في "**زيادة الجامع**"، فقد يعزوه لغير "**الصحيحين**" وهو فيهما، أو

في أحدهما. وتارة يعزوه إلى من لم يلتزم الصحة من المصنفين وقد أخرجه بعض من التزمها مثل ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وغيرهم.اهـ المراد.

ترتيبة غير ما تقدم من المصادر:

وبعد ترتيب ما تقدم ذكره من مصادر الحديث المطلوب، رتب غيرها من المصادر المخرجة له حسب وفاة صاحبها. قال الشيخ مقبل رحمه الله تعالى كما في "**فتاواه الحديثية**" (٢/ ٣٧٣): أنا أنصح كل باحث أن يبدأ بتخريج الحديث من الكتب الصحيحة، ثم من كتب المتقدمين.اهـ المراد.

سوق سند الحديث

وبعد تريتب الباحث للمصادر التي خرج فيها الحديث ساق إسناد ذلك الحديث. وقد تظهر أسانيده إلى النبي ﷺ مختلفة بادي الأمر، لكن قد يحتمل اتحاد مخرجها. فإذا تأمل فيها الباحث، وظهر له ذلك، ساغ له الاكتفاء بسوق السند من مخرج الحديث إلى النبي ﷺ.

☜ تقييد مهم للاكتفاء في سوق السند من مخرج الحديث:

واكتفاء الباحث بسوق القدر من السند من مخرج الحديث إلى النبي ﷺ متوقف على معرفته بصحة القدر المحذوف من الإسناد! قال شيخنا حفظه الله في "**دروس مختصرة**" (ص ٦): إذا التقت طرق الحديث في راو فيكفيك أن تحقق من المخرَج، إن صح لك سند واحد إلى المخرَج! ويبقى أن تنظر ما بقي من السند.اهـ.

ولا يكفي الحكم على القدر المحذوف بالحسن، بل صحته لازمة! وذلك ليكون ما ينتجه النظر في القدر المبقى من الإسناد هو الحكم اللائق بالحديث. وهذا بخلاف ما إذا كان القدر المحذوف حسنا؛ إذ أقصى غاية يبلغها الحكم

على الحديث حينئذ الحسن مطلقا. يعني وإن كانت نتيجة النظر في ما بقي من السند الحكم عليه بالصحة. فليتفطن الباحث لهذا الأمر؛ فإنه مهم!!

ويوضح أهمية التقييد المتقدم ما قاله الشيخ مقبل رحمه الله كما في "**فتاواه الحديثية**" (٢/ ٣٧٣-٣٧٤): بقي إذا احتجت إلى حديث من "**الحلية**"، أو احتجت إلى حديث من "**سنن البيهقي**"، أو من "**تاريخ بغداد**"، فإياك! إياك، أن تذكر السند من وسطه إلا أن تكون قد عرفت الرجال كلهم، وقد أصبحت مسئولا أمام الله عز وجل عن الرجال الذين لم تذكرهم!اهـ المراد.

إذا كان في القدر من السند دون مخرج الحديث راو ضعيف:

إذا لم يجد الباحث القدر من السند إلى مخرج الحديث صحيحا، لزم سوق الإسناد من الراوي الضعيف؛ ليبين علة الحديث.

وهذا العمل هو المعروف عند العلماء، قال العلامة الألباني رحمه الله تعالى في "**الضعيفة**" (١٣/ ٨٥١): فإيراد سنان هذا في الصحابة لهذا الحديث الواهي إسناده مما لا يخفى فساده، وبخاصة مع السكوت عن بيان وهائه، كما فعل الحافظ في "**الإصابة**"، وقد عزاه للباوردي وابن السكن أيضا، من طريق بسر بن عبيد الله!

لم يذكر ما دونه من الإسناد المبين لضعفه! فقد يتوهم منه الكثيرون أنه ثابت؛ لأن بسرا هذا ثقة. وإلا لابتدأ بإسناده من الموضع الضعيف منه كما عليه عرف العلماء وعملهم، ومنهم الحافظ نفسه.اهـ المراد.

وأما سوق السند ابتداءا ممن فوق الراوي الضعيف فالأمر فيه ما نبه عليه الإمام الألباني رحمه الله في "**الضعيفة**" (٤/ ٤١٢)؛ إذ قال:... والحديث سود به السيوطي "**جامعه الصغير**"! وقد عزاه لابن عساكر وحده، وقد تعقبه المناوي بأن فيه العدوي المذكور؛ قال: «قال السخاوي: هو متهم بالوضع، فهو آفته».

... وقصر الحافظ ابن كثير؛ فأورده في "**التفسير**" (٢/ ١٧٦) من طريق سعيد بن عبد الجبار الكرابيسي... إلخ. وكان الأولى به، بل الواجب عليه أن يقول: «من طريق الحسن بن علي العدوي... إلخ» حتى يتبين للباحث حقيقة إسناده، وأن لا يحذف منه ما يدل على وضعه. ولا يشفع له ما صنع قوله عقب الحديث: «وهذا حديث غريب»؛ فإنه لا يكشف به عن وضعه لدى عامة القراء، بل وبعض الخاصة أيضا.اهـ.

بل وصف العلامة الألباني الحذف المذكور في هذه الحال بالإساءة؛ فإنه قال في "**الضعيفة**" (١٣/ ١٥٩): الحديث لم يورده السيوطي في "**جوامعه**"، وأورده في "**الدر المنثور**" (٣/ ٢٢٧) من رواية ابن مردويه عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن جده...!

أقول: فأساء في ابتدائه بذكر هشام... من إسناده دون الراوي عنه الذي هو علة الحديث، فأوهم أنه سالم منها!اهـ.

البحث عن الرجال في الإسناد

بعد استخراج الحديث وترتيب مصادره التي خرج فيه تعين معرفة حال الرواة المذكورين في أسانيد الحديث. وأحسن ما اطلعت عليه مما يوفي بهذا المقصود هي القاعدة التي حررها في هذه المسألة العلامة المعلمي رحمه الله تعالى في مطلع كتابه "**التنكيل**".

ويبين قيمة هذا التحرير ما من الله به على صاحبه من الاعتناء بالبحث في هذا الباب، حتى قال العلامة بكر أبو زيد في "**التأصيل**" (ص ٢٦): ذهبي عصره العلامة المحقق المعلمي عبد الرحمن بن يحيى، المولود سنة ١٣١٣ هـ، المتوفى سنة ١٣٨٦ هـ رحمه الله تعالى.اهـ.

ويدل على طول باع هذا المحقق في ما يتعلق بتراجم الرجال شهادة إمام العصر في الحديث الإمام الألباني. وذلك ما نقله الشيخ سليم الهلالي حفظه الله في كتابه "**الإمام الألباني**" (ص ٥٨-٥٩) من كلام شيخه الإمام الألباني في "**سلسلة الهدى والنور**" (الشريط ٣٧) أنه قال عن العلامة المعلمي: والله هو بسبب قلة آثاره، التي نحن على الأقل اطلعنا عليها، ما مكنتنا أن نقدره حق قدره، إلا أن الذي استقر في نفسي في حدود اطلاعي القليل على بعض آثاره،

وخصوصا كتاب "**التنكيل**"، بأن الرجل سلفي العقيدة، سلفي المذهب والمشرب، عنده باع طويل في تراجم الرواة. وليس فقط الرواة الذين يتعلق بهم الحديث، بل هو واسع الاطلاع على تراجم الرجال من كل الطبقات من المفسرين، والمحدثين، واللغويين، ونحو ذلك، فهو واسع الاطلاع من هذه الحيثية. وتعليقاته على "**التاريخ**" للبخاري مثلا، وعلى كتاب "**الأنساب**" للسمعاني، وغير ذلك مما لا يحضرني الآن، أكبر دليل على سعة أفقه في هذه المجالات.

لكن يبدو أن عنايته بالتصحيح والتضعيف إما أنها كانت قليلة، أو أنه لم يتح له أن يلج هذا الباب، ويتفرغ له، بسبب قيامه على خدمة التراجم، وكأنه كان متخصصا فيهم.اهـ المراد.

وبعد المعرفة بما تقدم يتبين لدى من أراد البحث عن حال الراوي قدر ما قاله هذا المحقق في كتابه "**التنكيل**" (١/ ١٠٤): من أحب أن ينظر في كتب الجرح والتعديل عن حال رجل وقع في سند فعليه أن يراعي أمورا...اهـ.

وقد ذكر رحمه الله تعالى عشرة أمور، منها ما لا يسع الطالب إهمالها، ومنها ما هو دون ذلك. ولكن قبل ذكر هذه الأمور مع شيء من البيان لها، رأينا أهمية ذكر الطرق التي بها يتمكن الباحث من معرفة عين الراوي؛ فإن معرفة عين الراوي مقدمة على معرفة حاله.

معرفة عين الراوي

ولا يخفى أن أنفع الطرق لمعرفة عين الراوي والتمييز بينه وبين غيره ممن يشبهه في الاسم هي الممارسة وكثرة مطالعة كتب الرجال! ولكن المقصود هنا الإرشاد إلى بعض الطرق المعينة للطالب المبتدئ على ذلك.

قال الشيخ مقبل كما في "**فتاواه الحديثية**" (٢/ ٣٦٧): بعد أن تستخرجه من "**السنن**" ماذا تعمل؟ تنظر في رجاله رجلا رجلا... قد تقول: ربما أجد رجلا اسمه محمد بن عبد الله، أو اسمه حسين بن علي، أو اسمه محمد بن علي، إلى غير ذلكم، فأجد جماعة ممن يسمون بهذا الاسم، فلا أستطيع أن أعرف من هذا الرجل الذي أريد أن أقف عليه، فكيف أعمل؟...اهـ المراد.

وقد أجاب رحمه الله تعالى عن هذا السؤال بذكر عدد من الطرق لمعرفة عين الراوي والتمييز بينه وبين غيره. وفي ما يلي نقل ذلك مع شيء من البيان لها...

الطرق لمعرفة عين الراوي

١- الرمز إلى الكتاب الذي خرج فيه حديث الراوي:

المراد بهذه الرموز الحروف التي ذكرت قبل ذكر اسم الراوي، كما تراه في الكتب التي اعتني فيها بأسماء الرواة في الأمهات الست كـ"**تهذيب الكمال**"، و"**تهذيب التهذيب**"، و"**تقريب التهذيب**"، وغير ذلك من الكتب المؤلفة في هذا الباب.

قال الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى في بيان هذه الرموز في "**تاريخ الإسلام**" (١/ ٧-٨):... فمن على اسمه «ع» فحديثه في الكتب الستة، ومن عليه «٤» فهو في "**السنن الأربعة**"، ومن عليه «خ» فهو في "**البخاري**"، ومن عليه «م» ففي "**مسلم**"، ومن عليه «د» ففي "**سنن أبي داود**"، ومن عليه «ت» ففي "**جامع الترمذي**"، ومن عليه «ن» ففي "**سنن النسائي**"، ومن عليه «ق» ففي "**سنن ابن ماجه**".اهـ المراد.

قال الشيخ مقبل رحمه الله عقب كلامه المتقدم: ممكن أن ترجع إلى الرموز، فإذا رأيت محمد بن عبد الله ليس من رجال أبي داود وأنت تبحث في "**سنن أبي داود**" علمت أنه ليس بصاحبك الذي تريده.اهـ.

ومن الأمثلة للتمييز بين الرواة بالنظر إلى هذه الرموز عمل الشيخ مقبل كما في "**مجموعة رسائله العلمية**" (ص ٤٧)؛ فإنه قال: قال أبو داود في كتاب الترجل: حدثنا أبو توبة، ثنا عبيد الله، عن عبد الكريم، عن سعيد بن جبير، عن **ابن عباس** رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «**يكون قوم يخضبون في آخر الزمان بالسواد كحواصل الحمام، لا يريحون رائحة الجنة**».

وأخرجه النسائي في الزينة، وابن حبان والحاكم في "**صحيحيهما**"، من هذا الوجه. وقال أبو يعلى في "**مسنده**": حدثنا زهير، ثنا عبيد الله بن جعفر -هو الرقي-، به.

وأخرجه الحافظ ضياء الدين المقدسي في "**الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين**" من هذا الوجه أيضا. اهـ كلام الحافظ.

قال المعلق على "**ترتيب المسند**": قلت: بهذا تعرف أن الحديث صحيح، لا مطعن فيه. اهـ.

قلت: ومما يزيدنا وضوحا أن الذي في سند هذا الحديث عبد الكريم الجزري، وليس بابن أبي المخارق، أن الحديث في "**سنن أبي داود**" وعبد الكريم بن أبي المخارق ليس من رجال أبي داود، كما في "**تهذيب التهذيب**"، و"**الميزان**"، وغيرهما من كتب الرجال.

نعم، روى له أبو داود خارج "**السنن**"، كما في "**تهذيب الكمال**"؛ فإنه رمز لـ"**مسائل أحمد**"، وأما في "**السنن**" فلا.اهـ، واستفيد الوصول إلى هذا الموضع من "**الفتاوى الحديثية للشيخ مقبل**" (٢/ ٣٦٧) الحاشية (١).

طبقة الراوي:

قال الشيخ مقبل كما في "**فتاواه الحديثية**" (٢/ ٣٦٧) عقب ما تقدم مما يميز به بين الرواة: وإذا لم يتيسر لك هذا ترجع إلى الطبقات، فشيخ أبي داود لا يكون من الطبقة الثانية ولا من الطبقة الخامسة. وهكذا أيضا، التابعي لا يكون من الطبقة السادسة، أو من الطبقة السابعة والثامنة.اهـ المراد.

ومن أمثلة ذلك ما قاله العلامة الألباني في "**الضعيفة**" (١٣/ ٤٨-٤٩) أثناء كلامه على حديث ما: أخرجه الدارقطني في "**سننه**" (١/ ٢٨١)، ومن طريقه ابن الجوزي في "**العلل المتناهية**" (١/ ٤٢٨) عن محمد بن غالب، ثنا العباس بن سليم، ثنا عبيد الله بن سعيد، عن الليث، عن مجاهد، عن **ابن عباس** رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ... فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، مسلسل بالعلل:

الأولى الليث، وهو ابن أبي سليم، وهو ضعيف، مختلط.

الثانية عبيد الله بن سعيد، أعله ابن الجوزي به؛ فقال: «مجهول».

وأقول: لعله ظن أنه عبيد الله بن سعيد الثقفي الذي روى عن المغيرة بن شعبة، وعنه ابنه محمد، قال ابن أبي حاتم عن أبيه: «مجهول». وذكره ابن الجوزي لهذا في "**الضعفاء**" (٢/ ١٦٣).

وفي هذا الظن بعد؛ لأن الثقفي هذا متقدم على طبقة راوي هذا الحديث. وإن كان يعني بقوله: «مجهول» -أي: عنده-؛ لأنه لم يعرفه، فهو محتمل. وقد

توبع على ذلك من ابن القطان، كما يأتي. لكن الأقرب أنه عبيد الله بن سعيد أبو مسلم، قائد الأعمش؛ فإنه من هذه الطبقة...اهـ المراد.

❁ "تحفة الأشراف" وشروح الحديث:

قال الشيخ مقبل عقب ما تقدم: فإن لم يتيسر لك الرجوع إلى الطبقات، ووجدت أن الذي أشكل عليك في طبقته أناس يسمون بهذا الاسم، فماذا تعمل؟ ترجع إلى "**تحفة الأشراف**"، فربما يكون مسمى فيها.

فإن لم تجده مسمى فيها فارجع إلى شروح الحديث.اهـ.

❁ طرق الحديث، أو طريق حديث آخر ورد من نفس الوجه:

قال الشيخ مقبل رحمه الله بعد ما تقدم: جمع الطرق أمر مهم، مر بي في هذه الأيام حديث من طريق عاصم -لا أذكر الآن شيخه-، وهنا تبادر إلى ذهني أنه أحد الرجلين: عاصم بن أبي النجود، أو عاصم بن سليمان الأحول. ثم بعد ذلك بقيت متحيرا، وأجده في "**مسند الإمام أحمد**" مسمى عاصم بن أبي النجود. فالرجوع إلى الطرق يساعدك على المبهمين.اهـ.

وفي معناه ما نبه عليه شيخنا حفظه الله في "**دروس مختصرة**" (ص ٨)؛ إذ قال: إذا ذكر لك أيها الباحث! اسم في سند، ولم ينسب، ولم تهتد لمعرفته من كتب التراجم، أو وجد أكثر من شخص يسمى بذلك الاسم في تلك الطبقة، فيمكنك أن تتصفح نفس الكتاب الذي وجدت فيه ذلك الاسم، حتى تقف عليه منسوبا في إسناد آخر من نفس الوجه الذي تبحث فيه عنه.اهـ.

ويمكن كذلك العثور على المطلوب بتصفح كتاب آخر لنفس المصنف.

وقد يستعان بهذه الطريق أيضا، للعثور على الراوي الذي لم ينسب لأبيه الأدنى، وإنما إلى أب عال.

ومن الأمثلة لذلك شيخ الإمام الطبراني في الحديث (٥٠٢٦) من "**المعجم الأوسط**"؛ فإنه قال فيه: «محمد بن النضر الأزدي»، إذا بحث الباحث عنه ربما لم يهتد لمعرفة عينه... ولكن إذا رجع إلى "**المعجم الصغير**" للإمام الطبراني نفسه وجد أول اسم ذكر في من يسمى بمحمد من شيوخه محمد بن أحمد بن النضر الأزدي، فتظهر بهذا نسبة شيخ الإمام الطبراني في السند المتقدم إلى جده.

٥ النظر في الشيوخ والتلاميذ:

قال الشيخ مقبل رحمه الله قبل ما تقدم: ما وجدت في الشروح بقي هناك تمييزات... من هذه التمييزات النظر في الشيوخ والتلاميذ، تنظر في ترجمة الشيخ وفي ترجمة التلميذ لعلك تجده قد روى عنه.اهـ المراد.

وهذا يتأتى للباحث بالنظر في ترجمة شيخ الراوي المطلوب في السند بين يديه، فلعله يجد من تلاميذه الراوي المطلوب مميزا بشيء ككنية، أو لقب...

وكذلك يفعل في ما يتعلق بترجمة تلميذ الراوي المطلوب في ذلك السند، لعله يجد في شيوخه الراوي المطلوب مميزا...

ومن أمثلة ذلك ما ذكره الشيخ المعلمي في "**مجموع آثاره**" (١٥/ ٢٤٥)؛ حيث قال:... إنه كثيرا ما يقع في أسانيد كتب الحديث ونحوها ذكر الاسم

مثلا بدون ما يتميز به كأن يقع «محمد بن الصباح الدولابي، عن خالد، عن خالد، عن محمد، عن أنس». وطريق الكشف أن تنظر ترجمة الدولابي تجد في شيوخه خالد بن عبد الله الواسطي الطحان. ثم تنظر في ترجمة الطحان تجد في شيوخه خالد بن مهران الحذاء. ثم تنظر ترجمة الحذاء تجد في شيوخه محمد بن سيرين. ثم تنظر ترجمة ابن سيرين تجد في شيوخه أنس بن مالك.

وإن شئت فابدأ من فوق، فانظر ترجمة أنس بن مالك تجد في الرواة عنه محمد بن سيرين، وهكذا...اهـ.

وهكذا يمكن تمييز الراوي المطلوب بالنظر إلى ترجمته هو نفسه. فإذا لم يذكر في شيوخه الراوي المذكور فوقه في السند الذي بين يدي الباحث، ولا ذكر في تلاميذه الراوي المذكور تحته في ذلك السند، غلب على الظن أنه ليس الراوي المطلوب.

ومن الأمثلة في هذا الباب ما ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله في "**الفتح**" (١/ ٦٩)؛ حيث قال: وعكرمة بن خالد هو ابن سعيد بن العاص بن هشام ابن المغيرة المخزومي، وهو ثقة، متفق عليه. وفي طبقته عكرمة بن خالد بن سلمة بن هشام بن المغيرة المخزومي، وهو ضعيف، ولم يخرج له البخاري.

نبهت عليه لشدة التباسه، ويفترقان بشيوخهما، ولم يرو الضعيف عن ابن عمر.اهـ.

هذا ما يتعلق بالتمييز بالنظر إلى الشيوخ. وأما ما يتعلق بذلك بالنظر إلى التلاميذ فما قاله رحمه الله تعالى فيه بعد ذلك (ص ٧٧): ويحيى بن سعيد المذكور

اسم جده أبان بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية الأموي، ونسبه المصنف قرشيا بالنسبة الأعمية، يكنى أبا أيوب. وفي طبقته يحيى بن سعيد القطان، وحديثه في هذا الكتاب أكثر من حديث الأموي، وليس له ابن يروي عنه يسمى سعيدا، فافترقا.اهـ.

٥- الكنى، والنسب، والألقاب:

قال الشيخ مقبل رحمه الله تعالى بعد ما تقدم: ومن هذه المميزات [الكنى] إذا كان صاحبك مكنى.

وإن لم... -يعني إن لم توجد له كنية- فالنسب إذا كان صاحبك له نسبة.

إذا لم تجد فالألقاب؛ إذا وجد لصاحبك الذي تبحث عنه لقب، فهو يمكن أن يميز.اهـ المراد.

ومن جميل ما يعتبر به في التحلي بالصبر لمعرفة الراوي بالبحث عن الكنية والنسبة معا الطريق التي سلكها الإمام الألباني في "**الضعيفة**" (١٤/ ٥٦٣-٥٦٥)؛ حيث قال:... فرجعت الآن إلى "**الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف**" للحافظ العسقلاني، فرأيته يقول (١٨٧/ ٣٥١): «أخرجه الثعلبي من حديث علي بإسناد أهل البيت، لكنه من رواية أبي القاسم الطائي، وهو ساقط». فأخذت أبحث عن هذه الكنية في كنى "**الميزان**"، و"**اللسان**"، وغيرهما، وبصورة خاصة كتب الكنى، ومنها "**المقتنى**"، كما سبق، ولكن دون جدوى...

فرجعت إلى تخريج الزيلعي، وهو أصل تخريج العسقلاني، فوقفت فيه [على] إسناد الحديث المتقدم، فعرفت منه شيخ أبي القاسم الطائي، وأنه علي ابن موسى الرضا... فرأيت أنه لابد من الرجوع إلى ترجمته من "**تهذيب الكمال**" للحافظ المزي؛ فإن من عادته أن يتوسع في استقصاء الرواة عن المترجم.

فرأيته قد ذكر في الرواة عنه عامر بن سليمان الطائي والد أحمد بن عامر أحد الضعفاء، له عنه نسخة كبيرة. فألقي في البال لعل عامر -كأن صوابه «عامرا»- الطائي هذا هو اسم أبي القاسم الطائي، فتتبعت ترجمة عامر في كتب التراجم فرجعت بخفي حنين!

فرجعت إلى ابنه أحمد بن عامر، فوجدته في "**لسان الميزان**": «أحمد بن عامر الطائي، له ذكر في الأصل في ترجمة ابنه عبد الله ...». فرجعت إلى أصله "**الميزان**"، فإذا فيه: «عبد الله بن أحمد بن عامر، عن أبيه، عن علي الرضا، عن آبائه بتلك النسخة الموضوعة، الباطلة. ما تنفك عن وضعه، أو وضع أبيه.

قال الحسن بن علي الزهري: كان أميا، لم يكن بالمرضي...

مات سنة أربع وعشرين وثلاثمائة»، وكذا في "**اللسان**" لم يزد عليه شيئا.

فغلب على ظني أن عبد الله هذا هو أبو القاسم الطائي.

وهذا، وإن كان كافيا، ولكن النفس كانت تتوق إلى زيادة من الاطمئنان لما وصلت إليه، فرجعت إلى "**تاريخ الإسلام**" للحافظ الذهبي، فرأيته قد أورده بكنيته؛ فقال (٢٤/ ١٤٩) -جزاه الله خيرا-: «عبد الله بن أحمد بن

عامر أبو القاسم الطائي، عن أبيه، عن علي بن موسى الرضا بنسخة وأحسبه واضعها»، فتيقنت أنه هو.

ثم بدا لي، ولو بعد لأي أن أرجع إلى نسبة الطائي من كتاب "**الأنساب**" للسمعاني.

ولو استقبلت من أمري ما استدبرت لرجعت إليه ابتداء، ولكن هكذا قدر! فقد رأيته قد ذكره فيه بكنيته ونسبته...اهـ المراد.

ثم نبه رحمه الله تعالى على الخطإ الذي وقع في ما تقدم نقله من "**التهذيبين**"!

بلد البلد:

قال الشيخ مقبل عقب ما تقدم نقله: وكذلك التمييز بالبلد، رجل يمني يروي عن يمني، أو رجل مكي يروي عن مكي.

وجدنا جماعة شيخهم ابن جريج، ووجدنا من تلاميذه أناسا اشتبهوا علينا، وابن جريج مكي، فإذا وجدنا مكيا لعله هو.اهـ المراد.

ويلزم الباحث غاية التحفظ في جزمه بتعيين الراوي بهذه الطريق، وهذا لما يتطرق إليها من الخلل الكبير، ولذا قال الشيخ مقبل آنفا: «لعله هو»!

وقد أشار إلى هذه الحقيقة الحافظ رحمه الله في "**الفتح**" (١/ ٥٧١)؛ إذ قال أثناء كلامه على شيخ البخاري زكريا بن يحيى: وقال ابن عدي: «هو زكريا ابن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة»، وإلى هذا مال الدارقطني؛ لأنه كوفي، وكذا الشيخان المذكوران، عبد الله بن نمير وأبو أسامة.

وقد روى البخاري في العيدين، عن زكريا بن يحيى، عن المحاربي، لكن قال: «حدثنا زكريا بن يحيى أبو السكين...»، فيحتمل أن يكون هو المهمل في المواضع الأخرى؛ لأنه كوفي، وشيخه كوفي أيضا. وقد ذكر المزي في "**التهذيب**" أنه روى عن ابن نمير وأبي أسامة أيضا.

وجزم صاحب "**الزهرة**" بأن البخاري روى عن أبي السكين أربعة أحاديث. وهو مصير منه إلى أنه المراد، كما جوزناه. وإلى ذلك مال أبو الوليد الباجي في "**رجال البخاري**"، والله أعلم.اهـ.

٥ الاختصاص:

قال الشيخ مقبل عقب ما تقدم نقله: ونسيت شيئا مهما اعتبره الحافظ في "**نخبة الفكر**"، ألا وهو الاختصاص.اهـ المراد.

وقد جعل الحافظ رحمه الله هذا قاعدة؛ حيث قال في "**الفتح**" (١/ ٢٦٩-٢٧٠): قوله: «سفيان» هو الثوري؛ لأن وكيعا مشهور بالرواية عنه.

وقال أبو مسعود الدمشقي في "**الأطراف**": يقال: إنه ابن عيينة.

قلت: لو كان ابن عيينة لنسبه؛ لأن القاعدة في كل من روى عن متفقي الاسم أن يحمل من أهمل نسبته على من يكون له به خصوصية من إكثار ونحوه، كما قدمناه قبل هذا. وهكذا نقول هنا؛ لأن وكيعا قليل الرواية عن ابن عيينة بخلاف الثوري.اهـ.

❁ تواريخ البلدان:

قال الشيخ مقبل رحمه الله كما في "**فتاواه الحديثية**" (٢/ ٣٧١): ترجع إلى تواريخ البلدان، إن كان الشخص الذي تبحث عنه نسب إلى بغداد رجعت إلى "**تاريخ بغداد**"، أو نسب إلى جرجان ترجع إلى "**تاريخ جرجان**"، أو نسب إلى أصبهان رجعت إلى "**أخبار أصبهان**" لأبي نعيم، أو نسب إلى مصر رجعت إلى "**تاريخ مصر**" لابن يونس إن كان في حوزتك.اهـ.

ومثاله ما قاله الإمام الألباني في "**الضعيفة**" (١٤/ ٥٦٥) عقب ما تقدم: وذكر أنه بغدادي، فغلب على ظني أنه مترجم في "**تاريخ بغداد**" للخطيب البغدادي؛ فإنه كثير الاستفادة منه... فوجدت كما ظننت، قال (٩/ ٣٨٥): «عبد الله بن أحمد بن عامر بن سليمان بن صالح أبو القاسم الطائي...».اهـ.

❁ صيغ الأداء:

ومما قد يميز به الراوي النظر للصيغة التي استعملها لأداء الحديث، فإذا عرفت عنه عادة في ذلك الاستعمال أمكن تمييزه عن غيره. قال الشيخ مقبل كما في "**السير الحثيث**" (ص ٢٢٦): لأن للبخاري ومسلم مشايخ يسمون بإسحاق كثير، لكن من جملة المميزات أن إسحاق يقول: «أخبرنا».اهـ.

ومن أمثلة ذلك ما قاله الحافظ في "**الفتح**" (٢/ ١٣٨): قوله: «حدثني إسحاق» لم أره منسوبا. وتردد فيه الجياني، وهو عندي ابن إبراهيم الحنظلي، المعروف بابن راهويه، كما جزم به المزي.

ويدل عليه تعبيره بقوله: «أخبرنا»؛ فإنه لا يقول قط: «حدثنا»، بخلاف إسحاق بن منصور وإسحاق بن نصر.اهـ.

وفي الباب ما قال الإمام الذهبي في "**تاريخه**" (٩/ ٣٧٥-٣٧٦) في ترجمة الإمام عبد الرزاق الصنعاني: كان من مذهبه أن يقول: «أخبرنا»، ولا يقول: «حدثنا». وهي عادة جماعة من أقرانه وممن قبله كحماد بن سلمة وهشيم.

قال الحافظ ابن أبي الفوارس: يزيد بن هارون، وهشيم، وعبد الرزاق، لا يقولون إلا: «أخبرنا». فإذا رأيت «حدثنا» فهو من خطإ الكاتب.

وقال محمد بن رافع: قدم أحمد، ويحيى بن معين، وإسحاق، على عبد الرزاق، وكان من عادته أن يقول: «أخبرنا»، فقالا له: قل: «حدثنا»، فقالها.

وقال نعيم بن حماد: ما رأيت ابن المبارك قط يقول: «حدثنا»، كأنه يرى أن «أخبرنا» أوسع.اهـ.

٥- النسبة إلى طبقة خصوصة:

قال الشيخ مقبل كما في "**فتاواه الحديثية**" (٢/ ٣٧٢): ما تيسر لك هذا فهناك طبقات،

إذا نسب الشخص بأنه مقرئ ترجع إلى "**طبقات القراء**".

نسب الشخص بأنه لغوي ترجع إلى "**طبقات اللغويين**".

نسب بأنه صوفي ترجع إلى "**طبقات الصوفية**" لأبي عبد الرحمن السلمي محمد بن الحسين. له "**حقائق التفسير**" من اعتقد ما فيه كفر، حرف

كتاب الله على تأويلات الصوفية. ولا يعتمد على كتابه "**طبقات الصوفية**"؛ لا تنقل منه حكايات، وتحتج بها على الصوفية. ولا ينبغي أن تنقل عنه إلا وتبين حال المؤلف أنه لا يحتج به.

. . . ترجع أيضا إلى "**طبقات الشافعية**" وإلى "**طبقات الحنابلة**"، وهكذا "**طبقات الحنفية**"، "**التاج المذهب**" من كتب المالكية.اهـ المراد.

ومن الأمثلة لذلك شيخ الخطيب البغدادي الذي سماه بقوله: «محمد بن عبيد الله المالكي» في بعض الآثار التي خرجها في "**الكفاية**" (ص ١١٣).

فإذا نظر الباحث وجد من شيوخ الخطيب ممن يسمى بهذا الاسم جماعة، لكن إذا تفطن للنسبة المذكورة، ورجع إلى بعض كتب أعلام المذهب المالكي كـ"**ترتيب المدارك**" للقاضي عياض، انحصر البحث في ثلاثة. ثم بالنظر في تراجمهم يتعين كونه محمد بن عبيد الله بن أحمد بن محمد بن عمروس.

التصحيف في اسم راو والاطلاع عليه

ومن الأمور المهمة التي يتعين التنبيه عليها ما قد يتطرق لأسماء الرواة في الإسناد من التصحيف، وما قد يترتب على ذلك من تعب الباحث في العثور على ترجمته!

قال الشيخ مقبل كما في "**فتاواه الحديثية**" (٢/ ٣٧٠-٣٧١): قد تقول: «ربما يأتي تصحيف، ويضلني هذا التصحيف»، مثل ما تصحف في "**تحفة الأحوذي**" «جسر» إلى «حسين»، حتى قال المباركفوري: «لا أعرف من هو حسين بن جعفر». هذا التصحيف ربما يضله، وقد أضل مؤلفا ومحققا، وهو صاحب "**تحفة الأحوذي**".

وربما ينسب الراوي إلى جده، ففي "**جامع الترمذي**" يقول: «حدثنا أبو بكر محمد بن نافع»، يقول المباركفوري: «لا أدري من هو محمد بن نافع»، ومحمد بن نافع هو محمد بن أحمد بن نافع.

وربما يزاد راو في السند تصحيفا، أو تتصحف «ابن» إلى «عن»، كيف تستطيع أن تعرف هذا؟اهـ المراد.

وفي الجواب عن هذه المسألة المهمة أوجه، نذكر في ما يلي ما تيسر لنا جمعه منها مع شيء من البيان، وما يوضحه من المثال.

❁ جمع الطرق:

قال الشيخ مقبل في جوابه عن السؤال المتقدم: بجمع الطرق و"**تحفة الأشراف**".اهـ المراد.

ومما يبين أهمية الرجوع إلى هذا الكتاب حينئذ ما قاله العلامة بكر أبو زيد رحمه الله في "**التأصيل**" (ص ١٦٧) في سياق كلامه على تحقيق التصحيف:... وإن كان من أطراف "**تحفة الأشراف**" فلا يفتك الوقوف عليه.اهـ.

ولكنه مختص بما إذا كان الحديث في أحد الكتب الستة.

❁ تراجم شيوخ وتلاميذ الراوي المتوقع التصحيف في اسمه:

ومما يستعين به الباحث على الوقوف على ما يتوقع من التصحيف في اسم الراوي النظر في تراجم شيوخه وتلاميذه.

ومن أمثلة ذلك ما قاله العلامة المعلمي في "**مجموع آثاره**" (١٥/ ٢٤٥-٢٤٦):... وجدنا في بعض الكتب التي تصحح، وتطبع، في الدائرة سندا فيه «...يحيى بن روح الحراني، قال: سألت أبا عبد الرحمن بن بكار بن أبي ميمونة -حراني من الحفاظ-، كان مخلد بن يزيد يسأله...»، فذكر قصة.

وقد كان بعض أفاضل العصر صحح ذلك الكتاب؛ فكتب على قوله: «سألت أبا عبد الرحمن بن بكار بن أبي ميمونة»: «كذا»! كأنه خشي أن يكون الصواب: «سألت أبا عبد الرحمن بكار بن أبي ميمونة» على ما هو الغالب من صنيعهم أن يذكروا اسم الرجل بعد كنيته.

فأردنا أن نحقق ذلك، فلم نجد في ما بين أيدينا من الكتب ترجمة لبكار ابن أبي ميمونة، ولا ليحيى بن روح الحراني! ولا وجدنا في الكنى أبا عبد الرحمن بن بكار ولا أبا عبد الرحمن بكارا! فراجعنا بعض مظان القصة، فإذا فيها «أبا عبد الرحمن بكار بن أبي ميمونة»، ولكن لم يقنعنا ذلك...

ثم انتبهنا إلى ما في القصة أن مخلد بن يزيد كان يسأل هذا الرجل، فقلنا: «عسى أن نجد له ذكرا في ترجمة مخلد»، فلما نظرنا فيها وجدنا في الرواة عن مخلد أحمد بن بكار، فأسرعنا إلى ترجمته، فإذا هو ضالتنا، وهو أبو عبد الرحمن أحمد بن بكار بن أبي ميمونة.اهـ.

٥- تاريخ ولادة ووفاة من يقع التصحيف في اسمه:

ومما يستعان به في العثور على وقوع التصحيف في اسم الراوي النظر في تاريخ ولادته ووفاته.

وقد سلك هذه الطريق العلامة المعلمي لمعرفة وقوع التصحيف في اسم راو ادعي تصحيحه، وذلك ما قاله رحمه الله في "**مجموع آثاره**" (١٥/ ٢٤٨-٢٤٩): ومما وقع لنا مما يتعلق بهذا أنه وقع في بعض الكتب التي تصحح، وتطبع، في الدائرة سند فيه «...أحمد بن محمد بن أبي الموت أبو بكر المكي، قال: قال لنا أحمد بن زيد بن هارون...»، وقد كتب عليه بعض الأفاضل ما معناه: «الصواب «أحمد عن يزيد بن هارون...»، وأحمد هو الإمام أحمد بن حنبل، ويزيد بن هارون هو الواسطي الحافظ المشهور»!

وإنما حمله على هذا أنه لم يجد ترجمة لأحمد بن زيد بن هارون! وهكذا نحن فقد جهدنا أن نظفر له بترجمة في الكتب التي بين أيدينا فلم نجد!

ولكننا مع ذلك نعلم أن ما كتبه ذلك الفاضل خطأ؛ لأن الإمام أحمد توفي سنة ٢٤١، وابن أبي الموت له ترجمة في "**لسان الميزان**"، وفيها ما لفظه: «وأرخ ابن الطحان في "**ذيل الغرباء**" وفاته في ربيع الآخر سنة ٣٥١ بمصر، وعاش تسعين سنة». فعلى هذا يكون مولده سنة ٢٦٠، أي: بعد وفاة الإمام أحمد بن حنبل بنحو عشرين سنة، فكيف يحمل قوله: «قال لنا أحمد» على الإمام أحمد بن حنبل!؟اهـ.

٥ النظر في كتب الأنساب لمعرفة التصحيف في اسم جد الراوي:

وقد يلتبس على الباحث عين الراوي المطلوب بغيره والسبب ما وقع من التصحيف في اسم أحد أجداده. وحينئذ قد يعينه على المعرفة بعين الراوي النظر في الرواة المذكورين في النسبة إلى اسم ذلك الجد من كتب الأنساب.

ومن أمثلة ذلك ما قاله العلامة المعلمي في "**مجموع آثاره**" (١٥/ ٢٤٩): من المؤلفات في علم الرجال ما هو خاص بالأنساب كـ"**أنساب السمعاني**".

وهو حقيق بأن يطبع؛ فإن النسخة التي طبعت بالتصوير في أوروبا كثيرة التصحيف والتحريف، مع تعليق الخط وغير ذلك.

وفائدته عظيمة، ولاسيما في أنساب الرجال الذين لا توجد تراجمهم في الكتب المطبوعة. وكثيرا ما يستفاد منه في غير الأنساب.

من غريب ذلك أنه تكرر في "**المستدرك**" و"**سنن البيهقي**" ذكر الحسن ابن محمد بن حليم المروزي، فتارة يأتي هكذا، وتارة يقع «ابن حكيم»!

وبعد أن كدنا نيأس من تصحيحه قلنا: «قد يجوز أن يكون ربما نسب إلى الجد المشتبه، فيقال: «الحليمي»، أو: «الحكيمي»، فراجعنا "**الأنساب**"، فإذا به ذكره في الحليمي باللام، وذكر أنه منسوب إلى جده حليم.اهـ المراد.

ونظير ما تقدم ما قاله رحمه الله (ص ٢٥٠): تكرر في "**سنن البيهقي**" ذكر أبي محمد أبي الشيخ عبد الله بن محمد بن حيان الأصبهاني، فيقع تارة «حيان»، وتارة «حبان»!

ونظرنا في "**التبصير**" فوجدناه عدّد «حَبان»، و«حِبان»، وغيرهما مما يقع على هذه الصورة، إلا «حيان» فإنه تركه اعتمادا على أن كل ما وقع على هذه الصورة مما لم يذكره فهو «حيان» كعادته في أمثال ذلك! وهذا وإن كان كافيا لحصول الظن، ولكن لم نقنع به. ثم قلنا فيه: «يجوز أن يكون ربما نسب إلى جده هذا»، فنظرنا في مشتبه النسبة من "**التبصير**" فإذا هو فيه الحياني، ذكره في حرف الجيم مع الجبائي.اهـ.

أهمية توفر كتب الرجال للباحث

قال العلامة المعلمي في "**مجموع آثاره**" (١٥/ ٢٥١): والعالم محتاج إلى جميع كتب الرجال؛ لأنه يجد في كل منها ما لا يجد في غيره.اهـ المراد.

ومن أمثلة ذلك ما قال فيه العلامة الألباني في "**الصحيحة**" (٧/ ٦٢٤-٦٢٥) أثناء كلامه على سند أثر ما: رجاله ثقات، رجال الشيخين غير شميسة هذه، فقد أوردها المزي في "**التهذيب**"، وقال: «روى عنها شعبة بن الحجاج وهشام بن حسان».

ثم ساق له -ويقتضي السياق كون الصواب «لها»- هذا الأثر، ولم يحك فيها جرحا ولا تعديلا، وتبعه الحافظ. وهذه غريبة منهما! نتجت من غريبة أخرى، وهي أن ابن أبي حاتم أوردها في "**الجرح والتعديل**" (٢/ ١/ ٣٩١)، فوقع فيه على أنها رجل، ففيه: «شميسة روى عنه شعبة». ثم روى بسنده عن عثمان بن سعيد، قال: سألت يحيى بن معين؛ قلت: شمسية؟ قال : «ثقة».

وعلق عليه محققه الفاضل بقوله: «شميسة امرأة، فالصواب «روى عنها»... ولم يذكر المزي ولا ابن حجر توثيق ابن معين لها، كأنهما لم يعثرا على ذكر المؤلف لها في أسماء الرجال. وقد وقع له مثل هذا في دقرة، كما تقدم في باب الدال».

وأفاد هناك (٢/ ١/ ٤٤٤) أن قوله: «روى عنه» خطأ من تصرف من بعد المؤلف؛ فإنه قد يذكر نادرا بين تراجم الرجال بعض النسوة، كما في آخر باب الذال: «ذرة، روت عن عائشة...».

وإن مما يؤيد الخطأ المذكور أن يزيد بن الهيثم قد روى في جزء "**من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال**"، تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، مثلما روى عثمان بن سعيد عنه؛ فقال (١٠٥/ ٣٣٣): «قيل له: فشميسة؟ قال: ثقة، روى عنها شعبة، وابن أبي حازم، والدراوردي، ليس بها بأس».

قلت -يعني: الإمام الألباني-: وهذه فائدة هامة، تضم إلى ترجمة شميسة في "**تهذيب المزي**" وفروعه.اهـ المراد، واستفيد الوصول إلى هذا الموضع من "**مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني**" (ص ٦٥٥).

ثم قال العلامة المعلمي رحمه الله تعالى عقب ما تقدم نقله: وإن لم يكن عنده إلا بعضها فكثيرا ما يبقى بحسرته، وكثيرا ما يقع في الخطإ.

زعم بعض علماء العصر أن الحديث الذي في "**صحيح مسلم**" عن أبي وائل عن أمير المؤمنين علي عليه السلام في تسوية القبور ضعيف؛ لأن أبا وائل هو عبد الله بن بحير بن ريسان القاص قد جرحه العلماء. كأن هذا العالم نظر في فصل الكنى من "**الميزان**"، وليس فيه أبو وائل إلا واحد، هو عبد الله بن بحير، فرجع إلى ترجمته من "**الميزان**"، ونقل كلام الأئمة فيه.

ولم ينظر أنه ليس عليه علامة مسلم! والحديث في "**صحيح مسلم**"، كما علم. وإنما عليه علامة أبي داود، والترمذي، وابن ماجه.

ولا نظر أنه لم يذكر لعبد الله بن بحير رواية إلا عن أوساط التابعين، وأبو وائل الذي في الحديث يرويه عن أمير المؤمنين علي عليه السلام! ولو ظفر هذا العالم بـ"**التقريب**"، أو "**الخلاصة**"، أو "**تهذيب التهذيب**"، لوجد في فصل الكنى أبا وائل آخر، هو شقيق بن سلمة، تابعي كبير، مخضرم، روى عن الخلفاء الأربعة وغيرهم.

وأخرج له البخاري، ومسلم، وغيرهما.

واتفق الأئمة على توثيقه، ولذلك لم يذكر في "**الميزان**"؛ لأن "**الميزان**" خاص بمن تكلم فيه.اهـ.

وفي اختصاص علي رضي الله عنه بالتسليم ما فيه! وإنما المتعين الترضي عنه.

أمور تراعى في البحث عن حال الراوي

قال العلامة المعلمي رحمه الله تعالى في "**التنكيل**" (١/ ١٠٤): من أحب أن ينظر في كتب الجرح والتعديل عن حال رجل وقع في سند فعليه أن يراعي أمورا...اهـ.

وفي ما يلي نقل ما أفاده رحمه الله مع البيان والتمثيل لما يحتاج إليه من ذلك.

١- التثبت في معرفة عين الراوي:

وقد يبدو من هذا تكرار لبعض ما تقدم بيانه في طرق التمييز بين الرواة بعضهم عن بعض!؟ وليس الأمر كذلك في الحقيقة؛ إذ ما تقدم بيانه إنما هي الطرق التي يتوصل بها إلى معرفة عين الراوي. وأما هذا الفصل فهو معقود للتنبيه على التثبت في إنزال الكلام في الرجال على المستحقين له؛ إذ بدون هذا التثبت لا يؤمن إنزاله على غير من قيل فيه.

قال العلامة المعلمي رحمه الله تعالى عقب ما تقدم نقله:

الأول إذا وجد ترجمة بمثل ذاك الاسم فليتثبت، حتى يتحقق أن تلك الترجمة هي لذلك الرجل؛ فإن الأسماء كثيرا ما تشتبه، ويقع الغلط والمغالطة فيها.اهـ.

وقد يقع في مثل هذا الغلط أئمة فضلا عن من دونهم، فالتثبت متعين.

ومن أمثلة هذا الغلط ما أفاده صاحب "**قواعد في علوم الحديث**" (ص ٤١٢-٤١٣)؛ فنقل عن الحافظ ابن حجر أنه قال في ترجمة صالح بن حي من "**مقدمة الفتح**": قال العجلي في موضع آخر: يكتب حديثه، وليس بالقوي.

قلت: هكذا وقع في "**تهذيب الكمال**" أن العجلي ذكره في موضعين، وليس كذلك. بل كلامه الأول في صاحب الترجمة، ولم أر لأحد قط فيه كلاما. وقال أحمد: «إنه ثقة، ثقة»، وهذا من أرفع صيغ التعديل.

وأما كلامه الأخير فقاله في صالح بن حيان القرشي.

وهذان الرجلان يشتبهان كثيرا... حتى يظن أنهما رجل واحد؛ لأنهما متعاصران من بلدة واحدة. وصاحب الترجمة معروف بالرواية عن الشعبي دون القرشي، وقد احتج الجماعة بابن حي. اهـ.اهـ.

تحقق ورود الجرح والتعديل في الكتب كما قاله قائله:

قال العلامة المعلمي رحمه الله تعالى عقب ما تقدم نقله:

الثاني ليستوثق من صحة النسخة، وليراجع غيرها، إن تيسر له؛ ليتحقق أن ما فيها ثابت عن مؤلف الكتاب.اهـ.

وإن لم يجد نسخة أخرى للكتاب نفسه قد يتأتى للباحث التحقق المذكور بالرجوع إلى تراجم الراوي المطلوب في كتب أخرى لعله يجد العبارة المنقولة عن قائلها.

ولا يخفى عسر إجراء هذا التحقق لكل عبارة يجدها الباحث في الراوي، ولاسيما إذا تعددت تراجمه في أكثر من كتاب! وإنما المراد إجراء هذا التحقق عند ظهور عبارة مستغربة في ترجمة الراوي.

وتمييز ما يستغرب من هذه العبارات مما لا يستغرب يدرك بالممارسة.

ومن أمثلة ذلك ما ذكر العلامة المعلمي في "**طليعة التنكيل**" (ص ٣٩-٤٠)؛ حيث قال: ذكروا في ترجمة علي بن عاصم مما عابوا به علي بن عاصم أنه كان يغلط، فيبين له مخالفة الحفاظ له، فلا يعبأ بذلك.

بل ينتقص أولئك الحفاظ، ففي "**تاريخ بغداد**" (١١/ ٤٥٠) في ترجمة علي بن عاصم عن علي بن المديني مراجعة دارت بينه وبين علي بن عاصم، وفيها: «... فقلت له: إنما هذا عن مغيرة رأي حماد. قال: فقال من حدثكم؟ قلت: جرير. قال: ذاك الصبي! قال: مر شيء آخر، فقلت: يخالفونك في هذا. فقال: من؟ قلت: أبو عوانة. قال: وضاح ذاك العبد! قال: وقال لشعبة: ذاك المسكين...».

فوقعت هذه الحكاية في ترجمة علي بن عاصم من "**تهذيب التهذيب**" المطبوع، ووقع فيها: «وضاع، ذاك العبد»، ولم يخف على ذي معرفة أن هذا تصحيف، وأن الصواب «وضاح...»، كما في "**تاريخ بغداد**". اهـ المراد.

ثم عقب رحمه الله ذلك بذكر بعض القرائن التي تؤيد وقوع التصحيف، وختمها بقوله: وبالجملة فلا يشك عارف أن الصواب «وضاح ذاك العبد»، كما في "**تاريخ بغداد**". اهـ.

ثبوت الجرح والتعديل إلى قائله:

قال العلامة المعلمي رحمه الله تعالى عقب ما تقدم نقله:

الثالث إذا وجد في الترجمة كلمة جرح، أو تعديل، منسوبة إلى بعض الأئمة فلينظر؛ أثابتة هي عن ذاك الإمام، أم لا؟اهـ.

وقد سئل الشيخ مقبل رحمه الله تعالى عن أقوال أئمة الجرح والتعديل في مثل "**الميزان**"، و"**لسان الميزان**"، و"**تهذيب التهذيب**"، إذا ذكرت بصيغة الجزم إلى قائلها؛ هل يدل على ثبوتها عنه؟ فقال كما في "**فتاواه الحديثية**" (٢/ ٥): يحتاج إلى أن ينظر في سند هذا الكلام، فربما يكون في السند إلى ذلك الشخص ضعيف، أو يكون في السند كذاب، وما أكثر القصص التي يتداولها الناس!

ثم إذا قرأنا في "**ميزان الاعتدال**"، أو في "**سير أعلام النبلاء**"، أو في "**تذكرة الحفاظ**"، -وكل الثلاثة الكتب للحافظ الذهبي- نجده يضعف بعض القصص. فما أحوج كتب الجرح والتعديل إلى بحث في أسانيدها!اهـ.

ومن أمثلة ذلك ما ذكر العلامة المعلمي في "**طليعة التنكيل**" (ص ٦٢-٦٣)؛ إذ قال: عبد الله بن جعفر بن درستويه، قال الأستاذ (ص ٣٩): «كان يحدث عمن لم يدركه لأجل دريهمات يأخذها. فادفع إليه درهما يصطنع لك ما شئت من الأكاذيب».

ذكر الأستاذ هذه التهمة في عدة مواضع كلها بالجزم، بل نبز هذا العالم الفاضل الذي لا ذنب له إلا أنه روى كتابا مشهورا، وهو "**تاريخ يعقوب بن**

سفيان"، وقد ثبت سماعه له، حتى إن الذي كان أنكر عليه رجع أخيرا، فقصده، فسمع منه، كما في ترجمته من "**تاريخ بغداد**".

نبزه الأستاذ بلقب «الدراهمي» مع أنه لا مستند للأستاذ في ذلك إلا ما حكاه الخطيب عن هبة الله الطبري أنه ذكر ابن درستويه، وضعفه، وقال: «بلغني أنه قيل له: حدث عن عباس الدوري حديثا ونحن نعطيك درهما، ففعل، ولم يكن سمع من عباس». ولا يخفى على عالم أن هذه الحكاية لا يصح الاستناد إليها لجهالة المبلغ للطبري.اهـ.

هذا، وأسهل طريق لمعرفة ثبوت الجرح والتعديل إلى قائله ما أفاد الشيخ مقبل؛ حيث قال عقب ما تقدم: والغالب أن الجرح، أو التعديل، إذا كان في الكتاب لا يضر السند، فمثلا وثقه البخاري في "**التاريخ الكبير**"، ورجعت إلى "**التاريخ الكبير**"، ووجدته...

وثقه البخاري في "**التاريخ الأوسط**"، أو "**الصغير**"، ووثقه أبو حاتم في كتابه "**الجرح والتعديل**"، وثقه الإمام أحمد في "**كتاب العلل**"، فمثل هذه أنصحك بالرجوع إلى الكتاب، ولا تتعب نفسك بمراجعة السند إلى ذلك القائل.

وهكذا إذا قالوا: «وثقه الخطيب» ترجع إلى ترجمته من "**تاريخ الخطيب**" حتى لا تتعب نفسك في السند إليه.اهـ.

ويلتحق بما تقدم من التسهيل ما يذكر في كتب الإمام الذهبي والحافظ ابن حجر من الجرح والتعديل. وسئل الشيخ مقبل رحمه الله تعالى؛ الذين هذبوا

كتب الرجال، واختصروها، هل كان عملهم مجرد الاختصار والتهذيب، أم هو قائم على الترجيح في ألفاظ الجرح والتعديل بالنسبة للرجل؟ فأجاب كما في "**فتاواه الحديثية**" (٢/ ٧)؛ حيث قال: منهم من اختصر مجرد اختصار، وربما يذكر أقوالا متناقضة، ولا يلتفت إلى صحيحها من سقيمها.

ومنهم من اختصر مع ملاحظة الأسانيد والمتون، كما هو شأن الحافظ ابن حجر وكذلك الحافظ الذهبي رحمهما الله. فهما يلاحظان متون الكلام الذي قيل عن أئمة الجرح والتعديل، ويلاحظان السند. فرب قصة يسكت عنها الحافظ الذهبي في "**ميزان الاعتدال**"، ويتكلم عليها في "**السير**"، أو يسكت عنها في "**السير**"، ويتكلم عنها في "**ميزان الاعتدال**"، أو يسكت عنها فيهما، ويتكلم عليها في "**تذكرة الحفاظ**".

فهذا هو شأن بعض أهل العلم الذين اختصروا.

وعلى هذا فلا يقال: «إن حذفهم الأسانيد يعتبر مخلا»؛ لأنهم أرادوا أن يأتوا بفائدة مختصرة. فربما تمر بك في الترجمة الواحدة في "**تهذيب التهذيب**"، أو "**تهذيب الكمال**"، عدة مراجع، ويقربون هذا لك بأوجز عبارة.

على أنك إذا استطعت أن ترجع إلى الأصول فعلت.اهـ المراد.

ويلتحق بمن تقدم ذكرهم في حذف الأسانيد مع مراعاة الصحة الحافظ المزي في "**تهذيب الكمال**"، وذلك أنه قال رحمه الله تعالى في المقدمة (١/ ٧): وما لم نذكر إسناده في ما بيننا وبين قائله، فما كان من ذلك بصيغة الجزم فهو مما لا نعلم بإسناده عن قائله المحكي ذلك عنه بأسا، وما كان بصيغة التمريض

فربما كان في إسناده إلى قائله ذلك نظر. فمن أراد مراجعة شيء من ذلك، أو زيادة اطلاع على حال بعض الرواة المذكورين في هذا الكتاب، فعليه بهذه الأمهات الأربعة.اهـ.

والمراد بهذه الأربعة الكتب المذكرة قبله، وهي "**الجرح والتعديل**" لابن أبي حاتم، و"**الكامل**" لابن عدي، و"**تاريخ بغداد**" للخطيب، و"**تاريخ دمشق**" لابن عساكر.

٥ التثبت في وقوع الجرح والتعديل في الراوي:

قال العلامة المعلمي رحمه الله تعالى عقب ما تقدم نقله:

الرابع ليستثبت أن تلك الكلمة قيلت في صاحب الترجمة؛ فإن الأسماء تتشابه.

وقد يقول المحدث كلمة في راو فيظنها السامع في آخر، ويحكيها كذلك.

وقد يحكيها السامع فيمن قيلت فيه، ويخطئ بعض من بعده، فيحملها على آخر... ففي الرواة [المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش المخزومي، و]المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي، والمغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن حزام الحزامي، والمغيرة بن عبد الرحمن بن عوف الأسدي. حكى عباس الدوري عن يحيى بن معين توثيق الأول وتضعيف الثالث. وحكى ابن أبي حاتم، عن الدوري، عن ابن معين توثيق الثاني، ووهمه المزي.

ووثق أبو داود الثالث، وضعف الأول، فذُكرت له حكاية الدوري عن ابن معين، فقال: غلط عباس.اهـ المراد.

ومن عجيب الأمثلة لذلك ما نقله صاحب "**قواعد في علوم الحديث**" (ص ٣٩٤-٣٩٥) عن الحافظ أنه قال في ترجمة أحمد بن صالح المصري أبي جعفر بن الطبري من "**مقدمة الفتح**": أحد أئمة الحديث، الحفاظ، المتقنين. وأما النسائي فكان سيئ الرأي فيه، ذكره مرة؛ فقال: ليس بثقة ولا مأمون. أخبرني معاوية بن صالح، قال: سألت يحيى بن معين عن أحمد بن صالح؟ فقال: كذاب، يتفلسف، رأيته يخطر في الجامع بمصر. اهـ.

فاستند النسائي في تضعيفه على ما حكاه عن يحيى بن معين، وهو وهم منه، حمله على اعتقاده سوء رأيه في أحمد بن صالح... اهـ، ثم ذكر السبب الحامل على سوء رأيه فيه، ثم قال: قال ابن حبان: ما رواه النسائي عن ابن معين في حق أحمد بن صالح فهو وهم، وذلك أن أحمد بن صالح الذي تكلم فيه ابن معين هو رجل آخر غير ابن الطبري، وكان يقال له: «الأشموني»، كان مشهورا بوضع الحديث. اهـ.اهـ.

٥- التأكد من نقل الجرح والتعديل دون تصرف فيه:

قال العلامة المعلمي رحمه الله تعالى في المصدر السابق (ص ١٠٩-١١٠):

الخامس إذا رأى في الترجمة «وثقه فلان»، أو «ضعفه فلان»، أو «كذبه فلان»، فليبحث عن عبارة فلان، فقد لا يكون قال: «هو ثقة»، أو:

«هو ضعيف»، أو: «هو كذاب». ففي "**مقدمة الفتح**" في ترجمة إبراهيم بن سويد بن حيان المدني: «وثقه ابن معين وأبو زرعة»، والذي في ترجمته من "**التهذيب**": «قال أبو زرعة: ليس به بأس».

وفي "**المقدمة**" في ترجمة إبراهيم بن المنذر الحزامي: «وثقه ابن معين... والنسائي»، والذي في ترجمته من "**التهذيب**": «قال عثمان الدارمي: رأيت ابن معين كتب عن إبراهيم بن المنذر أحاديث ابن وهب، ظننتها المغازي.

وقال النسائي: ليس به بأس».

وفي "**الميزان**" و"**اللسان**" في ترجمة معبد بن جمعة: «كذبه أبو زرعة الكشي»، وليس في عبارة أبي زرعة الكشي ما يعطي هذا، بل فيها أنه ثقة في الحديث. وقد شرحت ذلك في ترجمة معبد من قسم التراجم.اهـ المراد.

وبالرجوع إلى الموضع المشار إليه نجده قد قال: معبد بن جمعة أبو شافع، تقدمت روايته في ترجمة القاسم بن عثمان، وتقدم هناك قول الأستاذ: «كذبه أبو زرعة الكشي».

أقول: هكذا وقع في "**الميزان**" و"**اللسان**"، وأبو زرعة الكشي هو محمد ابن يوسف الجنيدي، قال حمزة السهمي في "**تاريخ جرجان**" في ترجمة معبد: «حدثنا عنه جماعة. سمعت أبا زرعة محمد بن يوسف الجنيدي، يقول: كان أبو شافع اسمه، واسم أبيه، واسم جده، غير ما ذكر، هو غيَّر أسماءهم. وكان ثقة في الحديث، إلا أنه كان يشرب المسكر»، فكأن بعضهم استروح إلى قوله: «هو غير أسماءهم» فعدها تكذيبا، وتبعه غيره بدون تحقيق.

وتغيير الاسم ليس بكذب، وقد غير النبي ﷺ أسماء جماعة، وغير في بعضهم اسمه واسم أبيه. اللهم! إلا أن يدعي الرجل أن اسمه لم يزل كذلك، وهذا يدفعه قول الكشي: «وكان ثقة في الحديث».

أما شرب المسكر فقد تأول جماعة في ما عدا الخمر المتفق عليها، فيشربون القدر الذي لا يسكرهم. ولم يعد أهل العلم ذلك قادحا في العدالة، وإن ذم أكثرهم ذلك. فهذا هو الذي وقع من أبي شافع بدليل قول الكشي: «وكان ثقة في الحديث»، والله المستعان.اهـ.

٥ التنبيه من عدم الإخلال بالجرح والتعديل بسبب الاختصار:

قال العلامة المعلمي رحمه الله تعالى عقب الأمر الخامس السابق النقل:

السادس أصحاب الكتب كثيرا ما يتصرفون في عبارات الأئمة بقصد الاختصار، أو غيره. وربما يخل ذلك بالمعنى، فينبغي أن يراجع عدة كتب، فإذا وجد اختلافا بحث عن العبارة الأصلية؛ ليبني عليها.اهـ.

ومن الإخلال في عبارة الجرح بسبب التصرف فيها بالاختصار ما أفاده العلامة المعلمي بعد ما تقدم بقوله (ص ١١٦-١١٧): ورد ابن معين مصر، فدخل على عبد الله بن [عبد] الحكم، فسمعه يقول: «حدثني فلان، وفلان، وفلان»، وعد جماعة روى عنهم قصة. فقال ابن معين: حدثك بعض هؤلاء بجميعه وبعضهم ببعضه؟ فقال: «لا، حدثني جميعهم بجميعه»، فراجعه، فأصر. فقام يحيى، وقال للناس: يكذب.

ويظهر لي أن عبد الله إنما أراد أن كلا منهم حدثه ببعض القصة، فجمع ألفاظهم. وهي قصة في شأن عمر بن عبد العزيز، ليست بحديث، فظن يحيى أن مراده أن كلا منهم حدثه بالقصة بتمامها على وجهها، فكذبه في ذلك. وقد أساء الساجي إذ اقتصر في ترجمة عبد الله على قوله: كذبه ابن معين.اهـ.

٥ محل عبارة الجرح والتعديل على الوجه اللائق بها:

قال العلامة المعلمي رحمه الله تعالى في "**التنكيل**" في سياق ذكره للأمور التي يراعيها الباحث عن حال الراوي:

السابع قال ابن حجر في "**لسان الميزان**" (ج ١ ص ١٧): «وينبغي أن يتأمل أيضا، أقوال المزكين ومخارجها...

فمن ذلك أن الدوري قال: [سئل ابن معين عن محمد بن إسحاق؛ فقال: «ثقة»، فحكى غيره] عن ابن معين أنه سئل عن ابن إسحاق وموسى بن عبيدة الربذي؛ أيهما أحب إليك؟ فقال: «ابن إسحاق ثقة». وسئل عن محمد ابن إسحاق بمفرده، فقال: صدوق، وليس بحجة.

مثله أن أبا حاتم قيل له: أيهما أحب إليك يونس، أو عقيل؟ فقال: «عقيل لا بأس به» وهو يريد تفضيله على يونس. وسئل عن عقيل وزمعة بن صالح، فقال: «عقيل ثقة، متقن». وهذا حكم على اختلاف السؤال.

وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة الجرح والتعديل ممن وثق رجلا في وقت، وجرحه في وقت آخر...».

أقول: وكذلك ما حكوا من كلام مالك في ابن إسحاق... إذا حكيت القصة على وجهها تبين أن كلمة مالك فلتة لسان عند سَورة غضب لا يقصد بها الحكم.

وكذلك ما حكوه عن ابن معين أنه قال لشجاع بن الوليد: «يا كذاب!»، فحملها ابن حجر على المزاح.

ومما يدخل في هذا أنهم قد يضعفون الرجل بالنسبة إلى بعض شيوخه، أو إلى بعض الرواة عنه، أو بالنسبة إلى ما رواه من حفظه، أو بالنسبة إلى ما رواه بعد اختلاطه، وهو عندهم ثقة في ما عدا ذلك.

فإسماعيل بن عياش ضعفوه في ما روى عن غير الشاميين، وزهير بن محمد ضعفوه في ما رواه عنه الشاميون، وجماعة آخرون ضعفوهم في بعض شيوخهم، أو في ما رووه بعد الاختلاط... ثم قد يحكى التضعيف مطلقا، فيتوهم أنهم ضعفوا ذلك الرجل في كل شيء.

ويقع نحو هذا في التوثيق، راجع ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة ابن عبد الله بن مسعود، قال أحمد مرة: «ثقة»، وكذا قال ابن معين... ثم بين كل منهما مرة أنه اختلط، وزاد ابن معين؛ فبين أنه كان كثير الغلط عن بعض شيوخه، غير صحيح الحديث عنهم.

ومن ذلك أن المحدث قد يسأل عن رجل، فيحكم عليه بحسب ما عرف من مجموع حاله... ثم قد يسمع له حديثا، فيحكم عليه حكما يميل فيه إلى حاله في ذاك الحديث. ثم قد يسمع له حديثا آخر، فيحكم عليه حكما يميل

فيه إلى حاله في هذا الحديث الثاني. فيظهر بين كلامه في هذه المواضع بعض الاختلاف. وقع مثل هذا للدارقطني في "**سننه**" وغيرها... وترى بعض الأمثلة في ترجمة الدارقطني من قسم التراجم.

وقد ينقل الحكم الثاني، أوالثالث، وحده فيتوهم أنه حكم مطلق.اهـ.

٥ النظر في معرفة الجارح والمعدل بمن تكلم فيه:

قال العلامة المعلمي رحمه الله تعالى عقب ما تقدم:

الثامن ينبغي أن يبحث عن معرفة الجارح، أو المعدل، بمن جرحه، أو عدله؛ فإن أئمة الحديث لا يقتصرون على الكلام في من طالت مجالستهم له، وتمكنت معرفتهم به.

بل قد يتكلم أحدهم في من لقيه مرة واحدة، وسمع منه مجلسا واحدا، أو حديثا واحدا، وفي من عاصره، ولم يلقه، ولكنه بلغه شيء من حديثه، وفي من كان قبله بمدة قد تبلغ مئات السنين إذا بلغه شيء من حديثه، ومنهم من يجاوز ذلك.

فابن حبان قد يذكر في "**الثقات**" من يجد البخاري سماه في "**تاريخه**" من القدماء، وإن لم يعرف ما روى، وعمن روى، ومن روى عنه... ولكن ابن حبان يشدد، وربما تعنت، في من وجد في روايته ما استنكره، وإن كان الرجل معروفا، مكثرا! والعجلي قريب منه في توثيق المجاهيل من القدماء، وكذلك ابن سعد.

وابن معين، والنسائي، وآخرون غيرهما، يوثقون من كان من التابعين، أو أتباعهم، إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة بأن يكون له فيما يروي متابع، أو شاهد، وإن لم يرو عنه إلا واحد، ولم يبلغهم عنه إلا حديث واحد.اهـ.

وذكر فوائد.. وفي كلامنا على أئمة الجرح والتعديل في "**تحبير الوصول**" ما يكفي الباحث في هذا الأمر والتاليين، ويغني عن إعادته ههنا، فليراجع...

معرفة اصطلاح الجارح والمعدل:

قال العلامة المعلمي رحمه الله تعالى في المصدر السابق (ص ١١٧):

التاسع ليبحث عن رأي -يعني مذهب- كل إمام من أئمة الجرح والتعديل واصطلاحه مستعينا على ذلك بتتبع كلامه في الرواة واختلاف الرواية عنه في بعضهم، مع مقارنة كلامه بكلام غيره.اهـ.

معرفة ذات بين إمام الجرح والتعديل ومن تكلم فيه:

قال العلامة المعلمي رحمه الله تعالى في المصدر السابق (ص ١٢٤):

العاشر إذا جاء في الراوي جرح وتعديل فينبغي البحث عن ذات بين الراوي وجارحه، أو معدله، من نفرة، أو محبة.اهـ.

وهذا الأمر راجع في الحقيقة إلى ما تقدم في الأمر السابع، وقد أوضحناه أيضا، في كتابنا المشار إليه آنفا.

الحكم على الراوي

وينتج البحث عن حال الراوي الحكم اللائق به، ويذكر مختصر ذلك في البحث. قال شيخنا حفظه الله تعالى في "**دروس مختصرة**" (ص ٧): يستحسن الاختصار في الحكم على الرواة كأن تقول: «رجاله رجال الشيخين»، أو: «على شرط مسلم»، أو: «على شرط البخاري»، وما أشبه ذلك.

إن كان الراوي قد اختلف فيه، ورجح لك حاله، فيمكن أن تأتي بالحكم الراجح لك مع الإشارة إلى وجود خلاف فيه.اهـ.

وقد يتعين أحيانا المزيد من البيان لحال الراوي ودعم ذلك بالأدلة.

وإنما يعاب في المسألة تسويد الأوراق بما لا يفيد، قال العلامة الألباني في "**الضعيفة**" (٨/ ٣١٩): إن من تفاهة التخريج وقلة فائدة التسويد أن المعلق على "**مسند أبي يعلى**" سود قرابة صفحتين في نقل أقوال العلماء المختلفة في سماع مكحول من واثلة، ثم مال إلى قول الحافظ: «إنه سمع منه»؛ فإن مثل هذا البحث إنما يفيد إذا كان السند إلى مكحول ثابتا، وتوقفت تقوية الحديث على إثبات سماعه من الصحابي، أما والسند إليه ضعيف. بل هالك!...اهـ.

الخاتمة

تم بحمد الله ﷻ ونعمته الفراغ من هذه الرسالة في قرية أركمان،
في شمال المغرب، ليلة الإثنين بعد وقت العشاء السادس
عشر من صفر، سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة وألف.
والله أسأله تبارك وتعالى أن يجعل عملي خالصا له،
وذخرا لي يوم لا ينفع إلا العمل الصالح.
سبحانك اللهم! وبحمدك، أشهد
ألا إله إلا أنت، أستغفرك،
وأتوب إليك.

فهرس

الموضوعات

الموضوع الصفحة

تقديم العلامة المحدث أبي أسامة سليم بن عيد الهلالي ٥
أدب أصحاب الحديث ٩
الجواب عما ورد من الكلمات في ذم أصحاب الحديث: ١٠
التأهل للحكم على الحديث النبوي ١٣
التأهل للحكم على الحديث بالممارسة ١٤
ميزان التأهل للحكم على الحديث ١٥
عاقبة إهمال التأهل للحكم على الحديث ١٥
إخلاص النية ١٧
توضيح لمعنى إخلاص العمل ١٩
المعين على الإخلاص ٢٠
تصحيح نية صاحب الحديث ٢٢
من طلب الحديث لغير الله مكر به ٢٥
تصحيح نية الباحث ٢٧
تصحيح النية قبل البحث ٢٧
تصحيح النية أثناء البحث ٢٩
تعاهد النية أثناء البحث ٣١
من لا يسطيع تصحيح النية أثناء البحث ٣١
الصبر ٣٤

معاني الصبر ٣٥
التحقيق في معنى الصبر ٣٩
الصبر في البحث عن العلم ٤٠
شدة افتقار الباحث عن العلم في هذا العصر إلى الصبر ٤١
الصبر في البحث عن الحديث ٤٤
ما يعين على الصبر في البحث ٤٥
التصبر لمن لم يرزق الصبر في أول الأمر ٤٩
معنى التصبر ٤٩
التصبر يقود صاحبه إلى الصبر ٤٩
جمع طرق الحديث ٥١
أهمية جمع طرق الحديث ٥١
الأصل في جمع طرق الحديث من فعل عمر رضي الله عنه ٥٢
من فوائد جمع طرق الحديث ٥٣
الحكم على الحديث بما يليق به ٥٣
اعتضاد حديث الراوي وتقويته ٥٤
بلوغ ثبوت الحديث لكثرة طرقه درجة الجزم ٥٥
متابعة الراوي الضعيف وتقوية حديثه ٥٦
الاطلاع على علة قادحة في ثبوت الحديث ٥٧
معرفة المشكل من الأسماء وغيرها ٥٩
تصريح المدلس بالسماع ٦٠
توفير الكتب ٦٣

حرص الباحث على تكوين مكتبة ٦٥
إذا لم يتيسر للباحث العثور على بعض طرق الحديث ٦٦
إذا لم يتيسر للباحث العثور على أي طريق للحديث ٦٨
كيفية الاستفادة من الكتب وكيفية ترتيبها ٧١
أهمية معرفة كيفية الاستفادة من الكتب ٧١
أهمية معرفة كيفية ترتيب الكتب ٧٢
نتيجة معرفة كيفية الاستفادة من الكتب وكيفية ترتيبها ٧٣
تخريج الحديث ٧٤
معنى التخريج في اللغة ٧٤
معنى التخريج عند المحدثين ٧٥
ما يذكر من التأهل للتخريج ٧٩
من فوائد تخريج الحديث ٨٠
جمع طرق الحديث ٨٠
ضبط ألفاظ الحديث ٨٠
تقريب السنة لعامة المسلمين ٨١
الحكم على الحديث بما يليق به ٨١
شرح الحديث ٨٣
طرق استخراج الحديث ٨٥
استخراج الحديث بالبحث عن صحابيه ٨٧
"**تحفة الأشراف**" وما صنف على منواله ٨٧
الكتب المصنفة على مسانيد الصحابة رضي الله عنهم ٨٨

الصبر في استخراج الحديث بهذه الطريق وفائدتها ٨٨
استخراج الحديث بالبحث عن طرفه..... ٩٠
إذا كان طرف الحديث مقتطعا من أثنائه..... ٩٠
استخراج الحديث بالبحث عن معناه..... ٩١
"**المعجم المفهرس**" وما في بابه ٩١
الكتب الأمهات وغيرها مما يلتحق بها من المراجع ٩١
الكتب التي تذكر فيها الأحاديث بدون أسانيدها ٩٢
كتب التفسير ٩٣
كتب التخريج..... ٩٤
كتب شروحات الأحاديث ٩٤
البحث عن الطرف المقتطع من أثناء الحديث ٩٥
استخراج الحديث بالبحث عن غريبه..... ٩٦
المعاجم المفهرسة..... ٩٦
كتب غريب الحديث ٩٧
مطولات كتب اللغة..... ٩٨
استخراج الحديث بطرق عدة..... ٩٩
الخلل المحتمل في اقتصار الباحث على بعض طرق الاستخراج..... ٩٩
العمل عند عدم العثور على الحديث..... ١٠٢
الرجوع للمصادر الأصول وفوائده..... ١٠٣
الاطلاع على سند الحديث..... ١٠٣
الاطلاع على صحابي الحديث..... ١٠٤

الاطلاع على طرق أخرى للحديث ١٠٤
توفير الوقت ١٠٥
إذا عزي الحديث لمصدر ولم يظفر به فيه ١٠٧
أمور يراعيها الباحث ١١٠
الحكم على الحديث ١١١
حكام الأئمة المتقدمين ١١١
حكم الباحث ١١٢
التأني قبل إصدار الحكم ١١٣
ما يبدأ به البحث من طرق الحديث ١١٦
البحث عن الحديث حديثا حديثا ١١٦
ترتيب طرق الحديث في البحث بالأقوى فالأقوى ١١٧
النظر في ما قاله أئمة العلل عن الحديث ١١٨
عزو الحديث بين الاستكثار وعدمه ١١٩
تقييد في الاكتفاء ببعض العزو ١١٩
مجانبة التأنق في الاستخراج بما لا فائدة فيه ١٢٠
عدم تطاول الباحث على الأئمة الحفاظ ١٢٢
ما يلزم الجاهل بهذا العلم من الإنصاف ١٢٢
التطاول على الأئمة الحفاظ على مضي الأزمان ١٢٣
الحرمان الذي يسببه التطاول ومعالجته ١٢٤
سرقة الجهود العلمية ١٢٧
المراد بسرقة الجهود العلمية ١٢٧

البركة في عزو القول إلى قائله ١٢٨
ترتيب مصادر الحديث ١٢٩
ترتيب المصادر على حسب وفاة أصحابها ١٢٩
تقديم "**الصحيحين**" ١٣٠
رتبة "**الموطأ**" ١٣١
رتبة "**السنن الأربع**" ١٣٢
رتبة "**مسند الإمام أحمد**" ١٣٣
رتبة المصادر التي اشتهر عن أصحابها قصدهم للصحة فيها ١٣٤
رتبة غير ما تقدم من المصادر ١٣٥
سوق سند الحديث ١٣٦
تقييد مهم للاكتفاء في سوق السند من مخرج الحديث ١٣٦
إذا كان في القدر من السند دون مخرج الحديث راو ضعيف ١٣٧
البحث عن الرجال في الإسناد ١٣٩
معرفة عين الراوي ١٤١
الطرق لمعرفة عين الراوي ١٤٢
الرمز إلى الكتاب الذي خرج فيه حديث الراوي ١٤٢
طبقة الراوي ١٤٤
"**تحفة الأشراف**" وشروح الحديث ١٤٥
طرق الحديث، أو طريق حديث آخر ورد من نفس الوجه ١٤٥
النظر في الشيوخ والتلاميذ ١٤٦
الكنى، والنسب، والألقاب ١٤٨

البلد ١٥٠
الاختصاص ١٥١
تواريخ البلدان ١٥٢
صيغ الأداء ١٥٢
النسبة إلى طبقة مخصوصة ١٥٣
التصحيف في اسم راو والاطلاع عليه ١٥٥
جمع الطرق ١٥٦
تراجم شيوخ وتلاميذ الراوي المتوقع التصحيف في اسمه ١٥٦
تاريخ ولادة ووفات من يتوقع التصحيف في اسمه ١٥٧
النظر في كتب الأنساب لمعرفة التصحيف في اسم جد الراوي ١٥٨
أهمية توفر كتب الرجال للباحث ١٦٠
أمور تراعى في البحث عن حال الراوي ١٦٣
التثبت في معرفة عين الراوي ١٦٣
تحقق ورود الجرح والتعديل في الكتب كما قاله قائله ١٦٤
ثبوت الجرح والتعديل إلى قائله ١٦٦
التثبت في وقوع الجرح والتعديل في الراوي ١٦٩
التأكد من نقل الجرح والتعديل دون تصرف فيه ١٧٠
التثبت من عدم الإخلال بالجرح والتعديل بسبب الاختصار ١٧٢
حمل عبارة الجرح والتعديل على الوجه اللائق بها ١٧٣
النظر في معرفة الجارح والمعدل بمن تكلم فيه ١٧٥
معرفة اصطلاح الجارح والمعدل ١٧٦

معرفة ذات بين إمام الجرح والتعديل ومن تكلم فيه ١٧٦
الحكم على الراوي ١٧٧
الخاتمة ١٧٨